بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

اتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية وآثارها المحتملة على القطاع الصناعي التصديري

دراسة تحليلية

اعداد الطالب

مالك "محمد خير" محمود بني هاني

إشراف

الأستاذ الدكتور نادر مريان

آب ١٩٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

اتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية وآثارها المحتملة على القطاع الصناعي التصديري

دراسة تحليلية

اعداد الطالب

مالك "محمد خير" محمود بني هاني

بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك ١٩٩٥

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد - جامعة اليرموك

لجنة المناقشة:

أ.د. نادر علي مريان ..... مشرفاً ورئيساً

أ.د. عبد الرزاق بني هاني ..... عضواً

د. بسام محمد أبو الفول ..... عضواً

أب ١٩٩٨

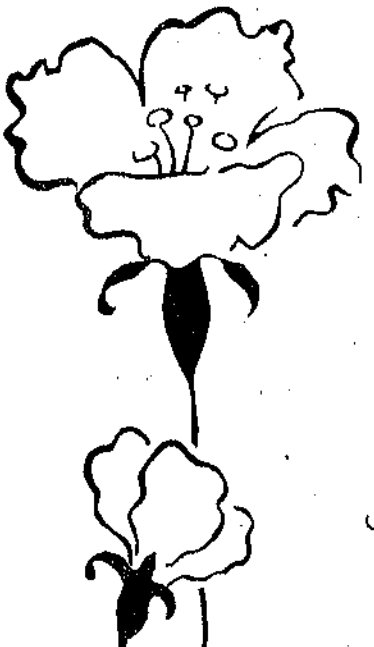

الإهداء

إلى من غرسا في نفسي الطموح والأمل

إلى أغلى من في الوجود

إلى الأيدي الحنونة التي علمتني وربتني

إلى والديَ الحبيبين

إلى من هم أحب إليَ من نفسي

حباً ووفاءً وعرفاناً وتقديراً

إلى أشقائي وشقيقاتي

إلى الحاضر الغائب

روح عمي الطاهرة

أبو سلطان

إلى من هم دائماً في القلب .....

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وبعد:

يسرني بعد ان أنهيت هذه الرسالة ان أتقدم بجزيل الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور نادر مريان، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما قدمه لي من جهد، وعلى ما زودني به من نصح وتوصيات سديدة وملاحظات قيمة كان لها ابلغ الأثر في إغناء الرسالة وإبرازها في شكلها ومضمونها الحالي، فإليه أسدى أسمى آيات الشكر والتقدير.

وأتقدم بالشكر الوافر والجزيل إلى أستاذي الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بني هاني الذي لم يألُ جهداً في تقديم كل ما احتجت إليه من مساعدة وتوجيه واقتراحات مما ساعدني في بلورة فكرة الدراسة والاستمرار فيها، فإليه أسدى كل آيات المحبة والتقدير، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور بسام أبوالفول على كرمه وتفضله مشكوراً بتحمل أعباء قراءتها وتنقيحها مما كان له ابلغ الأثر في إثرائها.

وأسجل جزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى جميع أساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد، لما منحوني من رعاية واهتمام، ولما قدموا لي من جهد علمي خالص طيلة فترة دراستي.

كما يطيب لي ان أسجل عميق شكري إلى جميع الأصدقاء والزملاء الذين ساعدوني في إتمامها، وأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أسرة دار العلوم.

أسال الله ان يجزيهم جميعاً عني خير الجزاء.

الباحث

مالك بني هاني

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	ه
فهرس الجداول	ح
فهرس الملاحق	ط
الملخص بالعربية	ي
الفصل الأول: تمهيد	1
1-1 المقدمة	2
1-2 أهمية الدراسة	3
1-3 أهداف الدراسة	4
1-4 منهجية الدراسة	4
أولا:أداة الدراسة	4
ثانيا: مجتمع الدراسة	6
ثالثا: عينة الدراسة	6
1-5 تسلسل الدراسة	8
الفصل الثاني: نظرية التكامل الاقتصادي ونماذجه	9
2-1 مقدمة	10
2-2 التوجه نحو العولمة	11
2-3 الفكر التكاملي	12
2-4 أشكال التكامل الاقتصادي	14
2-5 المشاكل الناتجة عن التكامل الاقتصادي	16
2-6 عناصر التكامل الاقتصادي	20
2-7 آثار التكامل الاقتصادي	20
2-8 تطور الفكر التكاملي	21
2-9 نماذج من التكامل الاقتصادي في العالم	26
هوامش الفصل الثاني	30
الفصل الثالث: التعاون الأوروبي المتوسطي	32
3-1 مقدمة	33
3-2 التعاون خلال العقدين الأخيرين	34

الموضوع	الصفحة
3-3 اتفاقيات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في السبعينات	43
3-4 مؤتمر برشلونة بداية مرحلة جديدة	51
هوامش الفصل الثالث	56
الفصل الرابع: التعاون الأردني الأوروبي	57
4-1 مقدمة	58
4-2 التعاون الأردني الأوروبي خلال العقود السابقة	59
4-3 اتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية	65
4-3-1 الحوار السياسي	66
4-3-2 تحرير التجارة بين الطرفين	67
4-3-2-1 القطاع الصناعي في اتفاقية المشاركة	68
4-3-2-2 القطاع الزراعي في اتفاقية المشاركة	71
4-3-2-3 مقارنة اتفاقية المشاركة مع الأردن مع مثيلاتها للدول الأخرى المتوسطية بالنسبة لقطاع الزراعة	74
4-3-3 الحق في اقامة المشاريع والخدمات	77
4-3-4 المدفوعات وانتقال رأس المال والمنافسة	77
4-3-5 التعاون الاقتصادي	77
4-3-6 التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي	79
4-3-7 التعاون المالي	79
4-3-8 جوانب مؤسسية وعامة	79
4-3-9 قاعدة المنشأ	80
4-4 اختلاف اتفاقات المشاركة عن اتفاقات التعاون الاقتصادي	82
4-5 القضايا التي تثيرها الاتفاقية	83
4-5-1 هل تساعد اتفاقية المشاركة على الانفتاح الاقتصادي مع العالم أم إنها ستحصر الأردن ضمن منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي فقط؟	83
4-5-2 هل تتعارض اتفاقية المشاركة مع التكامل الاقتصادي العربي	84
4-5-3 هل ستراعي الاتفاقية البعد التنموي بين الأردن والاتحاد الاوروبي، أم انها ستؤدي إلى تبعية اقتصادية؟	85
4-5-4 اثر اتفاقية المشاركة على الصناعة المحلية	85
4-5-5 اثر اتفاقية المشاركة على الايرادات الجمركية للحكومة	87

الموضوع	الصفحة
4-5-6 لماذا لم يتبع نفس المبدأ في التحرير بالنسبة للسلع الزراعية؟	88
4-5-7 تراكمية المنشأ	89
4-5-8 ماذا يضمن تدفق الاستثمار الأوروبي الخاص	89
4-5-9 اثر تطبيق حقوق الملكية الفكرية على الصناعة الأردنية	90
4-5-10 الجوانب السياسية لاتفاقية المشاركة	90
4-6 تقييم الآثار المحتملة لاتفاقية المشاركة الأوروبية - الأردنية على قطاع الزراعة الأردني	91
4-7 الآثار المتوقعة للاتفاقية على القطاع المالي	98
4-7-1 الآثار الإيجابية للانفتاح	98
4-7-2 الآثار السلبية للانفتاح	99
4-8 الآثار المحتملة لمنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الأردني	99
4-8-1 التأثيرات السلبية لمنطقة التجارة الحرة	102
4-8-2 التأثيرات الإيجابية	103
4-9 الآثار المحتملة للمشاركة الأردنية الأوروبية على اتجاهات التجارة الخارجية	104
هوامش الفصل الربع	111
الفصل الخامس: تقييم القطاع الصناعي الأردني لاتفاقية المشاركة وبنودها	113
5-1 مقدمة	114
5-2 قطاع الصناعة الأردني	115
5-3 تقييم قطاع الصناعة لاتفاقية المشاركة	118
هوامش الفصل الخامس	134
الفصل السادس: النتائج والتوصيات	135
6-1 النتائج	136
6-2 التوصيات	141
المراجع	144
الملاحق	150
الملخص بالإنجليزية	156

فهرس الجداول

رقم الجدول	مضمون الجدول	الصفحة
1-1	عدد المنشآت في العينة، والمنشآت المستثناة ونسبتها من مجمل العينة	7
1-2	عدد الاستبانات الموزعة ونسبتها إلى مجمل العينة	8
1-2	مقارنة بين الصيغة التقليدية والبديلة للتكامل الاقتصادي	25
1-3	بعض البيانات الإحصائية للاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية ودول وسط وشرق أوروبا	39-38
2-3	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول الاتحاد الأوروبي لعام 1993	40
3-3	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول المتوسط لعام 1993	41
4-3	الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع دول حوض البحر المتوسط (مليار ايكو)	42
5-3	المساعدات المخصصة للدول المتوسطية في البروتوكلات الملحقة (مليون ايكو) (82-96)	47
6-3	نسب تجارة الدول المتوسطية العربية مع أوروبا إلى جملة تجارتها، والى تجارة أوروبا وبالمقارنة بنسب الدول النامية للفترة من (1974-1994)	49-48
7-3	حصة الدول العربية من تجارة الاتحاد الأوروبي	50
1-4	جملة المساعدات من دول الاتحاد الأوروبي إلى الأردن (مليون ايكو)	61
2-4	الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي مع الأردن (مليون دينار أردني)	63
3-4	تجارة الأردن الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي (ألف دينار)	64
4-4	التركيب السلعي للمستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي لعام 1994	65
5-4	السلع المنتجة محلياً والمعفاة من الضريبة	70
6-4	المستوردات الأردنية من المواد الغذائية والحيوانات الحية من دول الاتحاد الأوروبي (1992-1996) مليون دينار	73
7-4	الصادرات الأردنية من المواد الغذائية والحيوانات الحية إلى دول الاتحاد الأوروبي	73
8-4	مقارنة ما بين اتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية واتفاقيات المشاركة الموقعة ما بين الاتحاد الأوروبي وكل من تركيا، المغرب واسرائيل.	76
9-4	مقارنة ما بين اتفاقية المشاركة الأردنية الاوروبية وبروتوكول التعاون الثنائي بينهما	97
10-4	مؤشر انسجام التجاري للدول المتوسطية مع بقية الدول في العينة	108
11-4	مؤشر انسجام التجارة للدول المتوسطية مع الدول الصناعية في العينة	109
12-4	مؤشر انسجام التجارة للدول المتوسطية مع الدول الإسلامية في العينة	110
1-5	التكرارات والوسط الحسابي لمتغيرات الاستبانة	130-128
2-5	معامل ارتباط بيرسون والرتب ومستوى الأهمية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	131
3-5	معامل ارتباط بيرسون والرتب ومستوى الأهمية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	132
4-5	معامل ارتباط بيرسون والرتب ومستوى الأهمية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	133

فهرست الملاحق

رقم الملحق	مضمون الملحق	الصفحة
1	الاستبانة.	150
2	عدد المنشآت الصناعية في الأردن وعدد المنشآت التي تـم اختيارها في العينة وتوزعها على الانشطة الاقتصادية.	155

اتفاقية المشاركة الاردنية الأوروبية

وآثارها المحتملة على قطاع الصناعة التصديري الأردني

اعداد

مالك محمد خير" محمود بني هاني

اشراف

الاستاذ الدكتور

نادر محمد مرعان

ملخص

تتناول هذه الدراسة آفاق التعاون بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي وذلك في ضوء اتفاقية المشاركة بينهما، وتحديد آثارها على قطاع الصناعة التصديري، وتهدف الدراسة إلى تحديد وضع اتفاقية المشاركة من الفكر التكاملي الاقتصادي، وتحليل الآثار المحتملة لوجود منطقة تجارة على الإقتصاد الأردني، وتقييم قطاع الصناعة للاتفاقية من خلال اجراء دراسة ميدانية على عينة مختارة من الصناعات التصديرية.

بينت الدراسة أن اتفاقية المشاركة الاردنية الأوروبية تأتي ضمن توجهات الدول إلى تكوين تجمعات اقتصادية تكاملية للاستفادة من مزايا التكامل، كالتخصص في الانتاج، وزيادة مقدرة السلع التنافسية في الأسواق العالمية من اجل زيادة حصتها في الانتاج العالمي، وتختلف اتفاقيات المشاركة المتوسطية الأوروبية في توجهاتها عن الصيغة التقليدية في التكامل الاقتصادي، حيث تدعو إلى التقاء مجموعة دول نامية حول دول متقدمة اقتصاديا، وتحول دون انتقال عنصر العمل، وتعمل على ابراز دور القطاع الخاص وشركات عابرة القارات في الدعوة إلى تلك التجمعات.

توصلت الدراسة إلى أن رفع الحماية الجمركية من قبل الأردن من شأنه أن يخلق تميزا لصالح الإتحاد الاوروبي، قد يكون غير قائم على قدرة تنافسية للإتحاد الأوروبي مقارنة مع بقية دول العالم، وبالتالي حدوث تحويل في التجارة لصالح دول الإتحاد الاوروبي، كما أن رفع الحماية الجمركية يهدد النشاطات الإقتصادية غير التنافسية بالاندثار، وانخفاض ايرادات الحكومة.

وبينت الدراسة أن وجود منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي يعمل على زيادة الصادرات الاردنية إلى الخارج، وذلك يعتمد على مدى نفاذ المصدر الأردني بالمواصفات والمقاييس العالمية والأوروبية، وبالتالي تخفيض العجز في الميزان التجاري، كما أن نجاح قيام منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي يبقى رهين تدفقات الاستثمار الخارجي، وقدرة الصناعيين الاردنيين في منافسة دول المنطقة.

كما بينت الدراسة أن الصناعيين يعتقدون أن الاتفاقية ستعمل على زيادة الصادرات الاردنية إلى دول الإتحاد الاوروبي، ولكنهم يرفضون الشروط التي يطلبها الإتحاد الأوروبي منهم.

وأخيرا فإن الاتفاقية لا تبدو قادرة على تحقيق كسب حقيقي للاردن في الامد القصير، ولكن لا بد من اعطاءها الفرصة لاستيعاب آثارها ومواجهة متطلباتها من خلال تفعيل جميع العوامل اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي التصديري، مع ضرورة التركيز على اصلاح البيئة الاستثمارية في الاردن.

الفصل الأول

تمهيد

الفصل الاول

تمهيد

١-١ المقدمة:

تتناول هذه الدراسة آفاق التعاون بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي وذلك في ضوء اتفاقية المشاركة بينهما، وتحديد آثارها على التجارة الخارجية الأردنية. تهدف اتفاقية المشاركة الأردنية الاوروبية بشكل اساسي إلى انشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، وتحديد نوعية السلع التي يمكن تصديرها لدول الإتحاد مما يعني التزام الأردن بالانظمة والمقاييس العالمية، وذلك بقصد رفع الكفاءة الانتاجية والفنية على مستوى المنشأة بشكل خاص والصناعة بشكل عام.

يشهد العالم تغيرات شاملة تقوم على عولمة الانتاج وحرية التبادل التجاري والتركيز على التعاون الاقليمي والتكامل الإقتصادي العالمي. أن ظاهرة العولمة هذه التي تتزامن مع نهاية القرن العشرين، قد جاءت ثمرة لثورة الاتصالات وسرعة انتقال المعلومات واتساع حركة التدفقات المالية عبر الحدود بعد تبني سياسات الانفتاح والتحرر من القيود وازالة كافة الحواجز الجغرافية على نطاق عالمي، حيث أن روح التحرر والانفتاح الإقتصادي هي ابرز معالم النظام العالمي الجديد، فقد ادركت الدول الكبرى أن لا مجال لها للمحافظة على معدلات نمو مطردة إلا عن طريق ازالة كافة العوائق امام تجارتها الخارجية مع الدول النامية يساعدها في ذلك التوجه الجديد لمنظمة التجارة العالمية (WTO) نحو تشجيع هذه الدول الاخيرة بالانضمام لهذه المنظمة، و كان من نتيجة هذه التوجهات أن اصبحت الكيانات القطرية غير قادرة وحدها على مواجهة حدة المنافسة، الامر الذي ادى إلى ظهور تجمعات اقليمية كبرى مثل الإتحاد الاوروبي، ومنطقة التبادل الحر لدول شمال امريكا، ومنطقة المحيط الهادي الاسيوية.

وفي الوقت الذي تتجه فيه معظم دول العالم بصورة حثيثة نحو الانضمام إلى تلك التجمعات الإقتصادية لزيادة قدراتها التنافسية وتحقيق مستويات مرتفعة من التكامل الإقتصادي للاستفادة من توجهات العولمة، وجدت الحكومة الأردنية أن المصلحة العامة تقتضي مسايرة هذه التغيرات ومواكبة التوجهات نحو الانفتاح والعولمة ، لذلك بادر بالتفاوض للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والدخول باتفاقية مشاركة مع دول الإتحاد الأوروبي بناءاً على مبادرة الإتحاد الأوروبي في تبني سياسة جديدة تجاه دول البحر المتوسط غير الاعضاء في عام ١٩٩٥.

١-٢ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تناقش منهجا اقتصاديا واقعيا تبنته الحكومة الاردنية،وتتمثل بفلسفة اقتصادية تعمل على تحرير الإقتصاد من المعوقات الداخلية والخارجية، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة دوره في مختلف النشاطات الاقتصادية،بهدف زيادة المقدرة التنافسية المحلية على جذب الاستثمارات الاجنبية، ونقل التكنولوجيا الصناعية من أجل زيادة نمو قطاع الصناعة و قطاع التجارة الخارجية والدخل القومي. من جهة اخرى تحرص الحكومة الاردنية على تنمية علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي رغبة منها في الاستفادة من الاسواق الاوروبية الواسعة، ونقل التكنولوجيا الأوروبية، وجذب الاستثمارات الأوروبية المباشرة، والمساعدات المالية والفنية والقروض التي سيقدمها الإتحاد الاوروبي.

وتبرز أهمية الدراسة تحديدا من كونها تتعرض بالنقاش والتحليل لمسائل اساسية في اتفاقية المشاركة الأردنية الاوروبية ، وعلى وجه التحديد ستناقش الموضوعات التالية:

(١) هل ستراعي اتفاقية المشاركة البعد التنموي للعلاقة بين دولة نامية كالاردن ودول صناعية غنية كدول الإتحاد الأوروبي، أم انها ستؤدي إلى تبعية اقتصادية؟

(٢) ما اثر اتفاقية المشاركة على الصناعة المحلية؟

(٣) ما اثر اتفاقية المشاركة على الايرادات الجمركية للحكومة؟

(٤) ما اثر اتفاقية المشاركة على قطاع الزراعة؟

(٥) ما اثر اتفاقية المشاركة على القطاع المالي؟

(٦) ما اثر قيام منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي على الإقتصاد الاردني، وقطاع التجارة الخارجية؟

(٧) ما رأي القطاع الخاص الصناعي الأردني بهذه الاتفاقية؟

١-٣ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف عدة أهمها:

(١) تحديد وضع اتفاقيات المشاركة من الفكر التكاملي الإقتصادي.

(٢) تحليل اتفاقيات التعاون الثنائية بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي في السبعينيات من هذا القرن، وأثرها على التعاون التجاري بينهما.

(٣) تحليل اتفاقية المشاركة الاردنية الأوروبية، وأثارها المحتملة على القطاعات المختلفة (التجارة الخارجية، الصناعة، الزراعة، المالي).

(٤) تحليل الاثار المحتملة لوجود منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي على الإقتصاد الاردني، وخصوصاً قطاع التجارة الخارجية.

(٥) تحليل رأي القطاع الصناعي باتفاقية المشاركة.

١-٤ منهجية الدراسة:

أولاً: أداة الدراسة:

لقد تم استخدام الاستبانة كاداة لهذه الدراسة، حيث قام الباحث بتصميم استبانة ، واشتملت على العديد من الاسئلة والمعلومات التي لها علاقة بموضوع البحث (اتفاقية المشاركة بين الأردن والاتحاد الاوروبي)، واشتملت الاستبانة على جزئين رئيسيين؛ اشتمل الأول على معلومات عامة عن الصناعة؛ تاريخ المباشرة في الانتاج، ونسبة مواد الخام المستوردة، ونسبة المبيع للسوق المحلي والسوق الخارجي (عربي، اجنبي، اوروبي)، أمّا الجزء الثاني فقد اشتمل على اسئلة تعالج ثلاثة موضوعات رئيسة وهي:

أ- الصادرات الأردنية:

اشتملت الاستبانة على مجموعة من الاسئلة البحثية حول اتفاقية المشاركة وبنودها واثرها على الصادرات الأردنية، مثل: اثر اتفاقية المشاركة ، اثر الغاء الرسوم الجمركية من قبل دول الاتحاد الاوروبي على السلع الصناعية الاردنية، اثر اصدار شهادة اثبات المنشأ من قبل المصدر الاردني، اثر الشروط الخاصة بقواعد المنشأ للسلع الصناعية المتحصلة كليا وجزئيا المفروضة على السلع الأردنية، اثر مبدأ المنشأ التراكمي الممنوح للاردن، اثر تقيد الأردن بتنفيذ الاتفاقية وبنودها، مدى رغبة الصناعيين في استيراد مواد خام أو سلع وسيطة داخلة في الانتاج من دول الاتحاد الاوروبي، بالاضافة الي مدى رغبة الصناعيين في استيراد سلع مماثلة ومنافسة للسلع الأردنية المنشأ من دول الاتحاد الاوروبي.

ب- قطاع الصناعة:

اشتملت الاستبانة على مجموعة من الاسئلة البحثية تتعلق باثر اتفاقية المشاركة وبنودها على الصناعة الأردنية ، مثل: مدى أهمية وجود منطقة تجارة حرة بين الأردن ودول الاتحاد الاوروبي، اثر الالغاء التدريجي للرسوم الجمركيةعلى المستوردات الأردنية من دول الاتحاد الاوروبي من قبل الحكومة الاردنية، مدى أهمية اخذ بعض التدابير الاستثنائية من قبل الأردن في حالة تعرض منتجاته لمنافسة شديدة من قبل المنتوجات الاوروبية، اثر تطبيق حقوق الملكية، مدى دور الاتفاقية في منع اغراق السوق الأردني وحماية البيئة الاردنية ونقل التكنولوجيا الحديثة للاردن، اثر الزام المنتج الأردني بالمقاييس والمواصفات الاوروبية، هذا بالاضافة إلى اثر السماح للشركات الاوروبية بالدخول والحق لها في انشاء شركات داخل الأردن في مختلف النشاطات الاقتصادية.

ج- الاستثمار:

اشتملت الاستبانة على مجموعة من الاسئلة البحثية تتعلق حول الاستثمارالخارجي في الاردن، مثل: اثر الاتفاقية في جذب الاستثمارات الاوروبية إلى الاردن، اثر الاتفاقية في هروب رأس المال الأردني إلى الخارج، مدى موائمة بيئة الاستثمار في الأردن لجذب الاستثمارات الاجنبية، هذا بالاضافة إلى مدى دور الاتفاقية في قيام مشاريع مشتركة بين الأردن ودول الاتحاد الاوروبي.

ولقد طلب من الصناعيين الإجابة عن اسئلة الاستبانة بما يتناسب مع الخيارات وتوقعاتهم، وعند التحليل، تم استخدام مقياس مكون من (٦) درجات، اعطيت اجابة لايوجد اثر الرقم (٠)، ومنخفض جدا (١) ، ومنخفض (٢)، ومتوسط (٣) ، وكبير (٤) ، وكبير جدا(٥) ، انظر ملحق رقم (١).

ثانياً: مجتمع الدراسة:

بلغ عدد المنشآت الصناعية الأردنية حوالي (١٣٧٨٢) منشأة،وذلك حسب المسح الصناعي لعام(١٩٩٥)، ويعمل بها حوالي (١١٣١٢٢) عامل تتوزع على (٢٣) نشاط اقتصادي، ومتواجدة في كافة محافظات المملكة.

ثالثاً: عينة الدراسة:

لاغراض الدراسة الميدانية، فلقد تم اخذ كافة المنشآت الصناعية التي يعمل بها (١٠٠) عامل فاكثر، لما لتلك المنشآت من مساهمة عالية في الناتج المحلي الاجمالي، وخاصة في قطاع الصادرات الاردنية إلى الخارج، حيث بلغ عدد هذه المنشآت (١٣١) منشأة توزعت على القطاعات المختلفة،كما أن هذه المنشآت تتوزع على محافظات المملكة المختلفة ولقد تم اسقاط (٢١) منشأة من مجموع العينة وذلك للاسباب التالية:

(١) تكرار اسماء بعض المنشآت.

(٢) وجود بعض المنشآت ضمن العينة لا تتعلق وموضوع الاستبانة.

(٣) اغلاق بعض المنشآت.

ولقد تم توزيع الإستبانات من خلال المقابلة الشخصية مع بعض مدراء الشركات الصناعية ومسؤولي أقسام البحث والتطوير والدراسات فيها، وقد تم تعبئة (٦٥) استبانة، تم اسقاط (١٠) استبانات منها لانها لم تحقق انسجام العينة من حيث الالتزام بتبعئة الاستبانة. ولقد واجه الباحث صعوبة كبيرة في تعبئة الاستبانة، وتتمثل بعدم معرفة نسبة كبيرة من المنشآت بهذه الاتفاقية، ونسبة اخرى في رفضها لتعبئة الاستبانة، ولذلك فقد تم اخذ اجابات (٥٥) شركة والتي اجرى عليها التحليل، أي تم تغطية حوالي (٥٠%) من حجم العينة،انظر جدول (١-١) وجدول (١-٢).

ولقد اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها، على الاساليب التالية:

أ- الأسلوب الوصفي التحليلي، وهو الأسلوب الذي يقوم على التوصيف الدقيق للظواهر الإقتصادية، ومن ثم تحليلها، واستنباط الدلالات المختلفة منها.

ب- اسلوب التحليل الاحصائي، حيث تم استخدام العديد من الطرق الاحصائية وتحليل البيانات. وللاجابة على الاسئلة البحثية، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية، والنسبة المئوية لعرض بعض النتائج، كما استخدمت معاملات الارتباط بين بعض المتغيرات.

جدول رقم (١-١)

عدد المنشآت في العينة،والمنشآت المستثناه.(%)

	العدد	النسبة إلى مجمل العينة %
المنشآت في العينة	١٣١	١٠٠
المنشآت المكررة (١)	٥	٣,٨
المنشآت المغلقة (٢)	٦	٤,٦
المنشآت التي ليس لها علاقة بموضوع البحث (٣)	١٠	٧,٦
مجموع المنشآت المستثناة من العينة (١)+(٢)+(٣)	٢١	١٦
المنشآت المتبقية في العينة	١١٠	٨٤

المصدر: تم اعداده من قبل الباحث.

الفصل الثاني

نظرية التكامل الاقتصادي ونماذجه

الفصل الثاني
نظرية التكامل الاقتصادي ونماذجه

٢-١ مقدمة:

إن تسارع الأحداث السياسية والاقتصادية التي توالت منذ بداية العقد المنصرم ولغاية منتصف هذا العقد كان لها تأثير بالغ في إعادة صياغة وتشكيل العلاقات البينية بين دول العالم، ومن أهم هذه الأحداث على الصعيدين الدولي والعربي، إعادة توحيد المانيا، حرب الخليج الثانية، إنهيار معسكر دول شرق اوروبا، التفكك الفعلي للاتحاد السوفياتي، إنتهاء الحرب الباردة، التقدم التكنولوجي والعلمي السريع، وأخيرا تطورات العملية السلمية في منطقة الشرق الأوسط.

عملت هذه الأحداث بشكل منفرد ومجتمع كعوامل أو عناصر ضغط نحو بلورة ما يطلق عليه بالعولمة (Globalization) هذه الكلمة يتردد صداها في جميع أنحاء العالم ومبدؤها ضغط العالم الى مساحة قرية صغيرة، تحكمها قوانين السوق. وهي عبارة عن عملية تكامل لإقتصاديات العالم معا، وهذه العملية هي نتاج التقدم العلمي والتكنولوجي الجاري منذ عقود، وهي بذلك ظاهرة موضوعية شاملة لا يمكن ردها وابطالها برغبة ذاتية، إنما المطلوب هو اجراء التكييف اللازم لعمل آلياتها بما يكفل دفع عملية التقدم الانساني للأمام وتقليص الأخطار الناجمة عنها ولا سيما إزاء التفاوت الاقتصادي بين المناطق المتقدمة والنامية في العالم.

واللافت للنظر، ان هذا العالم يحكمه الآن حوالي (٢٠٠) شركة عملاقة تتركز في عشرين دولة كبرى في امريكا الشمالية واوربا الغربية واليابان ونيوزيلاندا وجنوب افريقيا، أي أربع اخماس الطاقة الاقتصادية، كما أن تلك الدول تستحوذ على (٨٠%) من الرساميل الموظفة في العالم؛[1] لدرجة قد تكون ميزانية شركة واحدة توازي ميزانية دولة خليجية أو أكثر من دولة عادية صغيرة مثل الأردن. واخيرا فان العولمة تدعو الى حدوث ما يسمى بعملية تجمع القوى

الاقتصادية، أي عدم تمكن أي اقتصاد أن يبقى خارج النظام الاقتصادي العـــالمي، لأن البقاء خارج النظام سوف يعظم خسارة الدولة من ناحية اقتصادية.

٢-٢ التوجه نحو العولمة:

منذ بداية العقد الحالي والعالم يشهد تغيرات شاملة تقوم على عولمة الانتاج وحرية التبادل التجاري، والتركيز على التعاون الاقليمي والتكـــامل العـــالمي. ان ظاهرة العولمة هذه التي تتزامن ونهاية القرن العشرين، قد جاءت ثمـــرة لثـــورة الاتصالات وسرعة انتقال المعلومات واتساع حركة التدفقات المالية عبر الحـــدود بعد تبني سياسات الانفتاح والتحرر من القيود وازالة كافة الحواجز الجغرافية على نطاق عالمي، كانت نتيجتها ان ارتبطت بلاد العالم ببعضها البعض بشبكة كثيفـــة من العلاقات التجارية والمالية والتكنولوجية، كما كان من نتـــائج هـــذا الانفتـــاح الواسع زيادة حدة التنافس وعالمية الاسواق وسرعة انتقال الصدمات الاقتصاديـــة من سوق إلى آخر ومن منطقة لاخرى، ولم يعد في مقدور أي بلد من بلدان العالم ان يعيش منعزلا عن الاقتصاد العالمي والتطورات المتسارعة التي يشهدها.

وقد كان من نتيجة هذه التوجهات ان اصبحت الكيانات القطرية غير قادرة وحدها على مواجهة حدة المنافسة، الأمر الذي ادى إلى ظهور تجمعـــات اقليميـــة كبرى مثل الاتحـــاد الاوروبـــي(EU) ومنطقـــة التبـــادل الحـــر لـــدول امريكـــا الشمالية(NAFTA) ومنطقة المحيط الهادي الاسيوية(AS-PC) تحولت إلى كيانـــات فاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية واصبحت تكون منـــاطق تبـــادل حـــر أو اتحادات جمركية أو اكثر من ذلك أو اقل.

وفي الوقت الذي تتجه فيه معظم دول العالم بصورة حثيثة نحو الانضمـــام إلى تلك التكتلات والتجمعات الاقتصادية لزيادة مقدرتها التنافسية وتحقيق مستويات مرتفعة من التكامل الاقتصادي للاستفادة من توجهات العولمة، وجدت الحكومـــة الأردنية ان المصلحة العامة تقتضي مسايرة هذه التغيرات ومواكبة التوجهات نحو الانفتاح والعولمة بدلا من الانعزال عنها بالنظر لكونها توجهات عالمية كاسحة.

ان العولمة لم تعد نظرية أو ايديولوجية أو حتى خيارا يمكن تجاهله، فالعولمة اصبحت ظاهرة ملموسة مثل الثورة الصناعية، وهي ظاهرة لا يمكن تجاهلها أو انكار فوائدها فيما يتعلق بالمكاسب والمزايا الممكن تحقيقها لكل المشاركين بدليل الارتفاع الملحوظ الذي تحقق على المستوى الحياتي لسكان الدول التي تبنت هذا التوجه، هذا من وجهة نظر المؤيدين لفكرتها.

ورغم ايجابيات العولمة، إلا ان المطلقة منها تشكل خطرا على الدول الفقيرة وعلى تلك التي تقع في مكانة وسطى في منهاج التطوز والنمو الاقتصادي، فالعولمة في تلك الدول ادت إلى تقليص دور الدولة الاجتماعي وتخفيض معدلات الإنفاق الحكومي بسبب حدة المنافسة وضرورة ضغط التكاليف الأمر الذي ادى إلى تعرض قطاعات متعددة من السكان للفقر والحاجة، لذا يجب ان تكون هناك قواعد تحكم هذا التوجه حتى لا تؤدي إلى تخفيض عملاتها، الأمر الذي لو تم، مقرونا بحرية التملك الاجنبي، فسيؤدي إلى امكانية شراء الاصول الانتاجية للدول النامية بمبالغ قليلة.

ان الدول النامية مدركة تمام الادراك ان الاعتماد على آليات السوق وحدها في نظام التبادل الدولي ينطوي على مخاطر بالنسبة لها، وهي تطالب الدول المتقدمة ان توازن بين مصالح الطرفين في نظام العولمة الجديد وان تقبل بصيغة تحمي الدول النامية من الخطر، وفي نفس الوقت لا تتناقض مع حرية التجارة الدولية.

٢-٣ الفكر التكاملي:

تبرز أهم اشكال العلاقات الاقتصادية عموما في اتجاهين رئيسيين هما: علاقات التعاون الاقتصادي، وعلاقات التكامل الاقتصادي، وتتضمن علاقات التعاون الاقتصادي عادة العمليات التي تتم بين دولتين أو أكثر في مجال اقتصادي معين بهدف تحقيق منفعة مشتركة لفترة زمنية محدودة على أساس المعاملة بالمثل، وتتميز هذه العلاقات بمحافظة الوحدات الاقتصادية المعنية على خصائصها المتميزة، وهناك شكلا آخر من أشكال التعاون الاقتصادي الدولي

يتمثل في تقديم مساعدات من طرف واحد سواء كانت فنية أو مالية او اقتصادية الى دولة أو دول أخرى لأسباب مختلفة قد تكون سياسية أو غير سياسية[٢].

أما التكامل الاقتصادي فانه يتمثل في علاقات تقوم بين الوحدات الاقتصادية باتجاه تحقيق الاندماج بينها وازالة مظاهر التمييز القائمة فيها بين هذه الوحدات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة. في حين يرى باحثون ان التكامل الاقتصادي عبارة عن كافة الاجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لازالة القيود على حركة التجارة، وعناصر الانتاج فيما بينها بغية تحقيق معدل نمو مرتفع، وان التكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الانظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة ، ولذا عليها أن تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية[٣].

تشير الأدبيات الاقتصادية في موضوع التكامل الاقتصادي الى عدة تعريفات للتكامل الاقتصادي، فعلى سبيل المثال نجد أن "مارجولين"[٤] يرى أن أي عملية يترتب عليها درجة أعلى من الاتحاد تسمى تكاملا، أما "تنبرجن"[٥] فيعرف التكامل بأنه خلق الهيكل المناسب للاقتصاد الدولي، حيث يتم إزالة كل العوائق المصطنعة أمام التبادل، مع ادخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد، في حين يعرف "بلاسا"[٦] التكامل بأنه عملية وحالة، وبالنظر الى التكامل كعملية نجد أنه يشمل كل الاجراءات اللازمة لإزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية في دول التكامل، وبالنظر إليه كحالة، نجد أن التكامل يعني المرحلة التي تزول فيها كل صور التمييز بين الاقتصاديات المتكاملة.

وتحاول بعض الدراسات ان تقسم تعريفات التكامل الاقتصادي الى تعريفات رأسمالية وآخرى اشتراكية، فترى أن تعريفات تنبرجن وبلاسا ذات اتجاه رأسمالي لأنها تركز على تحرير التجارة وتنسيق السياسات. وقد يكون ذلك راجعا الى أن دراساتهما قد انصبت على تجارب السوق الرأسمالية دون أن تمتد الى تجارب السوق الاشتراكية التي ركزت الاهتمام على ميدان التخصص والتعاون بين الدول الاعضاء في مجال الانتاج دون الاقتصار على ميدان التجارة. والواقع أنه لا يوجد اختلاف حول تعريف مفهوم التكامل، فلا يوجد تعريف اشتراكي وآخر رأسمالي،

ولكن ما قد يثور حوله الجدل والاختلاف هو اسلوب تحقيق التكـــامل، فالتكـــامل بشكل عام يعني تحقيق درجات من التناسق والترابط بين اقتصاديات مجموعة مـن الدول بقصد استغلال مواردها وامكانياتها بصورة اكثر كفاءة وتحقيق مصالح لهذه المجموعة تعجز عن انجازها بصورة منفردة.

ومن الواضح مما سبق أن التكامل الاقتصادي يتضمن النقاط التالية:

١- أن التكامل الاقتصادي هو صيغة متقدمة من صيـــغ العلاقـــات الاقتصاديـــة الدولية.

٢- أنه عملية تنسيق مستمرة، تتضمن مجموعة من الاجراءات بهدف ازالة القيود على حركة التجارة وعناصر الانتاج فيما بين مجموعـــة مـــن الـــدول ذات المصالح المشتركة .

٣- يتضمن عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لهذه الـــدول بـــهدف تحقيق معدل نمو مرتفع.

٤- تتطلب اقامة التكامل الاقتصادي باشكاله المتعددة وجود إرادة سياسية واعيـــة وصادقة تقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح الجماعـــة المتكاملـــة المراد انشاؤها وتستخدم وسائل وادوات متنوعة ومتباينة لتحقيـــق أهـــداف اقتصادية وسياسية محددة تعود بالنفع العام على كل دولة وعلـــى الجماعـــة المتكاملة معها.

٢-٤ اشكال التكامل الاقتصادي:

تذهب النظرية التقليدية الى أن التكامل الاقتصادي يأخذ اشكالا متعددة تمثـــل درجات مختلفة منه، ولقد لخصها بلاسا[٧] على النحو الآتي، الشـــكل الأول هـــو التكامل التجاري الذي يشمل صيغتي منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركـــي، ويتمثل الشكل الثاني في اسواق عناصر الانتاج، ليقود الـــى الســـوق المشـــتركة، ويتجاوز الشكل الثالث الأسواق الى تكامل السياسات وصولا الى اتحاد اقتصـــادي، والأغلب معاملة هذه الأشكال كمراحل تنتهي الى الوحدة الاقتصادية، غير أنه فـــي

بداية التسعينات من هذا القرن ظهر تطور جديد على الفكر التكاملي سيتم الحديث عنه لاحقا.

ويمكن توضيح اشكال التكامل الاقتصادي الرئيسية على النحو التالي[٨] :

١- منطقة التجارة الحرة:

أبسط صور التكامل الاقتصادي، يتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأطراف بالغاء التعرفة الجمركية والقيود الكمية بهدف الوصول الى اقامة السوق الواحدة التي تنتقل فيها سلع الدول الأطراف بحرية تامة، وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة بحواجزها الجمركية الخاصة بها تجاه العالم الخارجي. ويترتب على ذلك تعدد التعريفات الجمركية المطبقة بين الدول المتكاملة والعالم الخارجي واختلافها.

٢- الاتحاد الجمركي:

تضاف خطوة جديدة الى ما تحقق في المرحلة الاولى من الغاء التعرفة الجمركية والقيود الكمية على انتقال السلع بين الاطراف المتكاملة وذلك في توحيد التشريعات الجمركية للدول الأطراف باقامة جدار جمركي يحقق حرية التجارة بينها مقابل اتخاذ مواقف محددة بوضع القيود الملائمة من خلال سياسة جمركية موحدة بإتجاه العالم الخارجي.

٣- السوق المشتركة:

تمثل خطوة متقدمة على المرحلتين السابقتين، يتم فيها تحقيق حرية انتقال عناصر الانتاج من عمل ورأس المال وخدمات بين الدول الأطراف، بالاضافة إلى ما تحقق من الغاء الرسوم الجمركية على انتقال السلع بين الاطراف؛ كوسيلة لاعادة توزيع عناصر الانتاج، وتحقيق مبدأ الكفاية القصوى في استغلال الموارد الاقتصادية في ظل ألية السوق المرتبطة بطبيعة النظام الرأسمالي.

٤- الاتحاد الاقتصادي:

في هذه المرحلة تضاف خطوة جديدة الى السوق المشتركة، وذلك بتحقيق قدر من التنسيق في السياسات الاقتصادية المختلفة سواء كانت مالية أو نقدية أو سعر الصرف. أي توجيه هذه السياسات وجهة متماثلة بقصد ازالة التمييز بينها وتوحيدها في المرحلة التالية كما هو الحال في الاتحاد الاوروبي.

٥- الوحدة الاقتصادية:

تعد المرحلة الأخيرة التي يتم فيها توحيد كافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية بحيث تتم ازالة أي تمييز يقوم بينها وصولا الى وحدتها الاقتصادية كخطوة نحو بلوغ الوحدة السياسية، وتتطلب هذه المرحلة انشاء سلطة عليا تعلو فوق سلطان الدول الأطراف، تلتزم هذه الدول بقراراتها، حيث أن لها خصائص العضوية الاقتصادية للدولة الواحدة كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية.

٢-٥ المشاكل الناتجة عن التكامل الاقتصادي:

أ- منطقة التجارة الحرة:

من أهم المشاكل الناشئة عن اقامة منطقة تجارة حرة هي تفاوت مستويات التعرفة الجمركية وتباين السياسات التجارية فيها، والمشكلة هنا تنشأ بسبب الابقاء على معدلات مختلفة للرسوم الجمركية في حقل التجارة مع غير الأعضاء يخلق امكانيات انحراف التجارة والانتاج والاستثمار، ويحدث انحراف التجارة إذا جرى التحايل على الحواجز التجارية التي تقيمها البلدان التي تطبق التعريفات العالية، وذلك بدخول البضائع الأجنبية الى الاتحاد عن طريق المنطقة التي تطبق تعرفات جمركية منخفضة، اما الانتاج والاستثمار فسوف يتحول ايضا الى البلد التي تطبق تعرفة جمركية منخفضة على المواد الخام والمنتجات شبه المصنعة خلافا لقاعدة الميزة النسبية مما يؤدي الى نتائج مدمرة بالنسبة للكفاية الانتاجية، ويؤدي إلى انحراف بالانتاج مما يصحبه انحراف وتحركات غير مستحبة للاستثمارات

الأجنبية، لأن المنتجين الأجانب سوف ينقلون أموالهم ومشاريعهم الى البلد الـــذي تقل فيه الرسوم الجمركية على المواد الخام والسلع الوسيطة.

ب- الاتحاد الجمركي:

يواجه الاتحاد الجمركي المشاكل والصعوبات التالية:

(١) صعوبة تحديد مستوى واحد للتعريفات الجمركية المختلفة، حيـــث أن توحيـــد الرسوم الجمركية لكافة دول الاتحاد يؤدي الى خفـــض مســـتوى بعـــض التعرفات الجمركية لإحدى الدول وزيادة مستوى بعض التعرفات الجمركية لبعض هذه الدول، وهذا الوضع سوف يؤثر على الايـــرادات الجمركيـــة لبعض دول الاتحاد، كما سوف يؤثر على مستوى الحماية للصناعات التـــي كانت تتمتع بحماية جمركية أعلى قبل الاتحاد.

(٢) مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك، وخاصة في الدول النامية التي تعتمـــد فـــي الغالب على ايراداتها الجمركية.

(٣) إنحراف الإنتاج والإستثمار، بسبب عدم تنسيق السياسات الإقتصادية والماليـــة والنقدية والإدارية، مما يحول دون قيام صناعات على أساس الميزة النسبية والتخصص في الإنتاج وتحقيق الوفورات الخارجية الناشئة عـــن إتســـاع السوق.

(٤) مقاومة المصالح الخاصة لقيام وتطور الاتحـــاد، حيـــث إن إزالـــة الرســـوم الجمركية والقيود الإدارية أمام انتقال السلع داخل الاتحاد سوف يؤدي إلـــى تدهور بعض المشاريع المحلية لبعض دول الاتحاد خاصة تلك التي تكـــون كفاءتها الإنتاجية محدودة إزاء المشاريع الأخرى المماثلة في دول الاتحـــاد الأخرى والتي تتمتع بكفاءة إنتاجية أعلى، مما يؤدي إلى اختلاف المصـــالح الاقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية في الاتحاد من جهـــة ومـــع السياسة العليا للاتحاد من جهة أخرى.

(٥) ضآلة حجم الإنتاج وزيادة عبء المديونية، ويتجلى هذا الوضع خاصـــة فـــي الدول النامية التي تستورد معظم حاجياتها من الخارج بســـبب إمكانياتـــها

الإنتاجية المحدودة وما تعانيه من عجز في ميزان مدفوعاتها لتسديد مستورداتها من الخارج.

جـ- السوق المشتركة:

تواجه السوق المشتركة المشاكل والصعوبات التالية:

أ) تنسيق السياسات الصناعية:

(١) الميول التجميعية في التنمية الإقليمية – توطن الصناعة:

من المعروف أن الصناعات تميل إلى التجمع في المناطق التي تحقق فيها وفورات في التكلفة[٩]، وعلى هذا الأساس تعد الموارد الطبيعية وإمكانيات النقل والوفورات الخارجية من العوامل التي تحدد تنمية الإقليم، (الاستفادة من مزايا قرب الموقع والخدمات المقدمة من مياه وكهرباء وعمالة)، وعدم وجود الوفورات الخارجية الناشئة عن القرب يعد عقبة في سبيل تنمية الإقليم، إلا أن التجمع في مراحله الأخيرة يؤدي إلى إرتفاع التكاليف بسبب إشتداد الإزدهار في المناطق الحضرية نتيجة إزدياد تدفق رأس المال، حيث تزيد تكلفة مرافق النقل والمنافع العامة وعوامل الإنتاج، وقد تفوق هذه الزيادات في التكاليف الوفورات التي تنتج عن نشاط الشركة.

(٢) التمايز في التطور بين أقاليم التكامل لصالح الإقليم المتطور صناعيا. نتيجة للوفورات يؤدي إلغاء القيود الإقليمية على التجارة وعوامل الإنتاج إلى تقوية الأقاليم أوالمراكز الصناعية التي بلغت درجة عالية من التصنيع بإعتبارها مغريات تجتذب رأس المال، مما يترتب على ذلك أن تحقق بعض الأقاليم كسبا بينما يصاب غيرها بخسارة.

(٣) مشاكل هجرة العمل وإنتقال رأس المال. حيث أن الهدف من وراء الإتحاد هو زيادة الرفاهية المكونة من عنصري الدخل الحقيقي والعدالة، ونتيجة لتشجيع الهجرة والمساعدات التي تقدمها الدولة من أجل إعادة تعيين مواقع الصناعات سوف يؤدي إلى حدوث بعض المشاكل، مثل خفض مستويات المعيشة نتيجة نقص عدد السكان الناشىء عن الهجرة ، مع احتمالية اغلاق بعض المنشات مما يؤدي إلى عدم الاستخدام الكامل للمرافق والمنافع الموجودة وبالتالي فان

الابقاء على هذه المرافق سيعمل على افتقار الاقليم وحيث ان افتقار الاقليم يؤدى إلى هبوط النشاط الاقتصادي.

ب- تنسيق السياسات الإجتماعية:

(١) الإختلاف في الأجور داخل الإتحاد، حيث إن التسوية في الأجور داخل الإتحاد ضرورية، من أجل تجنب الإضطرابات في علاقات التكلفة التنافسية. ولكنها في نفس الوقت قد تسبب بعض المشاكل الأخرى من بطالة ومصاعب تتعلق بميزان المدفوعات لبعض الدول، وحدوث حركات غير مستحبة لرأس المال، لأن السبب في إختلاف الأجور يعود إلى الإنتاجية الحدية للعامل. حيث إن الإختلافات في الأجور بين الصناعات يرجع إلى طبيعة عرض العمل والطلب عليه.

(٢) الإختلاف في المزايا الإجتماعية التي تمولها المؤسسات، وتشمل هذه المزايا عادة مشروعات التقاعد والمزايا الإجتماعية الأخرى كالمرض والعجز المؤقت والحمل بالنسبة للنساء، كما أن التسوية بين الأعباء الإجتماعية يشيع الإضطرابات في علاقات التكلفة التنافسية.

(٣) إختلاف المزايا الإجتماعية التي تمولها الضرائب العامة: إن المزايا الإجتماعية التي تمولها الدول تؤثر في توزيع الدخل داخل البلد الواحد، إذ أن تطبيق البرامج الإجتماعية يتطلب فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي فإن تكامل الإقتصاديات التي فيها تفاوت في المزايا الإجتماعية الممولة عن طريق الضرائب قد يؤدي إلى محاباة بعض الصناعات التي تزيد فيها نسبة إستخدام العمل إذا كانت المزايا الإجتماعية هذه عالية. كما أن إرتفاع مستوى الضرائب لتمويل المنافع الإجتماعية قد يثبط الحافز على الإدخار والإستثمار معا. ففي الدول التي تتشابه بها معدلات النمو الإقتصادي ولكن تختلف فيها مشروعات الأمن الإجتماعي التي تمولها الدولة، فإن رأس المال سوف يميل للإنتقال من الدولة التي يسودها نظام أمن إجتماعي اكثر تقدما إلى دولة تطبق بدرجة أقل السياسات التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل[١٠].

٢-٦ عناصر التكامل الاقتصادي.

إن التكامل الاقتصادي يتجاوز صور التعاون الاقتصادي بين الدول، كما ان التكامل يتجاوز الصيغ المستهدفة من النظم والأجهزة الدولية العاملة على المستوى العالمي،ومن أجل بيان الفرق بينهما لا بد من توافر عدد من الشروط في التكامل الاقتصادي وهي:

أ- تعدد الأطراف، أي تعدد الإيرادات التي تقبل على الانتقال من حالة الاستقلال عن بعضها بعضا الى حالة التجمع في كيان أوثق ارتباطا.

ب- تغير اسس التنظيم المجتمعي لهذه الأطراف، وهو ينطوي على فرضين اساسيين الأول فرض الامكان؛ أي توافر ارضية كافية من التشابه في القيم تجعل التوجه إليه أمرا ممكنا، والثاني هو فرض الوضوح التوجهي، بمعنى وجود رغبة في احداث تغيرات مشتركة في تلك القيم من خلال التكامل.

ج- يتم التغيير بعمل يشارك فيه الفاعلون، وهم الفئات والنخبة الاجتماعية في الدول المعنية بالاندماج، كما أنه يعني تعديلا للقواعد التي تحكم اتخاذ القرارات من حيث التغير في موقع السلطة المركزية من الدولة الى الاقليم.

د- وجود الحافز الذي يدفع باتجاه التكامل، أي المنافع التي تعود على الاطراف المعنية من رفاهية، وتنمية، من حيث تسريع معدلات النمو أو تحقيق تقارب بين مستوياتها المعيشية.

هـ- إذا كان التكامل يمثل حالة منشودة، فان دراسته تتطلب التعرض للعملية التي يتم بها الانتقال الى تلك الحالة النهائية، وهي عادة عملية طويلة الأجل.

٢-٧ آثار التكامل الإقتصادي.

يمكن إدراج آثار التكامل الإقتصادي بما يلي[١١]:

١) إزدياد حدة المنافسة الإقتصادية بين الدول والإقتصاديات المختلفة كنتيجة لمحاولة كل دولة لزيادة حصتها من الإنتاج العالمي، وبالتالي حصتها من الدخل العالمي.

٢) تحرير كبير للتجارة الخارجية في مجالي السلع والخدمات، وهذا ما تسعى إليه الدول من خلال تكوين منظمة التجارة الدولية.
٣) إزدياد إعتماد الدول على مواردها الذاتية المادية والبشرية واستعمالها بكفاءة.
٤) التخصص في الإنتاج، حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع بسبب ميزتها النسبية والتنافسية.
٥) تنامي دور القطاع الخاص، وخاصة في المجال الإقتصادي.
٦) استعمال الموارد بأكفأ طريقة ممكنة وذلك للحصول على اكبر انتاج وبافضل نوعية.
٧) تحقيق المزايا المترتبة من الانتاج الكبير وذلك من خلال تخفيض تكلفة السلع المنتجة من اجل الاستفادة من مزايا السوق الكبير ومنافسة الدول الاخرى، حيث ان منافسة المشروعات المماثلة سيؤدي إلى تطبيق وسائل جديدة في الانتاج من اجل الصمود امام المنافسة المتزايدة مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الانتاجية للمشروعات.

٢-٨ تطور الفكر التكاملي

منذ بداية هذا العقد بدأ الفكر التكاملي يشهد صيغة جديدة، لا تقتصر على مجموعة من الدول المتقاربة التي تقع ضمن إقليم معين، بل إن الأساس فيها هو إلتفاف مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة أو مجموعة دول متقدمة. وهو ما يجعلها تجمعا بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد. أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو، حيث يعهد إلى الطرف المتقدم بقيادة المجموعة. وفي هذا السياق فإن مثل هذه التجمعات لا تستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها. ولذلك فإنها تجيز التمايز في الجوانب الإجتماعية والثقافية، ثم تعمل على إنشاء قاعدة للتفاهم والتحاور، غير أن هذا يعني وضع حدود لعمليات إنتقال البشر، إذ أن الأطراف المتقدمة لا تكون على إستعداد لأن تتحمل أعباء تحقيق التجانس الإجتماعي مع الأطراف الاقل نموا. وإذا كان الهاجس السياسي الذي ساد في الماضي في توفير

السلام والأمن وإنهاء الحروب التي أنهكت العالم كما هو الحال في نشوء الإتحاد الأوروبي[١٢]، أو تأمين أعضاء التجمع من تبعات الإستعمار، وتحقيق التنمية المتكافئة لدول نامية حصلت قريبا على إستقلالها، فإن الدوافع السياسية في التجمعات الجديدة تفرضها الدول الأعضاء المتقدمة في دعم العمل على الإستقرار السياسي، والقضاء على ما قد يتعرض له الأعضاء الأقل تقدما من عوامل تذمر قد تتحول إلى تحركات أصولية تغذي مشاعر الكره للدول الأغنى وشعوبها[١٣].

ولقد عملت إتفاقيات مراكش (الجات) على إنهاء عهد النظم التفضيلية التي كانت تقدم فيها الدول المتقدمة مزايا للدول النامية دون إشتراط المعاملة بالمثل. وأصبحت القاعدة هي تماثل إلتزامات جميع الأطراف بغض النظر عن تفاوت مستوى النمو، حيث أن عهد المنح من دول قادرة والأخذ من دول محتاجة قد إنتهى (صيغة مشروع مارشال) [١٤]، فالتعامل هو بين أنداد أو شركاء وفق متطلبات العطاء مقابل الأخذ، مع تعويض الدول الأقل تقدما عند الحاجة بما يساعدها على تجاوز الخسائر وإكتساب القدرة على جني المنافع. ولذلك تتخذ الصيغة الحديثة الإقتصادية للتجمع شكل منطقة تجارة حرة، تختلف آجال تدرج تطبيقها وفقا لتفاوت ظروف النمو، على أن يكون ذلك ضمن الحدود التي تجيزها منظمة التجارة العالمية، والتي تكون عادة بحدود عشرة سنوات. وإذا كانت منطقة التجارة الحرة تعد تمهيدا للإنتقال إلى مراحل أكثر تقدما، بدءا بالإتحاد الجمركي، فإن ما يقام من تجمعات من النوع الجديد لا ينتظر له أن يتجاوز منطقة التجارة الحرة في الأجل المنظور، وهو ما يشير إلى إدراك أنها لن تتمكن من تحقيق تقارب في الهياكل الإقتصادية خلال فترة معقولة، من جهة أخرى فإن تجمعات الدول النامية كانت تسعى في الأساس إلى التخلص من عوامل الإستقطاب التي يفرضها عدم التكافؤ السائد على المستوى العالمي، ومن ثم فقد غلب عليها مبدأ الإستعاضة عن الواردات، الذي إتسع نطاق تطبيقه من مستوى الدولة إلى المستوى الإقليمي، لذا إستهدفت تحرير حركة تبادل المنتجات الصناعية بوجه خاص، وعززت ذلك بجهود نحو إقامة صناعات بديلة في ظل قدر من الحماية الإقليمية لها، غير أن التوجه العام الغالب في الوقت الحالي هو تقليص معدلات

الحماية من جهة، والسعي للتصدير إلى الأسواق العالمية دون تمييز من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى أنه مع توقيع إتفاقيات مراكش، (الجات WTO) دخلت الخدمات نطاق المبادلات الخاضعة لتنظيمات دولية بقدر أكبر مما ساد حتى الآن، وبالتالي فإن قبول الدول النامية مشاركة دول متقدمة في تجمعاتها يعود في المقام الأول إلى قيام هذه الدول بتعزيز قدراتها التصديرية، ورغبة الدول المتقدمة في ضمان إستيعاب أسواق الدول النامية المشاركة لمزيد من صادراتها الصناعية والخدمية. كما أن التحرير الكامل لحركة عناصر الإنتاج، وبخاصة عنصر العمل يؤجل لمرحلة متقدمة من التكامل الإقليمي، أما الصيغة الجديدة، فتستبعد حركة عنصر العمل، لا سيما في الإتجاه من الجنوب إلى الشمال، حتى أنه يمكن إعتبار هذا الإستبعاد كمحور أساسي لظهور هذا النوع من التكامل، حيث تشير الأدبيات التي صيغت حول النافتا (١٩٩٤) الذي يمثل أول تنظيم إقليمي يضم دولا نامية مثل المكسيك إلى دول متقدمة الولايات المتحدة وكندا- (اللتين سبق لهما عقد إتفاقية تجارية CUSTA في ١٩٨٨). فرغم أن الولايات المتحدة كانت من أنصار حرية التجارة على المستوى العالمي، فقد كان دافعها للتوجه نحو هذا النوع من التجمع الإقليمي هو إيقاف الهجرة من المكسيك التي باتت تهدد الإستقرار الإجتماعي خاصة في ولاياتها الجنوبية، بالإضافة إلى تأثير هذه الهجرة على قوى العرض والطلب لا سيما في سوق العمل. لذلك شكلت لجنة لدراسة اثار الهجرة الدولية والتعاون على التنمية الإقتصادية توصلت في تقريرها إلى أن توسع التجارة "هو العلاج طويل المدى الوحيد"[١٥] لضغوط الهجرة، بناء عليه إتفقت الولايات المتحدة وكندا على تحرير التجارة مع المكسيك خلال عشرة سنوات (خمسة عشر سنة للمنتجات الزراعية) على أن يكون ذلك مصحوبا بإفساح المجال أمام المستثمرين من دول الشمال ليتمكنوا من ممارسة النشاط الإقتصادي داخل المكسيك، مقابل ايقاف الهجرة منها، بدعوى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يوفر فرصا للعمل داخل الدولة، وذلك يجذبه أمران، رخص الأيدي العاملة فيها، والتبادل التجاري الحر الذي يتيح للمستثمرين الأجانب تصدير مستلزمات الإنتاج للتصنيع وغيرها من السلع، وبالتالي إستيراد المنتجات التي يجري تصنيعها فيها

بتكلفة أرخص، مما يضيف إلى رفاهية المستهلكين، ويلاحظ ان العمل في الشمال يغلب عليه العمل في الخدمات التي جرى تحرير حركتها مع حماية ملكيتها، ومن ثم فهو غير محتاج للإنتقال الفعلي.

ويلخص الجدول رقم (٢-١) [١٦] أهم نواحي التباين بين الصيغتين التقليدية والبديلة، وهو يضيف إلى ما تقدم عددا من الخصائص الأخرى. فنظرا لأن المراحل المتقدمة للتكامل التقليدي ليست منظورة، فإن تنسيق السياسات التي تقود إلى وجود سلطة فوق وطنية تتولى رسم سياسات موحدة لجميع الدول أعضاء التجمع التكاملي، بما ينتهي إلى وحدة إقتصادية كاملة، لا يكون له مجال في الصيغ الجديدة، إذ أن الدول المتقدمة تفرض سياسات بعينها على الدول الأقل تقدما من أجل أن تتيح لها فرصة مشاركتها في تنظيم تكاملي، وهو ما يعتبر إمتدادا لما ساد في الآونة الأخيرة من تجنيد كل القوى، بما في ذلك المؤسسات الإقتصادية الدولية من أجل الدعوة إلى نظام يعمل وفق قواعد السوق، ويسقط العوائق أمام التدفقات الإقتصادية الأجنبية، وبخاصة رأس المال الخاص الأجنبي. ومن أجل ضمان أن تتفق تعديلات النظام الإقتصادي مع متطلبات ضمان توفير المناخ الملائم لرأس المال الأجنبي والشركات، لا سيما عابرة القارات، التي تمارس نشاطا في الدول الأقل تقدما تبدي الدول المتقدمة المعنية إستعدادها للعمل "كمرتكز لإصلاح السياسات الإقتصادية"[١٧] بمعنى أن تقدم العون لها لإجتياز الصعوبات التي يمكن أن تتعرض لها خلال تعديل هياكلها وسياستها على النحو المطلوب. وهذا الدور واضح من خلال ممارسه دول الإتحاد الأوروبي مع دول أوروبا الشرقية، وبناءا عليه لم يعد دفع العملية التكاملية وتوجيهها قاصرا على السلطات الرسمية كما كان الحال في النموذج التقليدي، بل إن جانبا هاما من المسؤولية ينتقل إلى فاعلين آخرين، في مقدمتهم رجال الأعمال والشركات عابرة القارات، التي تسوق دعاوى التمسك بالديمقراطية وتحقيق المشاركة والشفافية والمحاسبية، وهو ما يعطي الأطراف المتقدمة ثقلا أكبر.

٢-٩ نماذج من التكامل الإقتصادي في العالم.

١) الإتحاد الأوروبي (EU) :

يمثل نموذج العمل الإندماجي الأكثر تقدما في عالم اليوم، فبعد أن كانت المجموعة الأوروبية تشمل ستة دول عند إنطلاقها عام (١٩٥٨)، أتسعت إلى (٩) دول عام (١٩٧٣) ثم (١٠) دول عام (١٩٧٩) ثم (١٢) دولة عام (١٩٨٧) ثم (١٥) دولة عام (١٩٩٥). ولقد إستند مسلسل الإندماج الأوروبي في مساره على تفاعل محورين هما:

أ) المحور التجاري، الذي أدى إلى إحداث منطقة تبادل حر ثم إتحاد جمركي عام (١٩٦٨) قبل الإنتقال إلى إنشاء سوق داخلية موحدة عام (١٩٩٣) تقر بحرية إنتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج من رأس مال وعمل.

ب) محور السياسات المشتركة التي إنطلقت من السياسة الزراعية عام (١٩٦٢) ثم إنتقلت إلى سياسة المنافسة والسياسة الإجتماعية، ولقد جاءت إتفاقية ماستريخت لتدفع اوروبا الموحدة إلى درجة متقدمة من الإندماج بعد إحداث الإتحاد الأوروبي عام ١٩٩٤، وإقرار أسس الوحدة والدبلوماسية والإستراتيجية. ويضم الإتحاد الأوروبي في عضويته كل من الدول التالية، بلجيكا، الدنمارك، ألمانيا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، السويد، بريطانيا.

ولابد من الإشارة إلى بدء إستخدام عملة موحدة في دول الإتحاد مع بداية عام (١٩٩٩). وتدعى يورو (Euro). كما أن الإتحاد الأوروبي فتح المجال أمام باقي الدول الأوروبية من أجل الإنضمام إليه بعد إجراء التعديلات الهيكيلة اللازمة على مدى السنوات القادمة، كما يسمح لدول غير أوروبية من حوض البحر المتوسط بالتعامل معه بأفضلية معينة عن طريق إتفاقات مشاركة بينهما.

٢) الأمريكي الشمالي (NAFTA):

يعد ثاني الأقطاب قوة في إطار التكامل الاقتصادي في العالم، والتي تضم الولايات المتحدة، كندا والمكسيك، وبدأ هذا التجمع بإقامة إتفاقية تجارية بين الولايات المتحدة وكندا في عام (١٩٨٨)، ومن ثم إقامة منطقة حرة مع المكسيك عام (١٩٩٤) من خلال تحرير التجارة معها خلال عشرة سنوات وخمسة عشرة سنة للمنتجات الزراعية، وتحرير الخدمات، ورأس المال مع بقاء عنصر العمل ثابت.

٣) الهادي الآسيوي (AS-PC):

يتفق جميع الباحثون بأن المجال الهادي الآسيوي المتمحور حول مجموعة من الإقتصادات الفاعلة (اليابان، كوريا، سنغافورة، تايوان، الصين، تايلاند، ماليزيا) يعد اليوم محور الحركة الإقتصادية التي يعرفها العالم في العشرين سنة الأخيرة بإعتبار أن معدل النمو في بعض الإقتصادات يمثل حوالي (١٥%) سنويا في السنوات الأخيرة[١٩]، رغم معاناة بعض هذه الدول من مشاكل إقتصادية، خاصة في الفترة الأخيرة، وأهم ما يميز هذه البلدان هو رخص الأيدي العاملة فيها، وتوفر التكنولوجيا والمعرفة العلمية، والتشريعات القانونية والتشريعية التي تحفز الإستثمار الأجنبي في تلك البلدان، رغم ان بعض الباحثين يرون أن هذا التكتل ضعيف وذلك من خلال إنخفاض نسبة التجارة البينية بين هذه الدول.

٤) الإتفاقية الإقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي (GCC):

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي الستة (السعودية، الكويت، قطر، البحرين، عمان، الإمارات العربية المتحدة) مقومات إقتصادية عديدة وإجتماعية، تهيء الفرصة لتحقيق تكامل إقتصادي بينها، حيث عملت هذه الإتفاقية من خلال توحيد التشريعات القانونية والجمركية، على إلغاء الجمارك بين هذه الدول وإزالة الحواجز أمام إنتقال مواطني المجلس، ولكن لأسباب سياسية مازالت معظم بنود هذه الإتفاقية غير محققة، والتي أنشئت عام (١٩٨٢).

٥) منطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية(LAFTA):

في عام (١٩٦٣) وقعت كل من البرازيل والارجنتين وتشـــيلي والمكســيك والبارغواي والبيرو والاورغواي وبوليفيا وكولومبيا والاكوادور وفنزويلا علـــى معاهدة مونتيفيدو الذي انشا التجمع الامريكي للتبادل الحر، وتعد هذه المنطقة مـــن اكبر المجموعات من الناحية الجغرافية، وكان مبدأ هذه الدول يكمن في تخصيـص بعض الصناعات في بعض الدول لانتاج سلع معنية ثم يتم تداول هذه السلع بـدون ان تخضع لاي تعرفة جمركية، ولكن الخلافات السياسية ادت إلـــى احبـاط هـذا الطموح، كما ان المصالح المحلية المؤيدة للحماية كانت قوية.

٦) مجموعة اسين (ASEAN):

يضم هذا التجمع كل من تايلاند، فيلبين، ماليزيا، اندونيسيا، سنغافورة، ولقـد نما هذا التجمع نمو سريعا، حيث تكون عام (١٩٦٧)، كما تم التحول إلى ســـوق مشتركة عام (١٩٧٦) حيث خفضت التعرفات الجمركية كما تم الموافقـــة علـــى اجراء بعض التخصيص الصناعي، وفي عام (١٩٧٥) اعلنت اليابان عن منـــح هذا التجمع الدعم المالي الكبير لاستمراره، وتمتاز هذه الدول برخـــص الايـدي العاملة، وتوفر التكنولوجيا والمعرفة العلمية نتيجة قربها وتمركزها مـــن الـدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة واليابان كمـــا ان معـدل النمـو فـي هـذه الاقتصاديات بلغ حوالي (١٥%) سنويا في السنوات الأخيرة .

٧) السوق العربية المشتركة (ACM):

تمتلك الدول العربية مقومات عديدة تهيء الفرصة لتحقيق تكامل اقتصـــادي بينها مثل تنوع الثروات الطبيعية وتباين امكانيات الاستثمار، والقـــدرات الماليـة والموقع الجغرافي، ووحدة اللغة. لذلك وقعت الدول العربية عام (١٩٦٣) علـــى اقامة كيان اقتصادي لتنظيم احواله متمثل باتفاقية الســـوق العربيـة المشـتركة، وتهدف الاتفاقية إلى اطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية والصناعية بين الـدول العربية، عدم فرض رسوم جمركية على السلع المصدرة بين بعضـــها البعـض، والغاء تلك الرسوم تدريجيا. ولكن لم تحقق اتفاقية السوق العربية المشتركة اهدافها لأسباب عدة منها، سياسية، ارتباط الاقتصاد العربي بالاسواق الاجنبيـــة، تشـابه

التكوين الاقتصادي للدول العربية الاعضاء (السلع المصدرة متشابهة)، وضعف الخبرات الفنية والعلمية في الدول الاعضاء.

٨) الأوروبي المتوسطي:

ترتبط بلدان البحر الأبيض المتوسط مع الإتحاد الأوروبي منذ السبعينات من هذا القرن بإتفاقات تعاون، ويعمل الإتحاد الأوروبي على تجديد هذه الإتفاقات من خلال وضمن منطقة تبادل حر واسعة في أفق عام (٢٠١٠) عبر أرضية شمولية أقرت في مؤتمر برشلونة عام (١٩٩٥)، ومن هذه الدول قبرص، مالطا، المغرب، تركيا، إسرائيل، تونس، الجزائر، مصر، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن.

هوامش الفصل الثاني

(١) انظر، فتح الله ولعلو ، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر العربي، ١٩٩٥، ص١٠-٢٠.

(٢) انظر، د. منصور الراوي، التكامل الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي، كلية الاقتصاد، الادارة، جامعة بغداد، ١٩٩١.

(٣) انظر، منير الحمش، التكامل الاقتصادي العربي، تعقيدات الحاضر وطموح المستقبل، دمشق، ١٩٨٧، وانظر ، بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، ١٩٦٤، ص٥-١٠.

(٤) انظر R. Margoline, Towards a Theory of Economic Integration in Latin American Integration Experience and Prospects, Edited by B. Balsas, 1966 p. 22.

(٥) انظر J. Tinbergen, International Economic Integration, Amsterdam, 1965, p, 57

(٦) انظر، بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، عام ١٩٦٤، ص١٠.

(٧) انظر، بلاسا، مصدر سابق، ص١٠-١٥.

(٨) انظر، بلاسا، مصدر سابق، ص١٠-١٥، وانظر، د.احمد حمدالله السمان، التكامل الاقتصادي عن طريق التنسيق، مركز الدراسات للوحدة العربية والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ١٩٨٩، ص١٠١-١١٠.

(٩) أنظر . أ. د على لُطفي، التخطيط الإقتصادي، ١٩٨٨ ص٢٦-٢٧، وأنظر د. كامل بكري التكامل الإقتصادي ، ١٩٨٤، ص٥١-٦٠ وانظر إسماعيل العرموطي، نظرية التكامل الإقتصادي، والتكامل الإقتصادي العربي ١٩٨٥، ص٤٥-٦١.

(١٠) انظر، اسماعيل العرموطي، مصدر سابق، ص٥٨، وانظر، د. كامل بكري، مصدر سابق، التكامل الإقتصادي، ١٩٨٤، ص٥١-٦٣، أنظر محمود الباز، دراسات في الإقتصاد الدولي، ١٩٩٤، ص٢٦٧-٢٨٠.

(١١) أنظر ، د.كامل بكري، التكامل الإقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص٤٠-٥٠ وانظر محمود الباز، مصدر سابق ص٢٧٠-٢٨٥.

(١٢) انظر، د. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ١٩٨٦، وانظر مجلس الوحدة الاقتصادية، دراسة

مقارنة للتكامل الاقتصادي العربي، وتجارب التكتلات الدولية وأنظمتها في مجال التكـامل الاقتصادي، عمان ١٩٨٣.

(١٣) انظر، محمد محمود الامام، اتفاقية المشاركة الاوروبية وموقعها من الفكـــر التكـــاملي، بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع ١٩٩٧، ص ٧-١٥.

(١٤) انظر، بلاسا، مصدر سابق، ص١٠.

(١٥) أنظـــر United States Commission for the Study of International Migration and cooperative Economic Development, Unauthorized Migration , Economic Development Response. Washnignton D.C. 1990.

(١٦) انظر ، محمد محمود الإمام، إتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكـــاملي، مصدر سابق، ص ٢٠.

(١٧) أنظر، محمد محمود الإمام، مصدر سابق، ص١٠-١٥.

(١٨) انظر، محمد محمود الإمام، مصدر سابق، ص١٥.

(١٩) أنظر فتح الله ولعلو، مصدر سابق، ص١٥-٢٠.

الفصل الثالث

التعاون الاوروبي المتوسطي

الفصل الثالث

التعاون الاوروبي المتوسطي

٣-١ مقدمة

تعتبر منطقة البحر الابيض المتوسط مهدا لتاريخ الانسانية وملتقـــا للتبـادل التجاري والثقافي بين الشعوب، كما كان أحيانا ساحة للمواجـــهات بيـن الشـــرق والغرب. وقد عمل الإتحاد الأوروبي منذ لحظة تأسيسه على تدعيم علاقاتـــه مـــع جيرانه المتوسطيين مستندا في ذلك على النصوص الصريحة لمعاهدة روما.

طور الاتحاد الاوروبي في السنوات الاخيرة سياسة جديـــدة تجـاه الـدول المتوسطية غير الاعضاء وهي المغرب والجزائـــر وتونـس ومصـــر والاردن وفلسطين وسوريا ولبنان واسرائيل وتركيا وقبرص ومالطا، وجاءت هذه السياسـة في اكثر صورها تفصيلا في بيـــان المجموعـة الاوروبيـة الصـادر بتـاريخ ١٩٩٥/٣/٨ بعنوان تدعيم السياسة المتوسطية للاتحاد الاوروبي وتستهدف هـــذه السياسة ما يلي:

(١) دعم التطور الاقتصادي للدول المتوسطية غير الاعضاء وذلك مـــن خلال منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠ وتشجيع القطاع الخـاص، وحفز الأستثمارات الاوروبيـــة الخاصـة للاسـتثمار فـي الـدول المتوسطية، وتحديث البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

(٢) المساعدة في تحقيق توازن اقتصادي واجتمـــاعي افضـل، وذلـك بتحسين الخدمات الاجتماعية وخاصة في المدن، والتعاون في مكافحة الهجرة غير المشروعة والمخدرات والارهاب والجرائـــم الدوليـة، وحماية البيئة، وابراز دور المرأة واحترام حقوق الانسان.

(٣) تدعيم التكامل الاقليمي بين الاتحاد الاوروبي وبين الدول المتوسـطية الاخرى وكذلك بين الدول المتوسطية نفسها وذلك عن طريق ايجـــاد هياكل تعاون اقليمي وتقديم التمويل اللازم لمشاريع البنيـــة التحتيـة المشتركة.

خصص الاتحاد الاوروبي لهذه الغاية مبلغ (٤,٧) مليار وحدة نقد اوروبية من الموازنة العامة و (٥,٤) مليار آخر من بنك الاستثمار الاوروبي أي ما يعادل (١١,٥) مليار دولار وذلك خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩)[١]، ويعد هذا البيان اساسا لموقف الاتحاد الاوروبي الذي طرحه في مؤتمر برشلونة في (٢٧-١١-١٩٩٥) كما كان اساسا لعقد اتفاقات المشاركة مع الدول المتوسطية.

٣-٢ التعاون خلال العقدين الاخيرين

إن الإهتمام الاوروبي بالدول التي تطل على الشواطىء الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط اهتمام مفهوم ومطلوب، إذ ترتبط المنطقتان بعلاقات تاريخية متغيرة ومتباينة، وتسود العلاقات الحالية ايجابيات عدة، وهموم كبيرة.

فالعلاقات الاقتصادية قوية بينهما، إذ يصدر الإتحاد الاوروبي الى الدول المتوسطية ما قيمته (٥٢) مليار دولار، ويستورد (٣٨) مليار دولار. كما أن (٢٧%) و(٣٢%) من مستوردات الإتحاد الاوروبي من البترول والغاز على التوالي تأتي من الدول المتوسطية.

إن الهموم الحالية والمستقبلية تدفع الإتحاد الاوروبي الى الاستعداد والمبادرة، فهناك خمسة ملايين عامل مهاجر من الدول المتوسطية في الاتحاد الاوروبي[٢] بالاضافة إلى ضغوط الهجرة الشديدة لملايين أخرى من المغرب والجزائر وتونس وتركيا ودول أخرى بسبب ارتفاع نسب البطالة فيها، واضطرار الكثيرين للهجرة بحثا عن عمل أيا كان. هذا التدفق البشري المحتمل اصبح مخيفا للدول الاوروبية لأنه يأتي في وقت ليست فيه بحاجة لأيدي عاملة وافدة، إذ أنها تعاني هي أيضا من ارتفاع نسبة البطالة بين مواطنيها إلى أكثر من (١٠%) في معظمها[٣]كما يتزامن ذلك مع وجود ضغوط سكانية لدى دول وسط وشرق اوروبا بعد انهيار النظام الإشتراكي فيها. وتطبيق سياسات السوق التي أدت إلى ارتفاع حجم البطالة فيها[٤].

ولا يبدو أن الفجوة الإنمائية والتكنولوجية بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية آخذة بالإنحسار، بل أنها بتزايد مستمر، مما ينعكس سلبا على الجوانب

الإقتصادية والثقافية والنفسية، ويولد نوعا من الإحباط الذي يغذي نفسه من خلال الزيادة السكانية المرتفعة في معظم الدول المتوسطية، والعربية منها خاصة إذ بلغ عدد سكان الإتحاد الاوروبي عام (١٩٩٢) حوالي (٣٤٧) مليون شخص مقابل (٢٠٩) مليون شخص في الدول المتوسطية انظر جدول رقم (٣-١). وفي عام (٢٠١٠)، يقدر أن يزيد سكان الإتحاد الاوروبي بنسبة (٨%) فقط مقابل (٤٥%) للدول المتوسطية وهي زيادة مرتفعة جدا[٥]. كما أن دخل الفرد في الإتحاد الأوروبي يصل إلى حوالي (١٢) ضعف دخل الفرد في الدول المتوسطية. حيث ان دخل الفرد في دول الاتحاد الاوروبي يقدر بحوالي (١٩٢٤٢) دولار لعام (١٩٩٢) في حين ان دخل الفرد في الدول المتوسطية يبلغ حوالي (١٥٨٩) دولار، كما ان الناتج المحلي الاجمالي في الاتحاد الاوروبي يصل إلى حوالي (٢٠) ضعف الناتج المحلي الاجمالي للدول المتوسطية، حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي للدول المتوسطية لعام (١٩٩٢) حوالي (٣٣٢) مليار دولار في حين وصل الناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد الاوروبي لعام (١٩٩٢) (٦٦٧٧) مليار دولار، وتحتاج الدول المتوسطية لتحقيق نمو متسارع لكي تتقلص تلك الفجوة الهائلة ولو قليلا خلال العقود القادمة.

من هذا المنطلق فإن على الدول المتوسطية أن تتجاوب مع اهتمام الإتحاد الأوروبي الجديد بدول الجوار المتوسطية للاسباب الواردة أعلاه، وخاصة مع وجود منافس جديد لها وهي دول وسط وشرق اوروبا، وان تعمل على الحصول على أفضل الظروف المواتية للتعاون، وخاصة الدول العربية منها، لعله يكون مصير هذا التعاون الجديد أفضل مما آل إليه الحوار العربي الأوروبي الذي بدأ مع أول أزمة بترولية عالمية عام (١٩٧٤)، وانتهى مع بداية الحل السلمي بين مصر واسرائيل عام (١٩٧٩). ففي ذلك الحوار، أراد العرب أن يشمل الجوانب السياسية وبخاصة الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، في حين أراد الاوروبيون التأكيد على الجوانب الإقتصادية وحتى عندما رغب العرب في الإتفاق على قائمة المشاريع الإقليمية التي سيتم تنفيذها في اطار التعاون الأوروبي العربي، كانت الأجواء قد تغيرت نتيجة للمقاطعة العربية لمصر بعد صلحها مع

اسرائيل، وهكذا انتهى الحوار العربي الأوروبي في حينه دون نتائج ملموسة فيما عدا العلاقات التي اقامتها كل دولة على حده أو فيما بينها وبين السوق الاوروبية المشتركة.

إلا أن هناك اختلاف جوهري في الظروف المحيطة بمؤتمر برشلونه الذي يمثل بداية لمشاركة اوروبية متوسطية وبين الحوار العربي الأوروبي في السبعينات. فالتخوف الأوروبي من إتساع الفجوة الإنمائية والثقافية تخوف حقيقي يصل إلى حد القلق خاصة مع ضغوط الهجرة والبطالة القادمة من الجنوب (الدول المتوسطية). هذا بالاضافة إلى ترأس الإتحاد الأوروبي لجنة التنمية والتعاون الإقليمي في مفاوضات السلام متعددة الأطراف، ويهمه أن تقود اللجنة إلى مبادرة اوروبية ناجحة بموازاة مؤتمر القمة الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أن الدول المتوسطية تقع في اطار المحيط الجغرافي المتصل بأوروبا أكثر من أي كتلة اقتصادية أخرى مثل امريكا الشمالية أو شرق آسيا، وخاصة وان دور التكتلات الإقتصادية الإقليمية آخذة في التبلور والنمو على مستوى العالم، ويسعى كل منها مثل دول النافتا في امريكا ودول آسيا والمحيط الهادي للتعاون الإقتصادي لتحقيق مناطق تجارة حرة في أوائل القرن القادم.

إلا أن بعض الشروط التي رافقت الحوار العربي الأوروبي في السبعينات من هذا القرن لا زالت مستمرة، فإستبعاد بترول الخليج من الحوار سيظل ساريا.

إذ أن دول الخليج غير داخلة ضمن الدول المتوسطية. ولكن هذا لا يعني أن الإتحاد الأوروبي سيتجنب الدخول مع مجلس التعاون الخليجي في اتفاقات تعاون اقتصادي، بل على العكس من ذلك، فهناك إتصالات قد بدأت بهذا الخصوص، إلا أن الخطى في هذا الإتجاه ما زالت بطيئة، ولن تكون على غرار نفس المعاملة التي سيقيمها الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية. كما ستظل الولايات المتحدة هي الوسيط الرئيسي في مفاوضات السلام بين العرب واسرائيل، ومن ناحية أخرى، فإن المشاركة المطروحة حاليا غير مقصورة على الدول العربية المتوسطية فقط، ولا تشمل الدول العربية كمجموعة أو تكتل، مما يفتح المجال أمام تشكيل جغرافي جديد تدخل فيه دول غير عربية، ومنها اسرائيل. ومن المعروف

أن السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي ستعمل على تشجيع التكامل الإقتصـــادي الإقليمي بين الدول المتوسطية، إذا رغبت الدول الأخيرة أو بعضها في ذلك مـــن خلال السماح للدول الاعضاء بتراكم المنشأ.

وبالنظر إلى جدول رقم (٣-١) فنلاحظ أن قيمة صادرات الإتحاد الأوروبـي إلى دول المتوسط في عام (١٩٩٣) وصلت إلى (٤٥,٦) مليار وحدة نقد اوروبيـة (ECU)، منها (٣٧,٤) مليار وحدة نقد اوروبية للمنتجات المصنعة و(٤,٧) مليـار وحدة نقد اوروبية للمنتجات الزراعية، ومن جانب آخر، فان قيمـــة مســتوردات الاتحاد الاوروبي من الدول المتوسطية وصلت حوالي (٣٣,٢) مليار وحدة نقـــد اوروبية في عام (١٩٩٣) منها (١٤) مليار وحدة نقد اوروبية ســـلع مصنعـة و (٥,٣) سلع زراعية.

كما ان ثلث مستوردات الإتحاد الأوروبي من الأسمدة كـــان مصدرهـــا دول حوض المتوسط، فيما كانت تشكل الربع في مجال الطاقة وخاصة فيمـــا يخـص النفط والغاز الطبيعي، ومنذ انخفاض أسعار النفط، سجل الميزان التجاري لـــدول المتوسط مع الإتحاد الأوروبي عجزا لصالح الأخير ازداد بشكل أساسي في عـــام (١٩٩٣) حيث بلغ حوالي (١٢,٤) مليار وحدة نقد اوروبية، فيما وصل في عـــام (١٩٩٥) ليبلغ حوالي (١٧,٥) مليار وحدة نقد اوروبية كما فـــي جـــدول (٣-٤). ويعود ذلك للتركيز الكبير الذي توليه دول جنوب حوض المتوسط في صادراتـــها نحو الإتحاد الأوروبي حول عدد ونوعية محددة من القطاعات والمنتجات، وفشـل سياسات التنوع التي تنتهجها الدول المتوسطية فيما يخص الانتاج الزراعي، أمـــا من ناحية أخرى، فإن حرية وصول المنتجات الصناعية التي تنتجها بلدان حـوض المتوسط إلى السوق الأوروبية ترك آثار إيجابية على هذه البلدان، حيـث ازدادت نسبة المنتجات المصنعة في إجمالي صادراتها من (٢٨%) فـــي عـام (١٩٧٩) لتصل إلى حوالي (٥٤%) في عام (١٩٩٣). فمثلا في تونس ارتفعت من (٢٤%) عام (١٩٧٩) إلى حوالي (٧٧%) عام (١٩٩٣). [٦]

جدول رقم (٣-١)

بعض البيانات الإحصائية للإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية ودول وسط وشرق اوروبا*

١- السكان (بالمليون)	١٩٩٢	٢٠١٠
الإتحاد الاوروبي.	٣٤٧	٣٧٦
الدول المتوسطية.	٢٠٩	٣٠٤
دول وسط وشرق اوروبا.	١١٠	١١٦
٢- الناتج المحلي الاجمالي(بالمليار دولار)	١٩٩٢	
الإتحاد الاوروبي.	٦٦٧٧	
الدول المتوسطية.	٣٣٢	
دول وسط وشرق اوروبا.	٢١٢	
٣- متوسط دخل الفرد(بالدولار)		
الإتحاد الاوروبي.	١٩٢٤٢	
الدول المتوسطية.	١٥٨٩	
دول شرق ووسط اوروبا.	١٩٢٧	
٤- تجارة الإتحاد الأوروبي (بالمليار وحدة حساب اوروبية =(١,١٣)دولار.	١٩٩٠	١٩٩٣
- الصادرات إلى الدول المتوسطية	٣٦,٢	٤٥,٦
- سلع زراعية.	٤,٦	٤,٧
- سلع مصنعة.	٢٨,٥	٣٧,٤
- الصادرات إلى دول وسط وشرق اوروبا	١٢,١	٢٦,١
- سلع زراعية.	١,٥	٢,٩
- سلع مصنعة	٩,٦	٢١,٤
- المستوردات من الدول المتوسطية	٣٤,٥	٣٣,٢
- سلع زراعية.	٣,٤	٥,٣
- سلع مصنعة.	١١,٩	١٤
- المستوردات من دول وسط وشرق اوروبا	١٣	٢٠,٣
- سلع زراعية.	٢,٧	٢,٦
- سلع مصنعة.	٨	١٥,٢

٤- الميزان التجاري مع	١٩٩٠	١٩٩٣
- الدول المتوسطية.	١,٧	١٢,٤
- دول وسط وشرق اوروبا.	٠,٩	٥,٨

٥- مؤشرات أخرى لعام ١٩٩٢	الدول المتوسطية	دول وسط وشرق اوروبا
- قيمة الاستثمار الخاص المباشر من الإتحاد الأوروبي (بمليون وحدة الحساب الاوروبية)	٧٥١	١٦١٢
- عدد المواطنين المهاجرين للإتحاد الأوروبي (بالمليون شخص)	٤,٦	٠,٧

٦- النسبة إلى صافي مستوردات الإتحاد الأوروبي	الدول المتوسطية	دول وسط وشرق اوروبا
من الطاقة.	%٢٤	١
من البترول.	%٢٧	٠,٥
من الغاز.	%٣٢	zero (صفر)

* تشمل دول وسط وشرق اوروبا، بولندا، المجر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية السلوفاكية، بلغاريا، رومانيا، ألبانيا.

*** المصدر:**

- مصدر هذه البيانات، المجموعة الاوروبية، بروكسل، ١٩٩٥، وانظر The World Development Report, World Bank, 1995.

جدول رقم (٣-٢)

المؤشرات الإقتصادية الرئيسية لدول الإتحاد الأوروبي لعام (١٩٩٣)

الدولة	الناتج المحلي الاجمالي بالمليون دولار	عدد السكان بالمليون	متوسط دخل الفرد بالدولار	المساحة (الف كم٢)
اللمسا	١٨٢,٠٦٧	٧,٩	٢٣,٠٤٦	٨٤
بلجيكا	٢١٠,٥٧٦	١٠,٠	٢١,٠٥٧	٣١
الدنمارك	١١٧,٥٨٧	٥,٢	٢٢,٦١٣	٤٣
فرنسا	١٢٥١,٦٨٩	٥٧,٥	٢١,٧٦٨	٥٥٢
فنلندة	٧٤,١٢٤	٥,١	١٤,٥٣٤	٣٣٨
المانيا	١٩١٠,٧٦٠	٨٠,٧	٢٣,٦٧٧	٣٥٧
اليونان	٦٣,٢٤٠	١٠,٤	٦,٠٨١	١٣٢
ايرلندا	٤٢,٩٦٢	٣,٥	١٢,٢٧٥	٧٠
ايطاليا	٩٩١,٣٨٦	٥٧,١	١٧,٣٦٢	٣٠١
لوكسمبورغ	١٤,٧٧٨	٠.٤	٣٧,٣٢٠	٣
هولندا	٣٠٩,٢٢٧	١٥,٣	٢٠,٢١١	٣٧
النرويج	١٠٣,٤١٩	٤,٣	٢٤,٠٥٠	٣٢٤
البرتغال	٨٥,٦٦٥	٩,٨	٨,٧٤١	٩٢
اسبانيا	٤٧٨,٥٨٢	٣٩,٥	١٢,١١٦	٥٠٥
بريطانيا	٨١٩,٠٣٨	٥٧,٩	١٤,١٤٦	٢٤٥
المجموع	٦٦٥٥,٠٩٩	٣٦٤,٦	١٨٢٥٣	٣١١٤

*المصدر:

١- The World Bank, World Development Report, 1995.

٢- UNDP, Human Development Report, 1995.

جدول رقم (٣-٣)

المؤشرات الإقتصادية الرئيسية لدول المتوسط لعام (١٩٩٣)

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار	عدد السكان بالمليون	متوسط دخل الفرد بالدولار	المستوردات بالمليون دولار	الصادرات بالمليون دولار
مصر	٣٥,٧٨٤	٥٦,٤	٦٣٤	٨,١٧٥	٢,٢٤٤
الأردن	٤,٤٤١	٤,١	١١٣٠	٣,٥٣٩	١,٢٣٢
لبنان	٧,٥٣٧	٣,٩	١٩٣٢	٤,٧١١	٦٢٦
فلسطين	٣,٦٠٠	٢,٠	١٨٠٠	١,١٢٦	٣٨١
سوريا	١٠,١٧٩	١٣,٧	٧٤٣	٤,٠٤٩	٢,٩١١
تونس	١٢,٧٨٤	٨,٧	١٤٦٩	٦,٢١٤	٣,٨٠٢
الجزائر	٣٩,٨٣٦	٢٦,٧	١٤٩٢	٧,٧٧٠	١٠,٢٣٠
المغرب	٢٦,٦٣٥	٢٥,٩	١٠٢٨	٦,٧٦٠	٣,٩٩١
المجموع	١٤٠,٧٩٦	١٤١,٤	٩٩٦	٤٢,٣٤٤	٢٥,٤١٧
قبرص	٧,٢١٠	٠,٧	١٠,٣٠٠	٣,٢٦٠	١,٠٠٣
اسرائيل	٦٩,٧٣٩	٥,٢	١٣,٤١١	٢٢,٦٢١	١٤,٧٧٩
تركيا	١٥٦,٤١٣	٥٩,٦	٢٠٣٠	٢٩,١٧٤	١٥,٣٤٣
مالطا	٣,١٨٨	٠,٤	٧٩٧٠	٢,٧٩٧	١,٥٦٠
المجموع	٢٣٦,٥٥٠	٦٥,٩	٣٥٩٠	٥٧,٨٥٢	٣٢,٦٨٥
المجموع العام	٣٧٧,٣٤٦	٢٠٧,٣	١٨٢٠	١٠٠,١٩٦	٥٨,١٠٢

المصدر:

١- World Bank, World Development Report, 1995.

٢- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥.

جدول رقم (٣-٤)

الميزان التجاري للاتحاد الاوروبي مع دول حوض البحر المتوسط (مليار ايكو)

البلد / السنة	١٩٩٥	١٩٩٦
الاتحاد الاوروبي	١٧,٢٥١	١٩,٣٢٨
فرنسا	٣,٦٩٨	-*
المانيا	٣,٣٦٨	-*
ايطاليا	٣,٢٦٤	-*
بليجا - لوكسمبورج	١,٩٥٦	-*
انجلترا	١,٦١٣	-*

المصدر: يورو ستات، بروكسل ١٩٩٧.

*الارقام غير متوفرة.

النفط، وعواقب حرب الخليج، وتغيرات السياسات الاقتصادية للدول المتوسطية نتيجة برامج التكيف التي بدأ بعضها في اتباعها، والتغيرات داخل الإتحاد الأوروبي في تكوينه، هذا بالاضافة إلى أن تلك الاتفاقيات لم تستطع عن طريقها بلدان المتوسط من جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للاستفادة من رفع القدرة التصديرية إلى دول الإتحاد الاوروبي، ودول العالم، بل لقد شهدت فترة تنفيذ الاتفاقيات تزايد في نزوح رأس المال من المنطقة إلى الخارج[٨].

حيث يلاحظ من الجدول رقم (٣-٥) إن نسبة المساعدات المالية التي تلقتها الدول المتوسطية سجلت زيادة من بروتوكول إلى آخر، رغم ان التوسع في ناحية القروض أكثر من ناحية المنح، حيث مثلت القروض حوالي (٦١%) من إجمالي المساعدات في البروتوكول الثالث والرابع، أما المنح فمثلت حوالي (٣٩%)، مقارنة مع البروتوكول الثاني، حيث مثلت كل من القروض والمنح من إجمالي المساعدات (٥٧%) و(٤٣%) على التوالي.

وللاستدلال على أهمية هذه المساعدات تم حساب نسب هذه المساعدات إلى كل من إجمالي الاستثمار المحلي والناتج المحلي الاجمالي للدول المتوسطية العربية، حيث إن الزيادة في البروتوكول الثالث أدت إلى رفع نسبة إجمالي المساعدات من (٠,٦٤%) ال (١%) من اجمالي الاستثمار المحلي، في حين ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي من (٠,١٨%) إلى ٠,٢٧%)، وهي نسب منخفضة جدا.

ويشير الجدول رقم (٣-٦) إلى التطور في نصيب الصادرات المتوسطية إلى دول الاتحاد الاوروبي، ومعدل نموه خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٤).

حيث يلاحظ ان كلا من تونس والجزائر قد نمت صادراتهما إلى الاتحاد الاوروبي على نحو مستمر، بينما استعادت كل من المغرب وسوريا زيادة مبدئية تحققت في الفترة (٧٧-٧٩)، بعد تراجع خلال الثمانينات، في حين تأثرت تجارة لبنان بالاحداث السياسية والعسكرية التي تلاحقت عليها منذ عام (١٩٧٥).

أما مصر فقد تأثرت هي الاخرى بحركة النفط، وبالتغير في العلاقات السياسية والاوضاع الاقتصادية بعد حرب عام (١٩٧٣). ولم يبدأ الاردن في

تطوير صادراته الضئيلة إلا خلال العقد الاخير الذي شهد تراجع علاقاته العربية، أما من ناحية المستوردات فلم يكن هناك ما يؤثر فيها سوى هيكل الطلب المحلي، في الدول المتوسطية، وذلك لأن سلع الاتحاد الاوروبي غير معفاة من الرسوم الجمركية.

ولا بد من الاشارة إلى ان ارتفاع نصيب الصادرات لدول الاتحاد الاوروبي إلى اجمالي صادرات دول المتوسط لا يعني تأثرها بصورة ايجابية وذلك لأن الزيادة كانت على حساب تراجع الصادرات لخارج دول الاتحاد الاوروبي، كما يلاحظ من الجدول ايضا حدوث تراجع في الصادرات الكلية لدول المتوسط إلى اجمالي الصادرات العالمية بمعدل (٣%) سنويا.

كما ان هناك تناقصا في نسب صادرات الدول النامية غير المتوسطية إلى اوروبا إلى اجمالي صادراتها بصورة مستمرة مما يظهر مدى تزايد اعتماد الدول المتوسطية على الصادرات إلى اوروبا مقارنة بالدول النامية الأخرى.

جدول رقم (٣-٥)

المساعدات المخصص للدول المتوسطية في البروتوكلات الملحقة (مليون ايكو) (٨٢-٩٦)

الدولة	من موازنة الجماعة الاوروبية			قروض من بنك الاستثمار الاوروبي			جملة المساعدات		
	الثاني	الثالث	الرابع	الثاني	الثالث	الرابع	الثاني	الثالث	الرابع
تونس	٦١	٩٣	١١٦	٧٨	١٣١	١٦٨	١٣٩	٢٢٤	٢٨٤
الجزائر	٤٤	٥٦	٧٠	١٠٧	١٨٣	٢٨٠	١٥١	٢٣٩	٣٥٠
المغرب	١٠٩	١٧٣	٢١٨	٩٠	١٥١	٢٢٠	١٩٩	٣٢٤	٤٣٨
الاردن	٢٦	٣٨	٤٦	٣٧	٦٣	٨٠	٦٣	١٠١	١٢٦
سوريا	٣٣	٣٦	٤٣	٦٤	١١٠	١١٥	٩٧	١٤٦	١٥٨
لبنان	١٦	٢٠	٢٤	٣٤	٥٣	٤٥	٥٠	٧٣	٦٩
مصر	١٢٦	١٩٩	٢٥٨	١٥٠	٢٤٩	٣١٠	٢٧٦	٤٤٨	٥٦٨
اسرائيل	٠	٠	٠	٤٠	٦٣	٨٢	٤٠	٦٣	٨٢
المجموع	٤١٥	٦١٥	٧٧٥	٦٠٠	١٠٠٣	١٣٠٠	١٠١٥	١٦١٨	٢٠٧٥
دول المغرب العربي	٢١٤	٣٢٢	٤٠٤	٢٧٥	٤٦٥	٦٦٨	٤٨٩	٧٨٧	١٠٧٢
دول المشرق العربي	٢٠١	٢٩٣	٣٧١	٢٨٥	٤٧٥	٥٥٠	٤٨٦	٧٦٨	٩٢١
مجمل الدول العربية	٤١٥	٦١٥	٧٧٥	٥٦٠	٩٤٠	١٢١٨	٩٧٥	١٥٥٥	١٩٩٣
نسبة النمو %	-	%٤٨,٢	%٢٦,٠	-	%٦٧,٩	%٢٩,٦	-	%٥٩,٥	%٢٨,٢

نسبة التخصيصات للدول العربية (%) الى:

المجموع	٤٢,٦	٣٩,٥	٣٨,٩	٥٧,٤	٦٠,٥	٦١,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠٠
الإستثمار المحلي	٠,٢٧	٠,٣٩	*	٠,٠٣٧	٠,٦٠	*	٠,٦٤	١,٠٠	*
الناتج المحلي	٠,٠٨	٠,١١	*	٠,١٠	٠,١٦	*	٠,١٨	٠,٢٧	*

* المصدر:

١- التقارير السنوية للجماعة الاوروبية، لأعوام متعددة (٨٧-٩٢).

٢- Euro-Med. Bulletin On Short Term Indicators- 1997.

٣- النسب تم احتسابها من قبل الباحث.

* لا يمكن حسابها بسبب عدم توفر الارقام.

جدول رقم (٣-٦)

نسب تجارة الدول المتوسطية العربية مع اوروبا إلى جملة تجارتها والى تجارة اوروبا وبالمقارنة بنسب الدول النامية، للفترة من (١٩٧٤-١٩٩٤)

الدولة	٧٤-٧٦	٧٧-٧٩	٨٠-٨٤	٨٥-٨٩	٩٠-٩٤	معدل النمو
أولا: النسب للدول المتوسطية العربية						
أ- الصادرات إلى اوروبا إلى جملة الصادرات						
تونس	٦٦,٩	٦٨,٤	٥٨,٢	٧٤,٠	٧٧,٠	٠,٨٣
الجزائر	٥٢,٤	٣٨,٣	٥٨,١	٧٠,٨	٦٨,٩	١,٦٢
المغرب	٥٦,٧	٦١,٣	٥٧,٠	٥٩,٩	٦١,٠	٠,٤٤
الاردن	٢,٧	١,٢	٢,٤	٥,٦	٤,٩	٣,٤٩
سوريا	٤٥,٧	٥٢,٣	٥٠,٩	٣٧,٢	٥٢,٤	٠,٨١
لبنان	١٧,١	٦,٥	٧,٥	١٨,٤	١٧,٨	٠,٢٥
مصر	١٨,٤	٣٩,٤	٤٣,٥	٣٩,١	٤٦,١	٥,٥٥
المجموع	٤٤,٩	٤٢,٥	٥٢,٧	٥٨,٨	٦٠,٢	١,٧٤
باستثناء الجزائر	٣٨,٧	٤٧,٠	٤٥,٩	٤٨,١	٥٤,٩	٢,٠٨
ب- الصادرات إلى اوروبا إلى جملة الواردات الاوروبية:						
المجموع	١,٥١	١,٢١	١,٩٧	١,٣٥	١,٢٣	١,١٨
باستثناء الجزائر	٠,٧١	٠,٦٥	٠,٧٦	٠,٥٦	٠,٧٠	٠,٠٧
ج- الصادرات الكلية إلى جملة الصادرات العالمية:						
المجموع	١,٢٨	١,١٢	١,٣٤	٠,٨٣	٠,٧٧	- ٢,٩٤
باستثناء الجزائر	٠,٧٠	٠,٥٦	٠,٦٠	٠,٤٤	٠,٤٨	- ٢,١٩
د- المستوردات من اوروبا إلى جملة المستوردات:						
تونس	٦٣,٢	٦٦,١	٦٧,٥	٦٦,٦	٦٩,٠	٠,٥١
الجزائر	٦١,٨	٦٠,٣	٥٩,٢	٥٩,٥	٦٢,٤	٠,٠٦
المغرب	٥٢,٩	٥٤,٤	٤٦,٧	٥٢,٢	٥٣,٤	٠,٠٦
الاردن	٣٣,٦	٣٧,٤	٣٢,٣	٣٠,٩	٣٢,٢	٠,٢٤
سوريا	٣٦,٨	٣٧,٤	٣٠,٩	٣٦,٧	٣٨,٠	٠,١٨
لبنان	٤٤,٣	٤٨,٠	٤٥,٠	٤٦,٩	٤٤,٠	٠,٠٤
مصر	٣٥,٠	٣٩,٩	٤١,٧	٣٩,٨	٣٨,٥	٠,٥٥
المجموع	٤٩,٥	٥٠,٨	٤٧,٨	٤٩,٣	٥٠,٠	٠,٠٦
باستثناء الجزائر	٤٣,٧	٤٦,٤	٤٣,٣	٤٥,٥	٤٧,٠	٠,٤٣
الصادرات	٣٣,٥	٣٠,٣	٢٥,٠	٢١,٦	٢١,٢	- ٢,٦٦
المستوردات	٢٩,٤	٣٠,٣	٢٥,٥	٢٣,٣	٢١,٩	- ١,٧٢

ب- نسب الصادرات المتوسطية % من نسب الصادرات الدول النامية.						
للدول العربية والمتوسطية	١٣٤,٢	١٣٨,٧	٢١٤,٩	٢٧١,١	٢٨٦,٠	٤,٥٥
للدول العربية المتوسطية باستثناء الجزائر	١١٤,٧	١٥١,٥	١٧٧,٥	٢١٤,٦	٢٥٤,٩	٤,٨١

*** المصدر:**

١- صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية (١٩٨٠-١٩٩٤) وأعداد سابقة.

٢-IMF, Direction Of Trade Statistics, Year Book. 1995.

* تم استثناء الجزائر من الحسابات بسبب تأثرها الكبير في تجارتها مع دول الإتحاد الأوروبي بسبب النفط.

* أما بالنسبة للدول الاوروبية (الاتحاد الاوروبي) بأنها تمثل فقد (١٢) وليس (١٥) على أساس انضمام الدول الثلاث الأخيرة مؤخرا.

* معدلات النمو السنوية محسوبة لمتوسط الفترة الأخيرة (٩٠-٩٤) إلى الفترة الأولى (٧٤-٧٦).

جدول رقم (٣-٧)

حصة الدول العربية من تجارة الإتحاد الأوروبي

المجموعات السلعية	دول المغرب			دول المشرق		
	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩١
- نسب صادرات الدول المتوسطية العربية إلى مستوردات الإتحاد الأوروبي من خارجها (%)						
المنتوجات الزراعية	١,٧	٢,١	٢,٩	٠,٢	٠,٢	٠,٣
الملبوسات والملابس	٤,١	٥,٣	٦,٤	٠,٧	٠,٨	٠,٩
الكيماويات	١,٨	١,٦	١,٣	٠,٢	٠,٢	٠,١
الزيوت المعدنية	٩,٨	٨,٦	٩,٢	٣,٨	٢,٧	٣,٦
غيرها-غير نفطية	١,٠	١,٣	١,٦	٠,٣	٠,٣	٠,٣
المجموع الكلي	٣,٤	٢,٢	٢,٧	١,٣	٠,٦	٠,٨
- نسب مستوردات الدول المتوسطية العربية من صادرات الإتحاد الأوروبي إلى خارجها (%)						
المنتوجات الزراعية	٥,٦	٣,٩	٣,٧	٥,٨	٤,٥	٣,٠
الملبوسات والملابس	٣,٥	٤,٧	٦,٦	٢,٠	١,١	١,١
الكيماويات	٢,٦	٢,٤	٢,٢	٢,٨	١,٨	١,٧
الزيوت المعدنية	٢,٣	٢,٣	٣,١	١,٢	١,٠	١,٧
غيرها-غير نفطية	٣,١	٢,٣	٢,٦	٢,٦	١,٧	١,٦
المجموع الكلي	٣,٠	٢,٣	٢,٦	٢,٦	١,٧	١,٦
للمقارنة	صادرات الدول العربية الاخرى إلى دول الإتحاد الأوروبي			مستوردات الدول العربية الاخرى من دول الإتحاد الأوروبي		
المنتوجات الزراعية	٠,٣	١,٠	٠,٩	١٣,٩	١١,٩	٩,٧
الملبوسات والملابس	٠,٧	١,١	١,٥	٦,٤	٣,٧	٣,٠
الكيماويات	١,٧	٢,٥	١,٩	٧,٢	٥,٦	٥,٤
الزيوت المعدنية	٣٢,٤	٣٦,٠	٣٥,٤	٤,٧	٣,٢	٥,٩
غيرها-غير نفطية	٠,٧	١,٠	٠,٨	٩,١	٦,٢	٦,٧
المجموع الكلي	٩,٣	٥,٣	٥,٨	٨,٨	٦,١	٦,٧
	صادرات الدول المتوسطية الاخرى غير العربية إلى دول الإتحاد الاوروبي			مستوردات الدول المتوسطية الاخرى غير العربية من دول الإتحاد الأوروبي		
المجموع الكلي للدول المتوسطية الاخرى غير العربية	٥٠,٥	٥٢,٨	٥٧,٨	٦٣,٦	٦٥,٦	٦٣,٤

المصدر:

(1)Rolf J. Langhammer, "European Ecomomic Integration And The Arab Countries" p p 235-266, from Said El-Naggar, Development Of Arab Coutries, IMF, 1993. جدول رقم (١)، ص. ص ٢٣٩-٢٤١ من

٣-٤ مؤتمر برشلونه بداية مرحلة جديدة

عقد في برشلونه خلال اليومين (٢٧) و(٢٨) تشرين الثاني (١٩٩٥) المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي الذي يضم (١٥) دولة هي أعضاء الإتحاد الأوروبي و(١٢) دولة متوسطية منها ثماني دول عربية مطلة على البحر المتوسط وهي المغرب، تونس، الجزائر، مصر، سوريا، لبنان، فلسطين، بالاضافة الى الاردن، وأربع دول غير عربية هي تركيا، قبرص، مالطا، واسرائيل. وحضرت بصفة مراقب جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمات اقليمية ودولية أخرى، وقد أعدت لجنة الإتحاد الأوروبي مسودة ميثاق تعاون بين المنطقتين جرى بحثه خلال المؤتمر وصدر بصيغته النهائية في (٢٨) تشرين الثاني (١٩٩٥). ويمثل ميثاق برشلونه أساسا ومنطلقا لتعاون شامل اقتصادي وسياسي وثقافي بين منطقتين هما الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المذكورة.

ومن الملاحظ أنه مع بداية التسعينات، وجد الإتحاد الأوروبي نفسه في وضع اقتصادي قوي يمكنه من اتخاذ عدة مبادرات مستقبلية هامة. فقد أصبح الإتحاد بالرغم مما واجهه من خلافات داخلية، أكثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية تماسكا وتقدما في العالم، بل اكثرها نجاحا، فبموجب اتفاقية ماستريخت تحولت السوق الاوروبية المشتركة إلى اتحاد اقتصادي ونقدي، وهو صورة أقوى من التكامل الاقتصادي، وزادت الدول الاعضاء من (١٢) دولة إلى (١٥) دولة، وينتظر أن تزداد الدول الاعضاء أيضاً خلال السنوات القادمة. ومكن انتهاء النظم الاشتراكية في اوروبا والاتحاد السوفياتي سابقا من وضع حد للحرب الباردة في صورتها المألوفة منذ الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي اتاح للاتحاد الاوروبي الامتداد شرقا في وسط وشرق اوروبا، وهكذا بادر الاتحاد الاوروبي لانشاء البنك الأوروبي لتعمير المناطق المذكورة برأسمال (١٢) مليار دولار عام ١٩٩٥[٩] ودخل مع تلك الدول في علاقات تجارية وانمائية أوسع بكثير من أي وقت مضى.

ومع انتهاء حرب الخليج ومضي عملية السلام في الشرق الاوسط، وتراجع عملية التنمية في معظم الدول المتوسطية، وما نتج عن ذلك من تقلبات اجتماعية

سلبية، اتخذ الإتحاد الأوروبي مبادرة تجاه الدول المتوسطية التي تضم ثماني دول عربية. وهكذا كان أول اعلان لتلك المبادرة في لشبونه في شهر حزيران من عام (١٩٩٢). وتلا ذلك وضع تفاصيل أوفى لما سمي "تدعيم السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي اقامة مشاركة متوسطية"[١٠] كان آخرها ما صدر عن الإتحاد الأوروبي في (١٩٩٥/٣/٨)، وبيان المجلس الأوروبي في مدينة كان الفرنسية بتاريخ (١٩٩٥/٦/٢٧).

ولا تأتي هذه المبادرة من فراغ، فقد أقامت المجموعة الاوروبية علاقات اقتصادية بينها وبين كل دولة متوسطية ففي خلال العشرين سنة الماضية، حيث عقدت المجموعة الاوروبية بروتوكولات اقتصادية ثنائية مع كل دولة متوسطية شملت بعض المزايا التجارية الممنوحة لدخول منتجات تلك الدولة إلى الأسواق الاوروبية. وبعض المساعدات المالية الانمائية والقروض السهلة، وهذا ما حدث بالفعل بين الاردن والمجموعة الاوروبية بموجب برتوكول العلاقات الاقتصادية الذي وقع عام (١٩٧٧)، وجرى تجديده بعد ذلك عدة مرات، يضاف إلى ذلك التعاون الاقتصادي الثنائي بين الاردن وكل دولة اوروبية على حدة، والذي اسهم في التنمية الاقتصادية الاردنية اسهاما ملحوظا طوال العقود الثلاثة الماضية.

حققت الدول المتوسطية غير العربية علاقات اقتصادية أقوى مما حققته الدول العربية مع المجموعة الاوروبية فقد اتفقت اسرائيل قبل عشر سنوات على اقامة منطقة تجارة حرة مع المجموعة ووافق البرلمان الأوروبي على اقامة اتحاد جمركي بين الإتحاد الأوروبي وتركيا، رغم رغبة الاخيرة في الانضمام إلى الاتحاد، كما أن عضوية كل من قبرص ومالطا في الإتحاد الأوروبي هي قيد الدراسة حاليا.

إن المشاركة الاوروبية المتوسطية المقترحة عبارة عن مجموعة من القواعد التي ستحكم العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية خلال السنوات التي تمتد حتى عام (٢٠١٠) على الأقل فهي برنامج مستقبلي يتجاوز مضامين البرتوكلات المالية السابقة وفيما يلي ايجاز بأهم تلك القواعد:

إن هدف المشاركة المتوسطية هو التعاون من أجل جعل منطقة البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل بما يضمن السلام والاستقرار وازدهار الشعوب المعنية. وهكذا سيقوم الإتحاد الأوروبي بعقد اتفاقات ثنائية جديدة مع كل دولة من الدول المتوسطية يتفق فيها على القواعد الاساسية التي تحكم التعاون، كما سيتفق فيها أيضاً على وسائل تنفيذ تلك القواعد من مساعدات مالية وقروض ومشورة اقتصادية وتبادل آراء حول مختلف بنود الاتفاقيات.

وتشتمل المشاركة الاوروبية المتوسطية المقترحة والتي وردت في إعلان برشلونة على ثلاثة جوانب رئيسة هي:

١- الجانب السياسي والأمني:

أن تستند المشاركة على احترام كل دولة لحقوق الانسان والديمقراطية وحكم القانون، وحماية الحريات العامة والتعددية السياسية، ومراعاة علاقات الجوار الحسنة بين الدول بما في ذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام حقوق السيادة ووحدة أراضي كل دولة وعدم استخدام القوة في تسوية المنازعات، ومقاومة الارهاب والجريمة والمخدرات والالتزام بالحد من التسلح واتخاذ اجراءات بناء الثقة اللازمة.

٢- الجانب الاقتصادي:

أن تستند المشاركة على اقامة منطقة اقتصادية اوروبية متوسطية بحيث تصل إلى منطقة تجارة حرة تدريجيا بحلول عام (٢٠١٠)، وخاصة إن اتفاقيات الجات (١٩٩٤) لم تعد تسمح للاتحاد الأوروبي أن تقدم اعفاءات جمركية من طرف واحد، بل فتحت المجال امام تحرير متواصل للتجارة الدولية، كما يجب أن تستند المشاركة على اتخاذ الاجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، وتشجيع القطاع الخاص على العمل والاستثمار والانتاج والتعاون في مجالات البيئة والطاقة وصيد الاسماك والصناعة والزراعة، وتحديث البنية التحتية والتعاون في الاحصاءات والتنمية والتطوير والتكنولوجيا.

٣- الجانب الاجتماعي والانساني:

أن تعتمد المشاركة على تفاعل المجتمعات المدنية والمنظمات اوالهيئات المختلفة في البلدان الاوروبية والمتوسطية، وأن تعطى الأولوية في هذا التعاون لمجالات التربية والتعليم والتدريب والتنمية الاجتماعية، وتقليص ضغوط الهجرة ومقاومة المخدرات والارهاب والجرائم الدولية، والتعاون في القضاء وفي مقاومة التمييز العنصري والفساد ، وفي تنمية العلاقات الثقافية والصحية وقضايا الشباب وابراز دور المرأة في المجتمعات.

ولقد خصص الإتحاد الأوروبي للدول المتوسطية مبلغا يقارب ستة مليارات دولار من ميزانيته لتنفيذ هذه التوجهات،[١١] بالاضافة إلى قروض من بنك الاستثمار الأوروبي بنفس المبلغ، وذلك للسنوات الخمس (١٩٩٥-١٩٩٩)، وسيواصل الإتحاد الأوروبي مخصصاته الانمائية بعد ذلك.

هذه هي القواعد الاساسية التي يعرضها الإتحاد الأوروبي على الدول المتوسطية لعقد مشاركة سياسية واقتصادية واجتماعية للمستقبل. وتتوافق هذه القواعد مع ميثاق الأمم المتحدة واعلان حقوق الانسان، كما تتوافق مع السياسيات ومع متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، فيما عدا أن التخفيضات الجمركية في اتفاقية المشاركة تقتصر على التجارة مع الإتحاد الأوروبي فقط. وستعمل هذه القواعد السابقة للمشاركة الاوروبية المتوسطية على تأهيل المنطقة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وهو هدف من أهداف قمة عمان الاقتصادية، كما أنها لا تتعارض مع تحقيق تكامل أوثق بين بعض الدول العربية في المنطقة. وفي نطاق ذلك فقد تم التوصل إلى اتفاقية مشاركة بين الإتحاد الأوروبي وتونس في شهر تموز (١٩٩٥) كأول اتفاقية مشاركة تعقد مع دولة متوسطية، وستكون هذه الاتفاقية نموذجا للاتفاقيات التي ستعقد أوعقدت مع دول أخرى مثل الاردن والمغرب ومصر، فيما عدا اسرائيل وتركيا وقبرص ومالطا التي تربطها علاقات تعاقدية أوثق مع الإتحاد الأوروبي.

كما تم توقيع معاهدة مشاركة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب في شهر شباط (١٩٩٦)، وتجرى مصر مفاوضات حول الاتفاقية التي ستتوصل اليها مع الإتحاد

الاوروبي، وقام الاردن بتوقيع الاتفاقية مع الإتحاد الأوروبي في شهر تشرين ثـاني (١٩٩٧)، وفيما عدا بعض الجوانب الفنيـــة المتعلقـــة بقوائـــم الســـلع الملحقـــة بالاتفاقيات، وموضوع تراكم المنشأ، فإن الاتفاقيات الموقعة أو المقترحة تتفق فـــي أهدافها وعناصرها الرئيسية ومجالات التعاون المقترحة والآليات الواردة فيها.

وسيتم في الفصول اللاحقة التعرض بشيء مـــن التفصيـــل حـــول اتفاقيـــة المشاركة الاردنية مع الإتحاد الاوروبي.

هوامش الفصل الثالث

(١) المفوضية الأوروبية، الإتحاد الأوروبي وشركاؤه المتوسطيون، بروكسل، ١٩٩٧، ص. ص١-٣.

(٢) انظر، فطيمة المرنيسي، لم يهاجر العرب الى اوروبا"برشلونة ١٩٩٥" نحو رؤية جديدة، شراكة اوروبية متوسطية، ص ٤٣-٤٦، تعريب المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، برشلونة، ١٩٩٧.

(٣) انظر Euro-Mediterranean Bulletin On Short-term Indicators, 1997, By Luxembourg. European Communities,

(٤) The New Euro-Mediterranean Economic Area, 1996, Study written by the Club Bruxelles, under the direction of Noureddine Fridhi & Jean Quatemer, p. p 1-5

وانظر، محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الاوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، ص ص ٧-٢٥.

(٥) انظر، مصدر سابق Euro-Med. Bulletin On Short-term Indicators. p.p 19-20

(٦) المفوضية الأوروبية، الإتحاد الأوروبي وشركاؤه المتوسطيون، بروكسل، ١٩٩٧، ص. ص١-٣.

(٧) انظر مصدر سابق .The New Euro-Med. Economic Area, p.p 6-21

وانظر، الإتحاد الأوروبي وشركاؤه المتوسطيون، مصدر سابق، ص. ص١-٥.

(٨) انظر، محمد محمود الامام، اتفاقيات المشاركة الاوروبية، مصدر سابق، ص . ص٢٧-٣٥.

(٩) انظر، مصدر سابق .The New Euro –Med. Economic Area. p. p 1-10

(١٠) انظر، مصدر سابق .The New Euro –Med. Economic Area. p. p 3-8

(١١) انظر، مصدر سابق، الإتحاد االاوروبي وشركاؤه المتوسطيون، ص٢. وانظر مصدر سابق The New -Euro- Economic Area, p. p 28-38

وانظر د. نيلغون اريسان، التأثير المحتمل للشراكة الاور-متوسطية على التعاون الاقتصادي في المنطقة، مؤتمر التعاون الاقتصادي في حوض المتوسط، عمان، ١٩٩٦

الفصل الرابع

التعاون الأردني الأوروبي

الفصل الرابع
التعاون الأردني الأوروبي

٤-١- مقدمة:

نما الإقتصاد الأردني بإمكاناته المتاحة نمواً متوازناً خلال العقود الأربعة الماضية في ظل استقراراه الداخلي وكوادره المدربة وعائدات ابنائه من الخارج وانتعش هذا الإقتصاد في السبعينات وحتى الثمانينات نتيجة لإنتعاش دول المنطقة المحيطة به وانفتاحه عليها.

ومع بداية التسعينات تسارعت التغيرات السياسية والاقتصادية على الصعيدين الاقليمي والعالمي، ودخل الأردن فترة ركود تطلبت منه القيام بعمليات تصحيحيه في هيكله الاقتصادي، ففي السنة الاولى من عقد التسعينات شهدت المنطقة العربية اندلاع أزمة الخليج وما تلاها من اعادة ترتيب لأوضاع المنطقة.

وعلى الصعيد العالمي انهار النظام الشيوعي في اوروبا الشرقيةوالاتحاد السوفيتي، أمّا على الصعيد الاقليمي شرعت دول المنطقة في عام (١٩٩١) في مباحثات السلام التي من المتوقع إذا تمت أن تؤدي في نهاية المطاف إلى نظام اقليمي جديد ينسجم مع النظام الجديد ويتكامل معه. ومن المتوقع أن تتجه العلاقات الإقتصادية بين دول العالم ضمن منظومة جديدة من العلاقات تبنى على أساس أنماط فكرية جديدة تفرض على دول المنطقة تحذيات تتطلب وعياً ودقة في التعامل معها لكي لا تهدد المسيرة التنموية لهذه الدول. وقد تزامن مع هذه الأحداث تنامي ظاهرة التكتلات الإقتصادية الاقليمية في العالم التي تسعى من خلالها الدول المشاركة الىتوسيع أسواقها وسيطرة اقتصادياتها، كما وجرى في نفس الوقت تعزيز دور المنظمات الدولية العاملة على تحرير وتنظيم التجارة الدولية في العالم.

وأدت التطورات التكنولوجية المتسارعة إلى حدوث تحولات في الميزات النسبية للدول وخاصة تلك التي تعتمد على مواردها الخام كمصدر رئيسي

لمواردها الذاتية، بحيث أصبحت المعرفة والتكنولوجيا أكثر أهمية من المال في تحريك الإقتصاد وتحقيق التنمية.

ويمر الأردن كغيره من الدول في هذه المرحلة وهذه التغيرات المتسارعة ضمن أوضاع دقيقة ومحرجة لاقتصاده القومي وصناعته النامية.

اتسمت العلاقات الاردنية الأوروبية خلال العقود الماضية بالتميز سواء على صعيد الإتحاد الأوروبي كمجموعة دول أو كل دولة على حده من خلال الاتفاقيات الثنائية بينهما، حيث أن العلاقات الإقتصادية الحالية بين الأردن والاتحاد الأوروبي خاضعة لاتفاقية التعاون الموقعة في عام (١٩٧٧) كغيرها من الدول العربية التي وقعت اتفاقيات التعاون في السبعينات.

ورغم أن هذه الاتفاقية تعالج بصورة رئيسية الامتيازات التجارية فإنها تمنح الأردن منطقة تجارة حرة بإتجاه واحد، وهي تحتوي على بروتوكلات اضافية حول قواعد المنشأ، والتعاون المالي والفني، ويهدف البروتوكول الأخير المعدل، إلى تعويض الاردن عن انضمام بلدين منافسين (اسبانيا والبرتغال) إلى الإتحاد الاوروبي.

٤-٣- التعاون الأردني الاوروبي خلال العقود السابقة:

أن الاهتمام الأوروبي بالدول التي تطل على الشواطىء الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط اهتمام مطلوب ومفهوم، اذ ترتبط المنطقتان بعلاقات تاريخية طويلة ومتغيرة ومتباينة، ومنها الاردن، حيث هناك علاقات طيبة بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي(وطدها صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم، والأمير الحسن)، كما تخضع العلاقات التجارية الحالية بين الأردن والاتحاد الأوروبي لاتفاقية التعاون الموقعة في عام ١٩٧٧، والتعديلات اللاحقة عليها.

وبغض النظر عن حجم السوق الأردني وصغر اقتصاده، إلاّ أن الأردن كان من الشركاء المهمين والرئيسين مع دول الإتحاد الأوروبي بالاضافة إلى دوره الكبير في عملية السلام، كما ساهم الإتحاد الأوروبي في تخفيف أعباء آثار حرب

الخليج عن الاردن(١٩٩١) كأحد الدول المتضررة، حيث قدمت الجماعة الأوروبية (١٥٠) مليون(وحدة نقد اوروبية) كمساعدة للاردن [١].

شمل البروتوكول الموقع بين الأردن والاتحاد الاوروبي عام ١٩٧٧ تعاون اقتصادي وتكنولوجي ومالي، مع السماح للمنتجات الاردنية الصناعية الدخول بحرية الىالاسواق الأوروبية بدون تعرفة باستثناء بعض المنتجات الزراعية والنسيجية، ونص البروتوكول الموقع عام ١٩٧٧ بين الأردن والسوق الاوربية المشتركة (سابقاً) على الغاء جميع الرسوم الجمركية والقيود الكمية على السلع المصدرة من الأردن إلى دول الإتحاد باستثناء السلع الواردة في الملحق الثاني للاتفاقية والتي تشكلت غالبيتها من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة وازهار القطف وبعض منتجات المنسوجات والألياف القطنية، حيث منحت هذه السلع بعض الاعفاءات أو التخفيضات الجمركية وأبقيت قيود كمية على بعضها خلال فترات معينة من السنة بموجب قوائم تم تضمينها في الملحق الثالث للاتفاقية، هذا وقد تم اعفاء صادرات الاردن من الالياف القطنية من الرسوم الجمركية والقيود الكمية عام (١٩٧٩)، وفي العام (١٩٨٦) أجريت بعض التعديلات على الاتفاقية حسب ما نصت عليه المادة (٤٨) من الاتفاقية الأصلية، حيث تم التوقيع على برتوكول تعاون اضافي مع السوق المشتركة الاوروبية، تم اعطاء الأردن من خلاله بعض الميزات الاضافية واضافة عدد جديد من السلع الزراعية إلى قائمة السلع المتمتعة بتخفيضات جمركية، كما اجرى تعديل ثان على الاتفاقية بموجب قرار مجلس الإتحاد عام (١٩٩٢) بعد انضمام كل من اسبانيا والبرتغال، تم بموجبه اعفاء جميع الصادرات الزراعية الاردنية إلى دول الإتحاد الوارد ذكرها في ملاحق الاتفاقية من الرسوم الجمركية اعتبارا من (١٩٩٣/١/١) خلال فترات معينة من السنة (خارج مواسم الانتاج المحلي لدول الاتحاد) مع الابقاء على بعض القيود الكمية والاسعار المرجعية لبعض السلع.

وقد تضمن الاتفاق العمل على زيادة الكميات المسموح بتصديرها دون رسوم جمركية بنسبة (٥%) سنوياً على مدى اربع سنوات (١٩٩٢-١٩٩٥).

ولقد حصل الأردن على مساعدات مالية من دول الإتحاد الأوروبي استناداً إلى البرتوكول الموقع بينهما عام (١٩٧٧) وبلغت المساعدات المالية التي حصل عليها الأردن كما في الجدول رقم (٤-١).

جدول رقم (٤-١)

جملة المساعدات من دول الإتحاد الأوروبي إلى الاردن(مليون ايكو)

السنة	مساعدات	قروض	المجموع
١٩٨١-١٩٧٨	٢٢	١٨	٤٠
١٩٨٦-١٩٨٢	٢٦	٣٧	٦٣
١٩٩١-١٩٨٧	٣٧	٦٣	١٠٠
١٩٩٦-١٩٩٢	٤٦	٨٠	١٢٦

المصدر: يورستات.

إن المساعدات السابقة الذكر التي حصل عليها الأردن من قبل الإتحاد الأوروبي عبر السنوات السابقة كانت موجهة، حيث أنه في البرتوكول الاول (٧٨-٨١) حوالي (٦٣%) من المساعدات وجهت لتطوير التعليم وبرامج تطوير التدريب [٢]، في حين وجه حوالي (٢٢%) من المساعدات نحو قطاع الزراعة[٣]، أما القرض في هذا البروتوكول فوجه نحو قطاع الصناعة وبناء البنية التحتية[٤]، أما البروتوكول الثاني والثالث فإن حوالي (٣٠%) من المساعدات صرف على مشاريع زراعية لتطوير مستوى الانتاج وتشجيع الاعتماد على الذات في توفير الغذاء[٥]، أما قطاع الصناعة فلقد حصل على ٢٧% من البروتوكول الثاني و(٣٤%) من البروتوكول الثالث من المساعدات المالية[٦].

أما القروض في البروتوكول الثاني والثالث فكانت موجهة نحو تحسين البنية التحتية وتقوية البنوك المحلية[٧].

وفي عام (١٩٨٨)، حصل الأردن على (١٥) مليون ايكو ولقد وجهت نحو تحسين قطاع الكهرباء والطاقة في مدينة عمان، كما حصل الأردن على (٨) مليون ايكو كقرض وجه نحو انشاء جمعية الاقراض الزراعية. في حين (١١) مليون ايكو ذهبت إلى بنك تنمية القرى[٨]، أما البرتوكول الرابع (١٩٩٢-١٩٩٦) فلقد وجه بشكل أساسي لتعزيز ودعم جهود الأردن في تصحيح إقتصاده عن

جدول رقم (٤-٢)

الميزان التجاري للإتحاد الأوروبي مع الأردن (مليون دينار اردني)

السنة / الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦
الإتحاد الاوروبي	٧٩٦,٢	٨٧٧,٤
المانيا	٢١٤,٥	٢٣٠,١
ايطاليا	١٢٠,٥	١٥٧,٩
فرنسا	١١٥,٢	١٤٤,٤
انجلترا	١٢٠,٣	١٢٧,٧
دول أخرى من الإتحاد الاوروبي	٢٢٥,٧	٢١٧,٣

المصدر:

البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية لشهر آب ١٩٩٧.

جدول رقم (4-3)

تجارة الأردن الخارجية مع دول الإتحاد الاوروبي (بالالف دينار)

البلد	الصادرات الوطنية				المستوردات			
	1991	1992	1993	1994	1991	1992	1993	1994
المجموع	598.627	633.755	691.282	793.919	1.710.40	2.214.002	2.153.625	2.362.583
دول الإتحاد الاوروبي	18.686	19.314	28.271	40.824	552.544	98.716	814.351	838.084
بلجيكا	582	539	540	2.349	44.428	49.057	57.940	69.701
فرنسا	3.182	474	1.357	1.416	37.601	78.092	98.536	111.789
المانيا	1.665	1.184	2.387	3.995	133.182	186.745	202.794	184.373
هولندا	6.542	7.832	10.773	11.840	57.711	52.588	62.600	90.045
ايطاليا	3.511	4.137	6.317	10.003	73.627	110.926	134.905	138.562
المملكة المتحدة	973	1.630	2.479	3.421	77.570	108.410	127.919	120.781
الدنمارك	44	63	61	92	12.637	11.736	14.254	19.812
اليونان	1.234	1.837	3.305	4.637	15.969	9.381	15.211	9.392
اسبانيا	582	677	325	2.560	18.048	36.508	30.544	37.988
النمسا	84	240	252	244	17.515	22.732	24.470	16.768
السويد	72	21	118	172	18.162	21.041	25.203	21.217
فنلندة	1	0	0	1	4.567	4.651	10.875	5.400
نسبة الإتحاد الاوروبي/المجموع	3.1	3.0	4.1	5.1	32.3	31.5	33.2	35.5

المصدر:

البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، 1997.

جدول رقم (٤-٤)

التركيب السلعي للمستوردات الاردنية من الإتحاد الأوروبي لعام (١٩٩٤)،%

السلع الزراعية	٣,١
المواد الخام	٠,٥
التبغ والمشروبات	٠,٧
المواد الغذائية المصنعة	١٥,٥
الملابس والمنسوجات	٤,٠
المواد الكيماوية	١٧,٣
منتجات بترولية	٠,٢
السلع الرأسمالية	٢٨,٤
سلع أخرى	٣١,٣
المجموع	١٠٠

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، ١٩٩٧.

٤-٣- اتفاقية المشاركة الاردنية الأوروبية:

قررت الحكومة الاردنية بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٧ الدخول في مفاوضات مشاركة مع الإتحاد الأوروبي بهدف تعزيز العلاقات الاردنية الأوروبية على اساس من الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة في المجالات الإقتصادية والمالية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وتشمل تلك الاهداف تحرير التبادل التجاري بما يمكن من إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين للافادة من سعة السوق الأوروبية مع تشجيع الاستثمار المباشر.

دخلت الحكومة الاردنية في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي اعتبارا من شهر ايلول ١٩٩٥، وتم عقد جولات تفاوضية جرى فيها استعراض الاتفاقية المقترحة وبحث الامور الفنية المتعلقة بقوائم السلع الاردنية التي ستجري عليها تخفيضات جمركية، وشروط قواعد المنشأ والمنشأ التراكمي، وقد وقعت الاتفاقية بالأحرف الاولى في نيسان ١٩٩٧، وجرى الاحتفال بتوقيعها رسميا يوم ١٩٩٧/١١/٢٤.

وتعتبر اتفاقية المشاركة بين الأردن والاتحاد الأوروبي شبيهة بالاتفاقية التونسية وكذلك اتفاقية المشاركة المقترحة بين مصر والاتحاد الاوروبي، فيما عدا بعض التفاصيل الفنية وقوائم السلع الملحقة بها.

وتقع الاتفاقية في(١٠٧) مادة بالاضافة إلى سبعة ملاحق وأربعة بروتوكولات وقد وردت الأهداف الرئيسة للاتفاقية في المادة الاولى منها كما يلي:

١- إيجاد الاطار المناسب للحوار السياسي بهدف تدعيم العلاقات السياسية بين الطرفين.

٢- توفير الظروف المناسبة لتحرير تجارة السلع والخدمات وانتقال رأس المال على اساس تدريجي.

٣- تطوير علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الطرفين من خلال الحوار والتعاون.

٤- تحسين ظروف المعيشة والتشغيل ورفع الانتاج والاستقرار المالي.

٥- تشجيع التعاون الاقليمي من أجل تدعيم التعايش السلمي والاستقرار السياسي والاقتصادي.

٦- تقوية التعاون في مجالات أخرى بما يخدم مصالح الطرفين.

وقد شملت الاتفاقية المجالات الرئيسية التالية:

٤-٣-١ - الحوار السياسي:

إتفق الطرفان على إجراء حوار سياسي بينهما بهدف الوصول إلى تفهم مشترك للقضايا الدولية بما يحقق السلام والأمن والتنمية الاقليمية، ويلتزم الطرفان باحترام حقوق الانسان والمبادىء الديمقراطية. ويكون الحوار على مستوى وزاري في مجلس المشاركة، وعلى مستوى كبار المسؤولين في الاجتماعات واللجان الاخرى.

٤-٣-٢- تحرير التجارة بين الطرفين:

تنص الاتفاقية المقترحة على اقامة منطقة تجارة حرة بعد فترة انتقالية مدتها اثنتا عشرة سنة أي في فترة اقصاها عام (٢٠١٠)، بحيث تعفى السلع الصناعية الوطنية من جميع الرسوم الجمركيةوالرسوم والضرائب الاخرى لدى استيرادها من قبل الطرف الآخر، وسيتم اعفاء السلع الصناعية الاردنية المنشأ فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بينما يقوم الأردن بإجراء التخفيضات الجمركية تدريجيا ووفق قوائم متفق عليها من السلع الصناعية الأوروبية بحيث يتم اعفاءها جميعا في نهاية الفترة الانتقالية ولا يجوز لأي طرف فرض رسوم جمركية جديدة على مستورداته من الطرف الآخر.

وفيما يلي ترتيب التخفيضات الجمركية:

١- تلغى الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية المستوردة من الإتحاد الأوروبي الواردة في الملحق (٢) حسب جدول زمني يبدأ بعد السنة الرابعة لنفاد الاتفاقية بنسبة ١٠% وينتهي بعد السنة الثامنة.

٢- تلغى الرسوم الجمركية على المستوردات من الإتحاد الأوروبي في القائمة (أ) من الملحق (٣) حسب جدول زمني يبدأ من نفاذ الاتفاقية بنسبة ٨٠% .وينتهي بعد اربع سنوات من ذلك.

٣- تلغى الرسوم الجمركية على المستوردات من الإتحاد الاوروبي في القائمة (ب) من الملحق (٣) حسب جدول زمني يبدأ بعد السنة الرابعة من نفاذ الاتفاقية بنسبة (١٠%) وينتهي بعد اثنتي عشرة سنة من ذلك.

٤- بالنسبة للسلع الواردة في الملحق (٤)، سيتم الاتفاق على جدول زمني لتخفيض الرسوم الجمركية عليها وذلك بعد السنة الرابعة من نفاذ الاتفاقية.

٥- بالنسبة للسلع الأخرى، سيتم إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المماثلة بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

ويحق للاردن الاستمرار في حماية بعض المنتوجات الصناعية بعد انقضاء الفترة الانتقالية.

أما بالنسبة للسلع الزراعية، فيلتزم الطرفان بتحقيق حرية أكبر من السابق في التبادل التجاري الخاص بها، علما بأن الإتحاد الأوروبي يسعى لحماية المنتجات الزراعية التي تنتجها الدول الاعضاء فيه. ومع ذلك، فسيتم تحديد السلع الزراعية المحررة من قبل الإتحاد الأوروبي بموجب بروتوكول. وقد تقدم الأردن بطلب إعفاء ١٥٢ سلعة زراعية أردنية من القيود التجارية الأوروبية ويبدو أن هذه القائمة قد خفضت بعد ذلك إلى ٨٢ سلعة. وسيعيد الطرفان النظر في بداية القرن القادم عام ٢٠٠٢ في تجارة السلع الزراعية بينهما بهدف تحقيق تحرير أكبر في تجارتها.

ومن الجدير بالذكر أن إقامة منطقة تجارة حرة مع الإتحاد الاوروبي لا تحول دون إقامة اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة بين الأردن ودول أخرى إلا إذا أدت الاخيرة إلى تغيير الترتيبات التجارية الواردة في الاتفاقية المقترحة، كما يجوز لأي طرف أن يتخذ الاجراءات المسموح بها بموجب اتفاقيات الجات ضد سياسة الاغراق التي يطبقها الطرف الآخر.

ويجوز لأي طرف، في حالة تعرض بعض انتاجه لضرر شديد نتيجة منافسة المستوردات اولصعوبات شديدة في التصدير، أن يزود لجنة المشاركة بجميع المعلومات المناسبة وأن يطلب اتخاذ الاجراء المناسب. كما لا تستبعد الاتفاقية اتخاذ أي طرف اجراءات تجاه الاستيراد أو التصدير أو الترانزيت على أساس الآداب العامة أو السياسة العامة أو الامن العام أو غير ذلك من اعتبارات عامة بشرط أن لا يؤدي تطبيق تلك الاجراءات إلى تمييز.

٤-٣-٢-١- القطاع الصناعي في اتفاقية المشاركة الاردنية الاوروبية:

بموجب اتفاقية المشاركة سينفذ الأردن والاتحاد الأوروبي تحريرا تدريجيا لتجارتهما المتبادلة للمنتجات الصناعية بحيث يتم الوصول إلى منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية تنتهي مع نهاية عام (٢٠١٠). وذلك ضمن الترتيبات التالية:

أ- كافة السلع الصناعية أردنية المنشأ معفاة من الرسوم فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

ب- تحرير السلع الصناعية الأوروبية المنشأ خلال فترة انتقالية ضمن الترتيبات التالية:

١- وافق الطرفان على استثناء السلع التالية من التحرير وهي السجائر،المشروبات الروحية، رب البندورة، الألبسة المستعملة، بعض أنواع السجاد، اضافة إلى السيارات والباصات المستعملة.

٢- فيما يتعلق بالسلع الصناعية التي تخضع حاليا لرسوم (٥%-١٠%) فقد وافق الطرفان على أن يبدا التخفيض عليها اعتبارا من السنة الاولى وبمعدل (٢٠%) سنويا، وهذه القائمة تمثل حوالي (٣٥%) من قيمة مستوردات الأردن من الإتحاد الاوروبي[١١].

٣- السلع الصناعية الأوروبية التي تعفى من كافة الرسوم الجمركية عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وتشتمل هذه القائمة على السلع الرأسمالية والنفط الخام والكتب والصحف والمجلات وتمثل هذه القائمة (٢٠%) من مجمل مستوردات الأردن من الإتحاد الاوروبي[١٢].

٤- السلع الصناعية التي تخضع إلى رسوم جمركية ما بين (٢٠%-٤٠%)، وهذه السلع تمثل ما نسبته حوالي (٤٠%) من قيمة المستوردات من الإتحاد الاوروبي[١٣]، وسيتم تخفيض الرسوم عليها اعتبارا من السنة السادسة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وحتى تصل الصفر في عام (٢٠١٠)، بمعدل سنوي مقداره (١٢,٥%)، وهذه القائمة من السلع الصناعية في مجملها سلع مثيلة يتم انتاجها محليا وتحتاج إلى فترة انتقالية للتكييف، ومنها الألبسة، والاحذية، والأثاث، حيث أنها من الممكن أن تتعرض لمنافسة شديدة قد لا تستطيع الصمود أمامها.

ويجدر التنويه إلى أن اتفاقية المشاركة الاردنية الأوروبية تتطلب تساوي الضريبة العامةعلى المبيعات أو الضريبة النوعية المفروضة على السلع الأوروبية المستوردة مع تلك المفروضة على السلع المماثلة لها والمنتجة محليا عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذا يتناقض مع الإعفاءات المبينة في الجدول رقم (٤-٥) المستقى من الملحق الخاص بقانون الضريبة العامة على المبيعات الخاص بالسلع المعفاة، حيث يشتمل الملحق على:

أ- إعفاء السلع المنتجة محليا من ضريبة المبيعات، في حين تخضع السلع المماثلة المستوردة للضريبة.

ب- تباين بين الضريبة العامة على المبيعات أو الضريبة النوعية المفروضة على بعض الأصناف المنتجة محليا وتلك المفروضة على السلع المستوردة المماثلة لها.

ويتطلب تساوي الضريبة النوعية أو الضريبة العامة المفروضة على المبيعات على السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة من الإتحاد الأوروبي المماثلة لها تعديل على قانون الضريبة العامة على المبيعات

جدول رقم (٤-٥)

السلع المنتجة محليا والمعفاة من الضريبة

١.	منتجات الطوب والبلاط الاسمنتي والطوب الحراري.
٢.	الألبسة والأحذية.
٣.	الياف من حرير صخري وألياف من زجاج ومصنوعاتها بما في ذلك الصوف الصخري.
٤.	بيوت البلاستيك الزراعي.
٥.	مدافىء تعمل بالكاز أو الغاز.
٦.	الأثاث.
٧.	حفاظات الاطفال.
٨.	مصنوعات الشيبس.
٩.	حرامات وبطانيات وفرشات الصوف واللحف والبشاكير.
١٠.	الخميرة ومحسنات الخبز.
١١.	الجير الحي والجير المطفا الطوب الرملي الجيري.
١٢.	مدافىء البواري وتوابعها.
١٣.	أطباق البيض.
١٤.	السخانات الشمسية.
١٥.	المواد العازلة للبناء الموفرة للطاقة.
١٦.	الأقمشة المصدرة.
١٧.	الملش الزراعي ولوازم شبكات الري من البلاستيك.

المصدر: وزارة التخطيط، اتفاقية الشراكة الاردنية -الإوروبية، تقرير شامل عن الوضع الحالي للمفاوضات، تشرين ثاني عام ١٩٩٦.

ولا بد من الإشارة إلى أن دخول الاتفاقية إلى حيز التنفيذ والمتوقع اعتبارا من بداية عام ١٩٩٩ سيؤدي إلى انخفاض تدريجي في إيرادات الخزينة من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المماثلة، ويجدر التنويه إلى أن تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل على المستوردات الصناعية من الإتحاد الأوروبي سيؤدي إلى تخفيض الأسعار النهائية لهذه المنتجات في السوق الأردني، مما يعني زيادة الدخول الحقيقية للمواطنين، وهي بالتالي تشكل توزيعا في الثروة الحقيقية من الدولة للمواطنين، أي إنها لا تشكل خسارة للاقتصاد الوطني.الا أن الانخفاض في الإيرادات الجمركية والرسوم الأخرى سيكون كبيرا، وخاصة بعد السنة السادسة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويصبح من الصعوبة عدم اللجوء لتعويض معظمه لمواصلة توفير مستوى كاف من الإيرادات للخزينة، وتتضمن المصادر الممكنة لتعويض الانخفاض من الإيرادات الجمركية والرسوم الأخرى المماثلة ما يلي:

١- إلغاء الإعفاءات الواردة في قانون الضريبة العامة على المبيعات جزئيا أو كليا، علما بان حجم الاعفاءات الكلية قد بلغ (١٠٩) مليون دينار خلال عام (١٩٩٥)[١٤].

٢- فرض ضرائب اضافية على سلع منتقاة دون تمييز بين المستورد والمنتج محليا.

٣- رفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات.

٤- المساعدات المالية الأوروبية للأردن على المدى المنظور.

٤-٣-٢-٢- القطاع الزراعي في اتفاقية المشاركة الاردنية الأوروبية:

بموجب اتفاقية المشاركة سينفذ الأردن والاتحاد الأوروبي تحريرا تدريجيا لتجارتهما المتبادلة المنتجات الزراعية بحيث يتم الوصول إلى منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي خلال فترة انتقالية تنتهي مع نهاية عام (٢٠١٠).

وخلال الفترة الانتقالية ستجري الترتيبات التالية على مستوردات الإتحاد الأوروبي من الاردن:

١- سلع تخضع لإعفاء جمركي كامل تشمل معظم أنواع محاصيل الخضار والفواكه الطازجة ضمن قيود كمية اوقيود زمنية اوقيود كمية وزمنية.

٢- سلع تخضع لتخفيض جمركي ضمن مواعيد وبدون قيود كمية مثل التين الذي منح تخفيضا جمركيا قدره (٤٠%).

٣- سلع تخضع لتخفيض جمركي بدون قيود كمية أو زمنية مثل المانجا والجوافا التي منحت تخفيضا جمركيا قدره (٤٠%).

٤- سلع مصنعة تمنح إعفاء جمركيا كاملا بقيود كمية حيث منحت مستحضرات الخضار والفواكه إعفاءا جمركيا لكمية (٢٠٠٠) طن سنويا، كما منح رب البندورة إعفاءا جمركيا لكمية (٤٠٠٠) طن سنويا.

٥- تخضع الاتفاقية إلى مراجعة سنوية حيث يجوز للاتحاد تثبيت قيود كمية على أي من المنتجات الواردة في الجداول الملحقة بالاتفاقية.

٦- بالنسبة للكميات المصدرة التي تتجاوز القيود الكمية المتفق عليها بموجب الاتفاقية فإنها تخضع لرسوم جمركية كاملة أو مخفضة حسب التشريعات المعمول بها.

وتشير بيانات البنك المركزي الأردني حول أرقام التبادل التجاري الزراعي الأردني الى أن هناك عجزا كبيرا في الميزان التجاري الزراعي لصالح دول الإتحاد الأوروبي بلغ في المتوسط حوالي (١٠٥) مليون دينار اردني سنويا خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٦) كما هو موضح في الجدول رقم (٤-٦). ويشير الجدول إلى أن مستوردات الأردن من منتجات الألبان والبيض من دول الإتحاد الأوروبي قد شكلت الجزء الأكبر من المستوردات الزراعية حيث بلغ المعدل السنوي لاستيراد الأردن منها حوالي (٣٠) مليون دينار سنويا خلال الفترة المذكورة تلاها في الاهمية مستوردات الأعلاف المركزة والبالغة حوالي (١٣) مليون دينار سنويا ومما يجدر ذكره أن الأردن لم يستورد أي من الخضار والفواكه الطازجة من دول الإتحاد الأوروبي طوال سنوات الفترة المذكورة.

أما الجدول رقم (٤-٧) فيشير الىصادرات الأردن الزراعية والتي هي في مجملها من منتجات الخضار والفواكه باستثناء كميات قليلة جدا من المنتجات

الزراعية الأخرى، وقد بلغ المعدل السنوي لصادرات الخضار والفواكه الطازجة إلى دول الإتحاد الأوروبي حوالي (٥,٣) مليون دينار خلال سنوات الفترة (١٩٩٢-١٩٩٦) من أصل (٥,٤٤) مليون دينار اجمالي الصادرات الزراعية.

جدول رقم (٤-٦)

المستوردات الاردنية من المواد الغذائية والحيوانات الحية من دول الإتحاد الأوروبي (١٩٩٢-١٩٩٦) (مليون دينار)

السلعة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	المعدل
اللحوم	٨,١	١٣,٣	١٧,٦	١٢,٨	١٣,٥	١٣,٠
منتجات الألبان والبيض	٢٥,٩	٢٩,٥	٢٣,٢	٢٣,٨	٤٨,٦	٣٠,٢
الحبوب	١١,٦	٦,٢	١,٨	٣.٣	٨,٢	٦,٢٢
السكر	٠,٠٨	٥,٩	٤٩,٤	١٢,٥	٥,٣	١٤,٦
مركزات الأعلاف	١٢,١	١٣,٥	١٢,٩	١٣,٥	١٢,٨	١٢,٩٦
أخرى	٢٠,٧	٢٣,٧	٢٧,٢	٤٠,٦	٢٦	٢٧,٦
المجموع	٧٨,٥	٩٢,١	١٣٢,١	١٠٦,٥	١١٤,٤	١٠٤,٧

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، ١٩٩٧.

جدول رقم (٤-٧)

الصادرات الاردنية من المواد الغذائية والحيوانات الحية الىدول الإتحاد الأوروبي (١٩٩٢-١٩٩٦) (مليون دينار)

السلعة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	المعدل
الخضار	٠,٦٤	٤,٩	٣,٧	٦,١	٩	٤,٩
الفواكه والمكسرات	٠,٤٧	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤
أخرى	٠,٠٩	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٥	٠,٢
المجموع	١,٢	٥,٣	٤,١	٦,٧	٩,٩	٥,٤٤

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، ١٩٩٧.

٤-٣-٢-٣- مقارنة اتفاقية المشاركة مع الأردن مع مثيلاتها للدول الأخرى المتوسطية بالنسبة لقطاع الزراعة:

قبل الحديث عن المقارنة بين الاتفاقيات مع دول المتوسط لا بد من التذكير بأن البروتوكول الأردني الأوروبي الموقع عام (١٩٧٧) والتعديلات اللاحقة له قد حرمت الأردن من كثير من الامتيازات التي منحت للدول الأخرى لمعظم المنتوجات الزراعية حيث أعطت دول الإتحاد الأوروبي امتيازات أفضل لدول أخرى مثل اسرائيل والمغرب وتركيا وقبرص، إلا أن الاتفاقية الجديدة مع الأردن منحته امتيازات أكثر لم تكن واردة في الاتفاقيات السابقة مما ساهم وبشكل كبير في تقليل الفجوة التنافسية المصطنعة بين الأردن والدول الأخرى والتي اكتسبتها هذه الدول من الميزات التي منحتها اياها تلك الاتفاقيات.

وتسعى دول الإتحاد الأوروبي الىالوصول إلى نوعين من الاتفاقيات مع الدول الأخرى. الاول: اتفاقيات التعاون التي تهدف إلى اقامة نوع من العلاقات الإقتصادية وعلاقات التبادل التجاري مع الدول المتفق معها. الثاني: اتفاقيات المشاركة التي تهدف في النهاية إلى الوصول إلى اتحاد جمركي مع مجموعة الدول المتفق معها. وتتضمن اتفاقيات المشاركة الجديدة بنودا جديدة لم تكن واردة في اتفاقيات التعاون السابقة منحت دول الإتحاد الأوروبي معاملة تفضيلية وامتيازات لصادراتها للدول الموقعة على الاتفاقيات.

وتطبق الاعفاءات أو التخفيضات الجمركية الممنوحة على الرسوم الجمركية التي تدفع حسب قيمة الفاتورة. أما الرسوم المرتبطة بأسعار الدخول فلا تتأثر بهذه التخفيضات أو الاعفاءات. وبالتالي فلا بد من الأخذ في الاعتبار أن أية صادرات أردنية لدول الإتحاد الأوروبي سوف تدفع الغرامات المنصوص عليها إذا لم تلتزم بأسعار الدخول المحددة لبعض المحاصيل وجدير بالذكر أنه قد تم تخفيض سعر الدخول للبرتقال خلال فترات الاعفاء أو التخفيض الجمركي وللكميات المحددة في الاتفاقيات لكل من المغرب واسرائيل وقبرص ومصر. كما خفض سعر الدخول للخيار والكلمنتينا والبندورة خلال فترات الاعفاء أو التخفيض وللكميات المحددة بالنسبة للمغرب. ولم تحصل الأردن بموجب الاتفاقية على مثل هذا الامتياز.

ولمقارنة اتفاقية المشاركة الاردنية مع مثيلاتها من الاتفاقيات الموقعة مع الدول الاخرى فقد تم تلخيص أهم بنودها في الجدول رقم (٤-٨) الذي يبين مقارنة موجزة بين اتفاقيات المشاركة التي وقعها الإتحاد الأوروبي مع عدد من دول المتوسط هي تركيا والمغرب واسرائيل والاردن والامتيازات الممنوحة لها بموجب الاتفاقيات الموقعة بين كل منها والاتحاد الاوروبي، وتتناول المقارنة الفترات التي يجري خلالها الغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على مستوردات دول الإتحاد الأوروبي من هذه الدول لعدد من محاصيل الخضار والفواكه، ونسبة التخفيض والقيود الكمية للمستوردات المحددة في هذه الاتفاقيات.

ويلاحظ من هذا الجدول أن الأردن منح امتيازات مماثلة لتلك التي منحت للدول الثلاث لبعض المحاصيل فيما يتعلق بفترات الاعفاء أو الكميات المسموح بتصديرها معفاة من الرسوم الجمركية. إلا أن الأهم هنا هو وضع قيود كمية على تلك المنتجات التي توفر للأردن فرص لزيادة صادراته منها لدول الإتحاد كأزهار القطف ورب البندورة. وقد منح الأردن كميات من هذه المحاصيل تعتبر ضئيلة بالنسبة للدول الثلاث الأخرى فقد سمح للأردن بتصدير مائة طن من أزهار القطف معفاة من الرسوم الجمركية مقابل كميات غير محددة من تركيا، (٥٠٠٠) طن من المغرب، (٢٤٥٠٠) طن من اسرائيل كما سمح للأردن بتصدير (٤٠٠٠) طن من رب البندورة مقابل (٣٠,٠٠٠) طن من تركيا.

من ناحية أخرى ما زالت بعض الدول تتمتع بميزات واعفاءات أكبر من تلك الممنوحة للأردن في بعض المحاصيل مثل أزهار القطف والبطاطا والليمون والفراولة مما يحد من قدرة الأردن على التوسع في انتاج وتصدير هذه المحاصيل.

جدول رقم (٤-٨)

مقارنة ما بين اتفاقية المشاركة الاردنية الأوروبية واتفاقيات المشاركة الموقعة ما بين الإتحاد الأوروبي وكل من تركيا والمغرب واسرائيل

السلعة	تركيا			المغرب			اسرائيل			الاردن		
	الفترة	الاعفاء	الكمية (طن)	الفترة	الاعفاء	الكمية	الفترة	الاعفاء	الكمية (طن)	الفترة	الاعفاء	الكمية (طن)
ازهار القطف	طوال العام	١٠٠%	غير محددة	طوال العام	١٠٠%	٥,٠٠٠	طوال العام	١٠٠%	٢٤,٥٠٠	طوال العام	١٠٠%	١٠٠
البطاطا الجديدة	١/١-٣/١٣	١٠٠%	غير محددة	١/١٢-٤/٣٠	١٠٠%	١٢٠,٠٠٠	١/١-٣/٣١	١٠٠%	٢٠,٠٠٠	١/١-٣/٣١	١٠٠%	١,٠٠٠
البندورة	طوال العام	١٠٠%	غير محددة	١/١١-٣/٣١	١٠٠%	١٥٠,٦٧٦	طوال العام	١٠٠%	١٠٠٠	١/١٢-٣/٣١	١٠٠%	غير محددة
رب البندورة	طوال العام	١٠٠%	٣٠,٠٠٠	غير مشمولة			غير مشمولة			طوال العام	١٠٠%	٤,٠٠٠
البصل	١٥/٢-١٥/٥ ١٦/٥-١٤/٢	١٠٠%	غير محددة ٢,٠٠٠	١٥/٢-١٥/٥	١٠٠%	٧,٠٠٠	١٥/٢-١٥/٥	١٠٠%	١٣,٤٠٠	١/٢-٣٠/٤	١٠٠%	غير محددة
زيت الزيتون	طوال العام	٥-١٠%	غير محددة	طوال العام	٥-١٠%	غير محددة	غير مشمول			غير مشمول		
البرتقال	طوال العام	١٠٠%	غير محددة	طوال العام	١٠٠%	٣٤٠,٠٠٠	طوال العام	١٠٠%	٢٠٠,٠٠٠	طوال العام	١٠٠%	غير محددة
الليمون	طوال العام	١٠٠%	غير محددة	طوال العام	١٠٠%	غير محددة	طوال العام	١٠٠%	٧,٧٠٠	طوال العام	١٠٠%	١,٠٠٠
العنب	١٥/١١-٣٠/٤ ١٨/٦-٣١/٧	١٠٠%	غير محددة	١/١١-٣١/٧	١٠٠%	غير محددة	١٥/٥-١١/٧	١٠٠%	غير محددة	١/٢-١١/٧	١٠٠%	غير محددة
الشمام	١/١١-٣١/٥	١٠٠%	غير محددة	١/١١-٣١/٥	١٠٠%	غير محددة	١/١١-٣١/٥	١٠٠%	١١,٤٠٠	١/١١-٣١/٥	١٠٠%	غير محددة
الفراوله	طوال العام	١٠٠%	غير محددة	١/١١-٣١/٣	١٠٠%	غير محددة	١/١١-٣١/٣	١٠٠%	٢,٦٠٠	١/١-٣١/٣	١٠٠%	١٠٠

المصدر: تم اعداده من قبل الباحث بالاعتماد على اتفاقات المشاركة الموقعة بين الدول المتوسطية والاتحاد الاوروبي.

٤-٣-٣- الحق في اقامة المشاريع والخدمات:

اتفق الطرفان على أن يمنح كل منهما الآخر معاملة الدولة الاولى بالرعاية في مجال الخدمات وفق الأسس التي قامت عليها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات *GATS*.

٤-٣-٤- المدفوعات وانتقال رأس المال والمنافسة:

يلتزم الطرفان بالسماح بان تتم المدفوعات الجارية بالعملات القابلة للتحويل، وأن يتم تحويل رأس المال للاستثمار وتحويل ارباح تلك الاستثمارات بحرية تامة. واذا واجهت احدى دول الطرفين صعوبات خطيرة في ميزان مدفوعاتها فيجوز لها فرض قيود على التحويلات الجارية بعد اعلام الطرف الآخر وتكون لمدة محددة. وتنص الاتفاقية على أن الممارسات التي تحد من المنافسة بما في ذلك الدعم الحكومي (الا في حالات استثنائية) لا تتفق مع الالتزام بتنفيذ الاتفاقية. وسيعمل كل طرف اعتبارا من نهاية السنة الخامسة لتطبيق الاتفاقية على تكييف عمل الاحتكارات أو المؤسسات الحكومية التجارية بحيث لا تؤدي معاملاتها إلى أي تمييز. كما سيعمل كل طرف على تنفيذ نظام لحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية. ويلتزم الأردن بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية في نهاية السنة الخامسة من نفاذ الاتفاقية، واتفاقية واشنطن لبراءات الاختراع اعتبارا من السنة السابعة، وان يطبق ما يتعلق بالادوية اعتبارا من نهاية السنة الثالثة من نفاذ الاتفاقية. وسيعمل الطرفان على تحرير تدريجي لشروط المشتريات الحكومية، وأن يطبق الأردن الانظمة الفنية والمقاييس المطبقة في الإتحاد الأوروبي.

٤-٣-٥- التعاون الإقتصادي:

تستهدف الاتفاقية تدعيم التعاون الإقتصادي بين الطرفين بما يقوي من جهود الأردن في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة. وعليه فإن هذا التعاون سيغطي المجالات التالية:

١- الانشطة التي ستتأثر نتيجة لتحرير التجارة بين الأردن والاتحاد الأوروبي.

٢- المجالات التي ستحقق نموا وفرص عمل وتقرب اقتصاديات الطرفين من بعضهما البعض.

٣- ما يمكن أن يقوي التكامل الإقتصادي في المنطقة.

٤- حماية البيئة والتوازن البيئي.

ويتخذ التعاون الإقتصادي الوسائل التالية: الحوار بين الطرفين حول قضايا الإقتصاد الكلي، تبادل المعلومات، التشاور وتبادل الخبرات، المشاريع المشتركة والتعاون الفني، ويشمل التعاون الإقتصادي بصفة خاصة المجالات التالية:

- التعليم والتدريب.
- التعاون العلمي والفني والتكنولوجي.
- البيئة.
- التعاون الصناعي.
- تطوير وحماية الاستثمار.
- المقاييس والمواصفات.
- التشريعات.
- الخدمات المالية.
- الزراعة والثروة السمكية.
- النقل.
- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- الطاقة.
- السياحة.
- النواحي الجمركية.
- الاحصاءات .
- منع المعاملات النقدية الناتجة عن المخدرات.

٤-٣-٦- التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي:

يتفق الطرفان على تنفيذ البرامج والمشاريع في المجال الاجتماعي وبخاصة تلك التي تقلص ضغوط الهجرة وتعمل على تأهيل العائدين وتطوير دور المرأة في التنمية وتدعيم برامج تنظيم الاسرة وحماية الاطفال والاهتمام بنظام التأمين الصحي والحد من الفقر وتشجيع الزيارات المتبادلة بين الشباب. كما سيقوم الطرفان بتنمية التعاون في المجالات الثقافية عن طريق البرامج والمشاريع والانشطة المشتركة.

٤-٣-٧- التعاون المالي:

من أجل تحقيق أهداف هذه الاتفاقية سيقدم الإتحاد الأوروبي موارد مالية، كما سيتعاون الطرفان في تسهيل الاجراءات اللازمة لاصلاح الإقتصاد الأردني وتطوير بنيته التحتية وتشجيع الاستثمار الخاص وتدعيم سياسات التصحيح الإقتصادي ومتابعة الآثار الناتجة عن تحرير التجارة على الصناعة الاردنية وميزان مدفوعاتها. وقدم الإتحاد لعام (١٩٩٦) مبلغ (١٠٠) مليون وحدة حساب اوروبية كجزء من تلك الموارد المالية.

٤-٣-٨- جوانب مؤسسية وعامة:

تقضي الاتفاقية بإقامة مجلس مشاركة *Association Council* على المستوى الوزاري من الطرفين يجتمع سنويا لبحث المسائل المتعلقة بالاتفاقية. وستوجد أيضا لجنة مشاركة مسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية ويستطيع مجلس المشاركة تشكيل أي مجموعة عمل ضرورية لتنفيذ الاتفاقية. وتحال القضايا التي يختلف الطرفان حولها إلى مجلس المشاركة، واذ لم تحل فتحال إلى مجلس تحكيم يتفق عليه الطرفان.

تسري هذه الاتفاقية لمدة غير محددة، ويحق لأي طرف إشعار الطرف الأخر بانهاء العمل بها ويتوقف العمل بها بعد ستة أشهر من تاريخ ذلك الاشعار.

ويبدا تنفيذ الاتفاقية اعتبارا من اليوم الاول للشهر الثاني من تاريخ إشعار الطرفين لبعضها البعض بأن إجراءات المصادقة عليها قد تمت.

٤-٣-٩- قواعد المنشأ:

حتى تستفيد السلع المنتجة في أحد الطرفين من قواعد الإعفاء لدى الطرف الآخر يجب اثبات أنها من منشأ الطرف المعنى، ويتضمن البروتوكول الثالث للإتفاقية القواعد التي طرحها الإتحاد الأوروبي في هذا الصدد، فالبضائع الناشئة بالكامل داخل أحد الطرفين تشمل المنتجات الاولية، مثل المنتجات المستخرجة من باطن الارض ومن قاع البحر، والحاصلات النباتية والحيوانية التي ترعرعت داخله ومنتجاتها، وحصيلة الصيد، بما في ذلك الصيد بواسطة السفن المملوكة له والمواد المستخرجةمن البحار أو من قاعها خارج المياه الاقليمية، إذا كان للطرف المعنى الحق الكامل في العمل فيها منفردا، كما تشمل المخلفات والخردة الناجمة عن التصنيع، وبقايا المنتجات المستعملة التي تصلح فقط لاستعادة ما بها من مواد أولية أيا كان مصدرها، بما في ذلك الاطارات المطاطية المستعملة.

أما المنتجات الصناعية فإن القاعدة هي اعتبار منشأها داخل أحد الطرفين إذا كانت قد جرت معالجتها أو تجهيزها بدرجة كافية، ولتحديد هذه الدرجة، جرى تسجيل مفردات السلع في الملحق رقم (٢) وفق التصنيف المنسق الذي يطبقه الإتحاد الأوروبي منذ عام (١٩٨٨) ويربط بين التبنيد الجمركي وطبيعة العملية الانتاجية، وبيان الشرط الخاص بكل بند الذي تعتبر بمقتضاه المنتجات الداخلة ضمنه ناشئة داخل الطرف المعنى ويتخذ هذا الشرط أحد شكلين، الاول اتباع عمليات معينة لإنتاج المنتج، وفق نظم الانتاج الأوروبية، والثاني هو عدم تجاوز قيمة الأعمال التي تمت داخل حدود الطرفين على المنتج قبل وصوله إلى صورته النهائية نسبة معينة، تتراوح عادة بين (٤٠%) و(٥٠%) من قيمته، فإذا حقق المنتج هذا الشرط فإنه يعتبر بكامله من مصدر محلي بالنسبة لأي مرحلة تصنيعية تالية، وتتضمن مواد أخرى الحدود التي تعتبر فيه بعض المستلزمات محايدة أيا

كان مصدرها، والعمليات التي لا تكفي لاكساب المنتج صفة المنشأ المحلي، حتى ولو استوفت شروط النسب السابقة.

وحتى يستفيد المنتج من صفة المنشأ يجب تسجيل البيانات الواردة في استمارة حركة (شهادة اثبات منشأ) مثل تلك التي يستخدمها الإتحاد الأوروبي لهذا الغرض والمسماة (*Euro 1*)، وقيام المصدر بتقديم طلب وفق صيغة تضمنها البروتوكول رقم (٣)، وعلى المصدر أن يقدم ما قد تطلبه السلطات الجمركية لإثبات منشأ البضائع واستيفاء كل ما ينص عليه هذا البرتوكول، كما أن للسطات الجمركية للطرف المستورد أن تطلب من السلطة الجمركية لدولة المصدر التثبت من صحة البيانات، فاذا حدث خلاف بين هاتين السلطتين أحيل الأمر إلى اللجنة المشتركة المختصة.

ومما سبق نلاحظ أن القواعد الخاصة بالمنشأ تؤدي إلى انشاء حالة عدم تكافؤ بين الطرفين، فمن ناحية تحديد العمليات الانتاجية على نحو يتفق واساليب الانتاج الأوروبية، وهو ما قد يعوق الأردن عن استخدام انتاجية أكثر ملائمة لإقتصاده، وبحكم أن الإتحاد الأوروبي يتكون من (١٥) دولة، أضافة إلى فارق الحجم، فان النسبة التي تشترط على الأردن محليا استيفاؤها تفوق ما يتوجب على أي دولة عضو في الإتحاد تحقيقه إذ أن هذه الأخيرة تستطيع أن تستكمل النسبة باستيراد مستلزمات منشأها عضوا آخر في الاتحاد، ويتعين على الأردن أن يستكمل النسبة باستيراد المستلزمات من الإتحاد الاوروبي، مما يفرض استخدام تقنيات غير ملائمة بالضرورة، ومما يعني أيضا مزيدا من تحويل التجارة كما أن اتباع الأساليب المطبقة في الإتحاد الأوروبي من حيث التصنيف أو الاستمارات المستخدمة يعطى المستوردين الاوربيين فرصة واسعة للتحايل ورفضها.

في حين ينص البروتوكول الرابع على استعداد الإتحاد الأوروبي لتراكم المنشأ، في حالة عقد اتفاقية تجارة حرة بين الأردن ودولة متوسطية أخرى، فالمنطقة الحرة التي تضم الإتحاد والاردن غير المنطقة التي تضم الإتحاد مع تونس أو المغرب، وبالتالي لا تعد المكونات التي تستوردها احدى الدولتين من

الأخرى داخلة في نطاق المنشأ، مما يتطلب قيام منطقة تجارة حرة بين البلدان المتوسطية مع بعضها البعض بما فيها اسرائيل.

٤-٤- اختلاف اتفاقات المشاركة عن اتفاقات التعاون الاقتصادي:

تختلف اتفاقات المشاركة عن اتفاقات التعاون الإقتصادي التي عقدت في السبعينات اختلافا جذريا وبخاصة في المجالات التالية:

أ- اتفاقات المشاركة أكثر شمولا من اتفاقات السبعينات، اذ تشمل المشاركة جميع جوانب العلاقات بين دول المتوسط والاتحاد الاوروبي، بما في ذلك الحوار السياسي وتحقيق منطقة تجارة حرة والاستثمار والخدمات والمدفوعات ومختلف مجالات التعاون الإقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي.

ب- لم تعد المزايا التجارية الممنوحة من طرف واحد فقط وهو الاتحاد الأوروبي بل اصبحت مطلوبة من كلا الطرفين الإتحاد الأوروبي ودول المتوسط، وسيكون ذلك بالتدريج في حالة دول المتوسط بحيث تحقق منطقة تجارة حرة بينهما مع حلول عام (٢٠١٠).

ج- تتناسب اتفاقات المشاركة مع اتفاقات الجات (١٩٩٤) ولو انها مقتصرة على علاقات دول المتوسط مع الإتحاد الاوروبي، ويظهر هذا التوافق في التزام دول المتوسط بتحرير تجارتها الخارجية وتطبيق حقوق الملكية الفكرية وتحرير قطاع الخدمات والمدفوعات الجارية ومعالجة سياسات الاغراق.

د- سيقدم الإتحاد الأوروبي مساعدات مالية وقروض سهلة بحوالي (١٢) مليار دولار خلال السنوات الخمس (١٩٩٥-١٩٩٩) وهي تزيد كثيرا عما قدمه الإتحاد في السابق (أكثر من ثلاثة أضعاف السنوات الخمس السابقة). وستتبعها مساعدات مالية أخرى للسنوات اللاحقة.

هـ- لن يخصص الإتحاد الأوروبي مسبقا مبالغ محددة لكل دولة من دول المتوسط بل سيكون هناك مبالغ تأشيرية فقط، وستحدد قيمة التخصيصات بناء على قدرة كل بلد على التنفيذ، فالدولة التي تنفذ بصورة أسرع تزداد مخصصاتها.

لصالح دول الإتحاد الاوروبي. ويتوقع أن تساعد اتفاقية المشاركة على الانفتاح الإقتصادي امام العالم والاندماج في الإقتصاد العالمي خاصة بالنسبة لدول المتوسط الاعضاء في منظمة التجارة العالمية (الجات سابقا). وسيكون ذلك اكثر سهولة للدول التي تتعامل في صادراتها ومستورداتها بنسبة عالية مع الإتحاد الأوروبي .

إن قرار الأردن بالدخول في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي حول اتفاقية المشاركة يعني الاقرار بضرورة الانفتاح الإقتصادي كسياسة اقتصادية بعيدة المدى. وبذلك لن يقتصر هذا التوجه على إقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد، بل سيمتد إلى تحرير العلاقات التجارية مع دول عربية ودول أخرى بما في ذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتعتبر اتفاقية المشاركة تمهيدا موضوعيا وفنيا للتفاوض مع منظمة التجارة العالمية بغرض الانضمام لها.

٤-٥-٢- هل تتعارض اتفاقية المشاركة مع التكامل الإقتصادي العربي؟.

هناك عدة اعتبارات توحي بأن الاتفاقية لا تتماشى مع السعي لإقامة تكتل اقتصادي عربي مثل السوق العربية المشتركة أو منطقة التجارة بين البلاد العربية أو أي تكتل اقتصادي آخر مقصور على الدول العربية، جميعها أو بعضها، فمنطقة التجارة الحرة ستكون مع شريك أقوى وأضخم اقتصاديا وهو الاتحاد الاوروبي، ومع أن اتفاقيات المشاركة قد اخذت إعلان برشلونة إطارا لها، إلا انها تعقد بين دول الإتحاد مجتمعة وبين كل دولة متوسطية على انفراد. كما أن دول المتوسط تشمل دولا غير عربية وهي تركيا واسرائيل ومالطا وقبرص، ولا تشمل في نفس الوقت جميع الدول العربية.

يبدو لي أن ضعف امكانية اقامة تكامل أو تكتل اقتصادي عربي يرجع الى عوامل موضوعية عديدة سواء دخلت الدول العربية في اتفاقية مشاركة مع الإتحاد الأوروبي أم لم تدخل، ومع ذلك فإن اتفاقات المشاركة تحتوي على توجهات يمكن أن تشجع قيام تكتلات اقليمية أكثر محدودية مثل الدول المغاربية أو دول غربي آسيا مثلا، ومن أهم الآليات المشجعة لذلك:

١- تطبيق مبدأ تراكمية المنشأ في السلع الصناعية.

٢- تخصيص بعض المبالغ من الإتحاد الأوروبي لتنفيذ المشاريع ذات الصبغة الاقليمية.

٣- النص عل الترحيب باقامة علاقات تكامل اقتصادي بين دول الجوار.

٤-٥-٣- هل ستراعي اتفاقية المشاركة البعد التنموي للعلاقة بين دولة نامية كالاردن ودول صناعية غنية كدول الإتحاد الاوروبي، أم انها ستؤدي إلى تبعية اقتصادية ومن ثم ثقافية واجتماعية وسياسية؟.

إن اتفاقية المشاركة شاملة للتعاون والحوار في جميع المجالات بما فيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتوقع أن تؤدي إلى اعادة هيكلة الإقتصاد الأردني وفق درجة تكامله مع الإتحاد الأوروبي، وذلك على غرار ما حدث خلال فترة السبعينات والثمانينات من تكامل قوي مع الدول العربية الخليجية المصدرة للبترول. ومع ذلك فهناك ميزة للتعامل الإقتصادي مع شريك كبير، إذ تبين تجربة النمور الاسيوية أنها لم تكن لتحقق ذلك النجاح لولا انفتاح سوق الولايات المتحدة واستثمارتها والاستثمارات اليابانية أمامها. كما يجب الاهتمام بالبعد التنموي للمشاركة وليس مجرد الحصول على مساعدات مالية وقروض، وهذا يشمل رفع انتاجية القوى العاملة، وتنمية القوى البشرية، والعمل على نقل التكنولوجيا، والاهتمام بالمشاركة في البحث والتطوير، والعمل على تطبيق المواصفات والمقاييس الاوروبية، والسعي لاقامة مشاريع مشتركة مع مستثمرين اوروبيين.

٤-٥-٤- أثر اتفاقية المشاركة على الصناعة المحلية:

ستواجه الصناعة المحلية منافسة شديدة من المنتجات الأوروبية المماثلة بعد الغاء الرسوم الجمركية والقيود الاخرى على استيرادها، مما سيهدد تلك الصناعة وبرغم بعضها على الاغلاق وانهاء خدمات العاملين لديها. وتنطوي اتفاقية المشاركة على تحد كبير للصناعة المحلية، في نفس الوقت الذي تقدم فيه فرصا

كبيرة أمام تلك الصناعة، ومراعاة لضرورة اعادة هيكلة الصناعة المحليـــة بمـــا يتناسب مع ميزتها النسبية في اقتصاد مفتوح، فإن الاتفاقية تشتمل علـــى مرحلـــة انتقالية تمتد لاثنتي عشرة سنة ولن يتم تخفيض الرسوم الجمركية منذ بداية تنفيـــذ الاتفاقية بل متدرجا. وستبقى قائمة محدودة من السلع التي تظل محميةمن المنافسة الاجنبية.

كما تنطوي الاتفاقية على برامج لمساعدة الصناعة المحلية المؤهلة للنجـــاح في رفع مستواها الانتاجي وتحسين مواصفاتها وذلك من خلال برامـــج التدريـــب والتعاون الفني المختلفة وعليه، يتوقع أن تتراجع بعض الصناعات بينما تزدهـــر أخرى نتيجة لاتفاقية المشاركة. ففي حالة تونس، يتوقع أن يتلاشى ثلث الصناعـــة التونسية، وان يواجه ثلثها مصاعب في التكيف، بينما يزدهر الثلـــث الاخـــير[١٥]. ويقع على عاتق القطاع الخاص أن يرى الصناعات التي تبشر بميزة نسبية للاردن وأن يركز على تطويرها وتشمل هذه الصناعات جميع المنتجات التي تعتمد علـــى مواد أولية موجودة في الأردن كالفوسفات والبوتاس والاسمنت وأمـــلاح البحـــر الميت، وجميع منتجات الملابس والمنسوجات والجلود، وبعض الصناعات التـــي تتجاوب مع النوعية العالمية كالاغذية والاثاث وبرامج الكمبيوتر، وتشتمل الاتفاقية على شروط مساعدة وضوابط يمكن تطبيقها في حالة مواجهـــة صناعـــة محليـــة لصعوبات استثنائية أو في حالة الاغراق.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة في الأردن فإن بعض الصناعـــات التصديريـــة ستزدهر نتيجة للاتفاقية ومنها الفوسفات ومشتقاته من الاسمدة وكذلك البوتاس على اعتبارها اصلا صناعات منافسة وتنتج بمعايير جودة واسعار عالميـــة متذبذبـــة، وعليه فقد تفتح الاتفاقية الاوروبية لهذه المنتجات اسواقا جديدة فـــي دول الاتحـــاد التي كانت شبه مغلقة امامها، أما الصناعات الصغيرة والمتوسطة مثل الغذائيـــات والمشروبات ومواد الانشاء والملابس فقد تبقى منافسة نسبيا في الاسواق المحليـــة وربما العربية المجاورة أيضا باعتبارها ستبقى ارخص من المستورد نظرا لقربـها من المستهلك ولعدم حاجتها للكنولوجيا المتقدمة والملكية الفكرية ولكونها تناســـب الاذواق المحلية وتتحمل التغيير والمغامرة نظرا لتدني رأس مالها وغـــير ذلـــك،

وعليه لا بد من ايلاء هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل (٩٨%)[١٦] من صناعاتنا عناية خاصة فيما يتعلق بالتركيز على تحسين جودتها والتنسيق فيما بينها في مجالات التسويق وتخفيض تكاليف الشراء المشترك للمواد والمعدات واعداد اتفاقيات التكنولوجيا الجماعية وكذلك اعفائها من الضرائب (التي بلغت في عام (٩٥) حوالي المليون دينار فقط من جميع الصناعات الصغيرة[١٧]) واعطائها الاولوية في مشتريات القطاع العام وايجاد مراكز بحث ومختبرات تطوير مشتركة لخدمتها وتوفير الحاضنات ومراكز الارشاد وصناديق التمويل لتهيئتها لمواجهة الانفتاح القادم.

ويبقى الخطر قائما على بعض الصناعات الالكترونية والكهربائية باعتبارها تجميعية في غالبيتها، أما الصناعات الدوائية والكيماوية التي تتطلب تطبيق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، فإن بعض هذه الصناعات ستتعرض لضغوط شديدة نتيجة لإغلاق بعض خطوط الانتاج، وبالتالي في حالة شراء براءات الاختراع مما يتطلب رفع التكلفة الانتاجية. ونتيجة لذلك فإن على القطاع الخاص وضع برامج فعلية لمساعدة هذه الصناعة للتكيف مع المرحلة الجديدة بالانفتاح على العالم الخارجي وخاصة إن هذه الصناعات تلعب دورا كبيرا في الانتاج الصناعي الأردني وبالتالي على الصادرات الاردنية إلى العالم الخارجي. وهنا لا بد من دراسة التاثيرات المُحتملة عليها بدقة شديدة من الان لتطويرها، ووضع السياسات المحلية الملائمة لحمايتها حتى لا يصبح انتاجها غير مجد فتختفي.

٤-٥-٥- اثر اتفاقية المشاركة على الايرادات الجمركية للحكومة:

سينتج عن تخفيض الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الاخرى خفض في الايرادات الجمركية التي تشكل (١٦%) من الايرادات المحلية في الموازنة العامة للاردن[١٨]، ومع ان هذا الخفض سيكون تدريجيا، إلا انه نهائي ولن يكون في الامكان اعادة فرضه على المستوردات الاوروبية، بل سيكون هناك توجه قوي لتخفيض متواز على المستوردات المماثلة من الدول الاخرى، وذلك بعد الانضمام

لمنظمة التجارة العالمية، فكيف ستتمكن الحكومة من مواجهة هذه الخسارة في ايراداتها المحلية؟

من المؤكد ان اتفاقية المشاركة ستؤدي إلى خفض الايرادات الجمركية، ولكن ذلك لن يكون فجأة أو في السنوات الاولى لتطبيق الاتفاقية، بل سيحدث بالتدرج. وهذا الوضع هو مسالة متوقعة لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي وليس ناتجا عن اتفاقية المشاركة فقط، كما يعني ان الأردن مقبل على اعادة هيكلة الايرادات المحلية للحكومة بحيث تزداد أهمية ضريبة المبيعات والضرائب المباشرة والرسوم الاخرى وتقل أهمية الايرادات الجمركية، ويقابل الخسارة في ايرادات الجمارك تحسن في رفاهية المستهلك الاردني الذي يشتري السلع المستوردة باسعار اقل مما كان سيدفعه في ظل رسوم جمركية عالية، كما ان المفاوض الأردني يعمل على الابقاء على الرسوم الجمركية المفروضة على بعض السلع الرئيسية لغايات الايرادات الجمركية وليس لغايات حماية الصناعة المحلية كالسيارات مثلا.

وبقدر ما تؤدي المشاركة إلى نمو اسرع في الاقتصاد الأردني نتيجة لنمو الصادرات والسياحة والاستثمار، بقدر ما تستطيع الحكومة تعويض النقص في الايرادات الجمركية بايرادات محلية اخرى، كما تساعد المبالغ المالية التي سيقدمها الاتحاد الاوروبي للحكومة الأردنية على مواجهة جزء من ذلك النقص.

٤-٥-٦- لماذا لم يتبع نفس المبدأ بالنسبة للسلع الزراعية وهو تحرير تجارتها كما هو الحال بالنسبة للسلع الصناعية، بل بقيت بطلب من الاتحاد الاوروبي خاضعة لقيود كمية ومواسم زمنية وقوائم محددة؟.

هذا سؤال مشروع، ويتوافق مع التوجه العالمي لتحرير التجارة الخارجية ومع التوجه الاساسي لاتفاقيات المشاركة، كما يحقق مصلحة متبادلة حيث تقوم دول المتوسط بفتح اسواقها امام المستوردات الصناعية من دول الاتحاد وتفيد المجموعة الاولى من انفتاح الاسواق الاوروبية امام صادراتها الزراعية، ولكن هذه القيود الكمية المفروضة على السلع الزراعية ستكون مرحلية وسيعاد النظر

فيها في بداية سنة (٢٠٠٠)، كما انها ستساعد المزارعين في اوروبا على التكيف مع المنافسة الجديدة.

وقد وضع الأردن (١٥٢) سلعة زراعية في قائمة صادراته إلى الاتحاد الاوروبي قبل منها الاتحاد ٨٢ سلعة، والمهم هو زيادة الانتاج الأردني من تلك السلع لتنفيذ الكميات المحددة وبالنوعية المطلوبة، ومن المفيد ان تتشاور دول المتوسط فيما بينها بغرض تحرير تجارة السلع الزراعية عام (٢٠٠٢).

٤-٥-٧- تراكمية المنشأ

كلما زادت نسبة المنشأ المحلي ووضعت شروط امام تراكمية المنشأ كلما قلت الفائدة من فتح الاسواق الاوروبية امام الصادرات الصناعية من دول المتوسط، وزادت كلفة اعادة هيكلة القطاع الصناعي فيها، ولذلك، من مصلحة الاردن ان يتم الاتفاق على نسبة معقولة للمنشأ المحلي بحيث لا تتجاوز (٤٠%) وان يتوسع الأردن في مجموعة الدول التي يتفق على تراكمية المنشأ معها.

٤-٥-٨- ماذا يضمن تدفق الاستثمار الاوروبي الخاص؟

تعول الاتفاقية في نجاحها على دور الاستثمار الاوروبي الخاص في دول المتوسط، وقد يتركز الاستثمار في عدد محدود من تلك الدول دون اخرى.

وهناك تخوف من انه بالرغم من ترحيب الأردن بالاستثمارات الاجنبية، وجهوده في تحسين التشريعات المتعلقة بذلك الاستثمار، إلا ان محدودية السوق المحلية وعوامل سياسية والاقتصادية اخرى قد تحد من اقبال ذلك الاستثمار بحجم كبير، وسيدخل الأردن مع دول اخرى في المنطقة في حالة تنافس على اجتذاب تلك الاستثمارات، وقد تمكنت بعض الدول في السابق مثل مصر وتونس واسرائيل وقبرص من اجتذاب الاستثمار الاجنبي باحجام تفوق ما قدم إلى الأردن، أي ان هناك تخوف من ان يكون الوضع التنافسي للاردن في اجتذاب الاستثمارات الاوروبية، بالرغم من استعداده لاستقبالها، وضعا غير مشجع، ومع ذلك، فلن يكون ذلك الوضع اسوأ من السابق حيث كان (٩٠%) من الاستثمارات غير

الأردنية من قبل مستثمرين عرب كما ان حجم الاستثمار غير الأردني كان محدودا[١٩].

٤-٥-٩- اثر تطبيق حقوق الملكية الفكرية على الصناعة الأردنية:

ستضيف حقوق الملكية الفكرية عبئا جديدا على الصناعة الأردنية، وبخاصة تلك التي تستخدم براءات الاختراع واوجه الملكية الفكرية الاخرى.

هذا امر متوقع وبخاصة بالنسبة لصناعة الادوية الأردنية التي تصدر ما قيمته (٨٧) مليون دينار أي (٩%) من اجمالي الصادرات الأردنية[٢٠]، ولكن لا يتوقع ان يستمر استخدام حقوق الملكية الفكرية الاجنبية دون كلفة، كما ان استخدامها بالاسلوب الصحيح سيفتح امامها آفاقا واسعة للتصدير في الدول الصناعية ومنها الدول الاوروبية، والمطلوب ان يتم الاستفادة من المرحلة الانتقالية بحيث تاخذ الصناعة الأردنية الفترة الزمنية المحددة من (٥-٩) سنوات لتطبيق حقوق الملكية الفكرية، كما ان تلك الصناعة بحاجة خلال هذه الفترة إلى دعم فني وتدريبي، وستجد مع الوقت انها بحاجة إلى برنامج منسق فيما بين شركات الادوية الأردنية للقيام بابحاث وتطوير في مجال الادوية بحيث يخف الاعتماد الكلي على الصيغ المستوردة.

٤-٥-١٠- الجوانب السياسية لاتفاقية المشاركة

تتجاوز اتفاقية المشاركة الجوانب الاقتصادية لتضع نمطا معينا للسلوك السياسي في دول المتوسط، بما في ذلك تطبيق الديمقراطية السياسية واحترام حقوق الانسان وتنشيط المجتمع المدني، وسيراعي الاتحاد الاوروبي في علاقاته مع دول المتوسط هذه العوامل السياسية ومدى تقيد دول المتوسط فيها، ولا تعتبر هذه العوامل قيودا اضافية على الأردن، بل هي امور مرغوب فيها، وقد عملت الحكومة الأردنية منذ عام (١٩٨٩) على ايجاد اطار سياسي يتفق معها مع مراعاة الاعتبارات المحلية الخاصة.

٤-٦- تقييم الاثار المحتملة لاتفاقية المشاركة الأردنية الاوروبية على قطاع الزراعة الاردني:

لابد من التذكير بان البروتوكول الأردني الاوروبي الموقع عام ١٩٧٨ وتعديلاته اللاحقة قد حرم الأردن من بعض الامتيازات التي منحت لغيره من الدول لمعظم المنتوجات الزراعية، فقد منحت دول مثل إسرائيل وقبرص وتركيا والمغرب امتيازات افضل من الأردن، إلا ان اتفاقية الشراكة الجديدة منحته امتيازات افضل ساهمت بشكل كبير في تقليل الفجوة التنافسية المصطنعة بين الاردن ومثل هذه الدول، من ناحية اخرى، فان دراسة اثر اتفاقية المشاركة الاوروبية الأردنية على القطاع الزراعي هي فقط اجتهادات مبنية على بعض المؤشرات العامة حيث ان الاتفاقية لم يبدأ تطبيقها بعد ويصعب قياس اثرها الحقيقي، إلا انه يمكن اجراء تحليل من واقع البنود الواردة في الاتفاقية وتنبؤ الاثار المحتملة سلبا أو ايجابا على القطاع الزراعي في الأردن.

وعموما فان آية محاولة لدراسة الاثار المحتملة لهذه الاتفاقية لابد وان تخضع لعدد من الاعتبارات والعوامل المؤثرة على حسن استغلال هذه الاتفاقية وبالتالي على حجم الصادرات الزراعية الأردنية إلى اسواق الاتحاد الاوروبي، ومن هذه العوامل:

١- دراسة المعوقات القائمة امام تطوير الصادرات الأردنية إلى اسواق اوروبا ووضع الحلول المناسبة لها.

٢- دراسة اتجاهات العرض والطلب في الاسواق الاوروبية والفرص المتاحة منها كما ونوعا وحسب المواسم المختلفة، كما انه من الضروري دراسة الانماط الاستهلاكية واذواق المستهلكين في هذه الاسواق بالنسبة للمنتجات المختلفة ومعرفة القنوات التسويقية في الاسواق الاوروبية وطرق التوزيع والتسويق للمنتجات الزراعية سواء من خلال اسواق الجملة أو محلات السوبر ماركت.

٣- تحليل مواسم الانتاج الرئيسية في الأردن لكل سلعة من السلع الواردة في الاتفاقية والتعرف على الكميات الممكن تصديرها خلال هذه المواسم

ومقارنتها بفترات التصدير المحددة في الاتفاقية لمعرفة مدى المكتسبات التي حققتها الاتفاقية.

٤- دراسة مواسم الانتاج في الدول المنافسة للاردن في الاسواق الاوروبية مثل تركيا قبرص، إسرائيل، والمغرب خاصة وان مثل هذه الدول قد توصلت إلى اتفاقيات مماثلة مع الاتحاد الاوروبي، ومن المؤكد ان دراسة اثر الاتفاقية مع الأردن دون النظر إلى اتفاقيات الدول الاخرى ستكون نتيجتها مضللة لغياب المعلومات الضرورية لقياس مدى قدرة الأردن على منافسة هذه الدول في الاسواق الاوروبية والتي تعتمد بشكل كبير على الامتيازات الممنوحة للاردن ولهذه الدول.

٥- تحليل بيانات الصادرات الأردنية للاسواق الاوروبية واتجاهاتها خلال السنوات السابقة ومعرفة مدى تأثرها بالقيود الزمنية أو الكمية أو الجمركية التي كانت تفرضها دول الاتحاد الاوروبي قبل اتفاقية المشاركة.

ولدراسة الاثار المحتملة للاتفاقية فاننا سوف نعتمد على الجدول رقم (٤-٩) الذي يتضمن مقارنة بين اتفاقية المشاركة والبروتوكول التجاري الموقع مع الاتحاد الاوروبي مع الاخذ في الاعتبار المقارنة بين اتفاقيات المشاركة الاوروبية مع عدد من الدول المتوسطية وهي المغرب وتركيا واسرائيل والتي وردت في الجدول رقم (٤-٨).

وبالرجوع إلى الجدول رقم (٤-٩) والذي يحتوي على مقارنة بين الاتفاقية والبروتوكول من حيث فترات ونسب الاعفاءات الجمركية الممنوحة والقيود الكمية المفروضة على مستوردات دول الاتحاد الاوروبي والايجابيات والسلبيات الظاهرة التي حققتها الاتفاقية للقطاع الزراعي في الأردن، يلاحظ ان الامتيازات التي حصل عليها الأردن من اتفاقية المشاركة يمكن تبويبها في ثلاث مجموعات:

١- محاصيل حصلت على امتيازات زمنية تتمثل في زيادة فترة الاعفاء الجمركي مثل محاصيل العنب والشمام والفاصوليا واللوبيا والباذنجان وفيما يلي وصف لكل محصول وفترة الاعفاء التي حصل عليها:

العنب:

تم تمديد فترة الاعفاء الجمركي للعنب مدة (١١) يوما وعلى الرغم من قصر هذه المدة إلا انها تعتبر مهمة جدا لمصدري العنب خاصة في ضوء محدودية طاقة الاستيعاب للنقل الجوي والتي كان يتنافس عليها المصدرون في فترة قصير جدا، ويعطي تمديد الفترة وقتا اطول للمصدرين لاستغلال الطاقات الاستيعابية المتاحة بالاضافة إلى زيادة كميات التصدير من هذه المحصول، ويلاحظ من تتبع كمية الصادرات الأردنية من العنب إلى اسواق اوروبا ان هذا الصادرات قد ازدادت خلال السنوات الست السابقة (بعد التعديل الاخير على البروتوكول) حيث بلغ معدل الصادرات حوالي (٤٢٧) طن سنويا في الوقت الذي توجد هناك امكانات انتاجية في الأردن تساعد على تطوير حجم الصادرات بشكل اكبر إذا ما توفرت الشروط اللازمة لذلك، ومن هنا فان زيادة فترة الاعفاء الجمركي لمدة (١١) يوما على مستوردات الاتحاد الاوروبي من العنب بالنسبة للاردن يشكل فرصة جيدة للمصدرين، ومن الجدير بالذكر ان الصادرات الأردنية إلى اوروبا من العنب تتم خلال فترة قصيرة لا تتجاوز الشهر تبدأ من منتصف شهر حزيران وحتى منتصف شهر تموز، ويلاحظ ان فترة الاعفاء الجمركي الممنوحة للاردن هي اقل من تلك الممنوحة لتركيا والمغرب مما يعطي افضلية لهذه الدول.

الشمام:

حددت فترة الاعفاء الجمركي للمستوردات من الشمام بحيث اصبحت الفترة تمتد من (١/١١-٥/٣١) بدلا من (١/١-٣/٣١)، ومع ان تبكير فترة الاعفاء شهرين، هما شهري تشرين ثاني وكانون اول، لا تفيد الأردن كثيرا حيث ان هذين الشهرين ليسا شهري انتاج في الأردن، إلا ان تاخير الفترة لشهرين كاملين، هما شهري نيسان وايار، يعطي فرصة اكبر للاردن لزيادة حجم صادراته من هذا المنتوج إذا ما اتخذت الاجراءات الكفيلة برفع حجم الانتاج وتحسين نوعيته لتتناسب مع متطلبات الاسواق الاوروبية النوعية خاصة وان هذين الشهرين هما

ضمن مواسم الانتاج الرئيسية للشمام، وقد بلغ معدل الصادرات الأردنية من الشمام إلى الاسواق الاوروبية خلال الفترة (٩١-٩٦) حوالي (٤) طن سنويا، مما يؤكد أهمية الفرصة التي يتيحها تمديد فترة الاعفاء لتشمل شهري نيسان وايار.

الفاصوليا والفول واللوبيا:

مددت فترة الاعفاء الجمركي لمدة شهر واحد هو شهر ايار وهذه تعطي ميزة لزيادة حجم الصادرات حيث ان شهر ايار تتوافر فيه كميات انتاج مناسبة خاصة من محصول الفول.

الباذنجان:

تم تبكير فترة الاعفاء الجمركي لتبدأ من (١٢/١) بدلا من (١/١٥) ويعتبر هذا التمديد خطوة مهمة حيث ان انتاج الباذنجان في الأردن يكون كبيرا خلال هذه الفترة مما يتيح الفرصة للمصدرين لاستغلال هذه الميزة لزيادة حجم صادراتها من الباذنجان، وقد بلغ معدل صادرات الأردن من الباذنجان ما معدله (١٤٧) طن سنويا خلال الفترة (٩١-٩٦).

الفراولة:

استثنيت الفراولة من مثل هذه الامتيازات بل وعلى العكس فقد تم تخفيض مدة الاعفاء شهرين كاملين هما شهري نيسان وكانون ثاني، وهذا الاجراء سيضر بفرص تصدير الفراولة لاسواق الاتحاد الاوروبي خاصة وان نيسان هو من اشهر الانتاج الرئيسية في الأردن، أما شهر كانون ثاني فلا يتوقع ان يترك اثرا مهما لقلة الانتاج خلال هذا الشهر، ويجدر هنا ملاحظة ان تركيا اعطيت امتيازات كبيرة لمحصول الفراولة حيث فتحت امامها ابوب التصدير لدول الاتحاد بدون آية قيود كمية أو زمنية.

٢- محاصيل حصلت على امتيازات كمية تتمثل في زيادة الكميات المعفاة من الرسوم الجمركية خلال فترات الاعفاء المحددة وهي محاصيل ازهار القطف ورب البندورة، وفيما يلي وصف لكل محصول والكمية المعفاة من الرسوم الجمركية التي حصل عليها:

ازهار القطف:

اعطت الاتفاقية زيادة في الكميات المسموح استيرادها والمعفاة من الرسوم الجمركية لاسواق الاتحاد الاوروبي بلغت (١٠٠) طن بدلا من ٥٠ طن سنويا، وبالرغم من ان الأردن لم يستطع في السنوات السابقة ان يغطي كمية الخمسين طن المسموح بها إلا ان هذه الزيادة تعتبر مفيدة ومشجعة للتوسع في انتاج ازهار القطف وحافزا للمستثمرين المحليين والاجانب على الاستثمار في هذا القطاع خاصة وان دراسات الجدوى لانتاج وتسويق ازهار القطف التي اعدتها مؤسسة التسويق الزراعي قد اعطت نتائج مشجعة للمستثمرين في هذا المجال.

رب البندورة:

منحت الاتفاقية الأردن امتيازات مهمة فيما يتعلق بتصدير رب البندورة إلى اسواق الاتحاد الاوروبي، حيث سمحت الاتفاقية للاردن بتصدير (٤٠٠٠) طن معفاة من الرسوم الجمركية، ولم تكن هذه الافضلية ممنوحة للاردن في السابق، وهذه الميزة ستساهم في حل مشكلة الفائض في انتاج البندورة والتي يعاني الأردن منها منذ سنوات، علما بان دول الاتحاد الاوروبي، خاصة ايطاليا، تعتبر من اكبر مستوردي رب البندورة الأردنية.

٣- محاصيل حصلت على امتيازات كمية وزمنية معا ومنها البرتقال والليمون والخيار، وفيما يلي وصف لكل محصول والكمية المعفاة من الرسوم الجمركية، وفترة الاعفاء التي حصل عليها:

الخيار:

الغت الاتفاقية القيود الكمية التي كانت محددة في البروتوكول بمئة طن سنويا وتركتها مفتوحة طوال فترة الاعفاء من (١/١١-٢/٢٨)، ويعتبر الخيار من محاصيل التصدير الرئيسية حيث بلغ معدل الصادرات السنوية خلال الفترة من (٩١-٩٦) حوالي (٦٣٠) طن، ويتضح من هذا الرقم أهمية الغاء القيد على الصادرات من الخيار ويتوقع ان يرتفع حجم الصادرات من هذا المحصول بشكل ملحوظ نتيجة للاتفاقية.

البرتقال والليمون:

الغت الاتفاقية كلا من القيود الزمنية والكمية على مستوردات الاتحاد الاوروبي من الأردن من هذين المحصولين، ومع ان الأردن لا يعتبر بلدا مصدرا للاسواق الاوروبية من هذين المحصولين إلا ان الاتفاقية قد تفتح المجال امام هذه المنتجات للدخول إلى اسواق اوروبا مع الاخذ في الاعتبار حدة المنافسة سواء من دول الاتحاد نفسها كايطاليا واسبانيا أو من خارج دول الاتحاد كقبرص والمغرب واسرائيل مما يقلل من الفرص المتاحة امام الأردن لتصدير هذين المحصولين.

جدول رقم (٤-٩)

مقارنة ما بين اتفاقية المشاركة الاردنية الأوروبية وبروتوكول التعاون الأردني الأوروبي

السلعة	اتفاقية المشاركة			اتفاقية التعاون			المقارنة النظرية
	الفترة	الاعفاء الجمركي	القيود الكمية	الفترة	الاعفاء الجمركي	القيود الكمية	
ازهار القطف	طوال العام	%١٠٠	١٠٠ طن	طوال العام	%١٠٠	٥٠ طن	امتيازات كمية (٥٠ طن)
البندورة	٣/٣١-١٢/١	%١٠٠	غير محددة	٣١٣-١٢/١	%١٠٠	غير محددة	لا تتغير
رب البندورة	طوال العام	%١٠٠	٤٠٠٠طن	لم تكن مشمولة			امتيازات كمية (٤٠٠٠)
البرتقال	طوال العام	%١٠٠	غير محددة	٢/٢٨-١/١	%١٠٠	١٠٠ طن	امتيازات كميه وزمنيه
الليمون	طوال العام	%١٠٠	١٠٠٠ طن	١٠/٣١-٦/١	غير مشمولة	غير مشمولة	امتيازات كميه وزمنيه
العنب	٧/١١-٢/١	%١٠٠	غير محددة	٦/٣٠-٢/١	%١٠٠	غير محددة	امتيازات زمنيه
الشمام	٥/٣١-١١/١	%١٠٠	غير محددة	٣/٣١-١/١	%١٠٠	غير محددة	امتيازات زمنية
الفراولة	٣/٣١-١/١	%١٠٠	١٠٠ طن	٤/٣٠-١٢/١	%١٠٠	١٠٠ طن	قيود زمنيه اكثر
الفاصولياء فول، لوبيا	٥/٣٠-١١/١	%١٠٠	غير محددة	٤/٣٠-١١/١	%١٠٠	غير محددة	امتيازات زمنيه
الفلفل الحلو	٤/٣٠-١١/١٥	%١٠٠	غير محددة	٤/٣٠-١١/١٥	%١٠٠	غير محددة	امتيازات زمنيه
الخيار	٢/٢٨-١١/١	%١٠٠	غير محددة	٢/٢٨-١/١	%١٠٠	١٠٠ طن	امتيازات زمنيه وكميه
الباذنجان	٤/٣٠-١٢/١	%١٠٠	غير محددة	٤/٣٠-١/١٥	%١٠٠	غير محددة	امتيازات زمنيه
الفلفل الحار	٣/١٥-١٢/١	%١٠٠	غير محددة	٣/١٥-١٢/١	%١٠٠	غير محددة	امتيازات زمنيه

المصدر: تم اعداده من قبل الباحث بالاعتماد على اتفاقية المشاركة الأردنية الاوروبية عام١٩٩٧ والبروتوكول الموقع بينهما عام ١٩٧٧ .

٤-٧- الاثار المتوقعة للاتفاقية على القطاع المالي:

اثارت اتجاهات العولمة والانفتاح بصورة عامة وتوجه الاردن بصورة خاصة للانضمام إلى اتفاقية الشراكة الاوروبية ومنظمة التجارة العالمية (الجات) بصورة خاصة الكثير من الجدل ونقاط الخلاف بخصوص الاثار والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات العديد من بلدان العالم الثالث ومن ضمنها الأردن، كما تباينت الاراء بخصوص مدى تاثير سياسات الانفتاح على اقتصادنا المحلي، وساشير إلى مجموعة من الاثار الايجابية واخرى من الاثار السلبية والتي قد يتعرض لها قطاعنا المالي نتيجة لسياسة الانفتاح هذه.

٤-٧-١- الاثار الايجابية للانفتاح:

١- تحرير القطاع المالي من القيود المفروضة عليه الامر الذي سينعكس ايجابيا على كفاءته.

٢- خلق الحوافز للقيام باصلاح هياكل المؤسسات المالية وتسهيل قيام هذه المؤسسات بتقديم خدمات مالية شاملة.

٣- خلق فرص للانطلاق للاسواق الخارجية وتدعيم التواجد المالي خارجيا.

٤- التكيف مع متطلبات المنافسة على مستوى الكفاءات والتكاليف، وزيادة كفاءة وفعالية اسواقنا المالية.

٥- سيؤدي دخول مؤسات مالية اجنبية تتمتع بكفاءة عالية إلى تدفق المزيد من الاستثمارات الاجنبية.

٦- خلق فرص للاستفادة من رؤوس الاموال المهاجرة، التي ستشعر بالمزيد من الاطمئنان في ظل مناخ الانفتاح.

٧- اعادة هيلكة المؤسسات المالية على اسس مختلفة عن الماضي، حيث ستكون اقدر على المنافسة.

٤-٧-٢- الاثار السلبية للانفتاح:

١- منافسة غير متكافئة مع منافسين اقوياء يتمعتون بمزايا نسبية مرتفعة في الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية.

٢- احتمال قيام المؤسسات الاجنبية بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها لخدمة استثمارات اخرى في بلدانها الاصلية وذلك بالنظر لوجود فرص اكثر جاذبية واقل مخاطر هناك.

٣- فتح قنوات مشروعة لتسرب المدخرات المحلية لصالح استثمارات اجنبية.

٤- التاثير على كفاءة السياسات النقدية المتبعة بسبب مناخ الحرية الذي سيمنح للمؤسسات المالية.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي، فانني لا اعتقد بان هذا القطاع، بكامل مؤسساته، سيكون قادرا على مواجهة المنافسة الاجنبية في حالة انفتاح واسع على الخارج وذلك بسبب صغر حجم الوحدات المصرفية العاملة فيه وضآلة مواردها المالية الذاتية والكلية ومحدودية مواردها البشرية وعدم مقدرتها على الانفاق الواسع في مجالات التدريب والتكنولوجيا لذا، فان سياسات الانفتاح التي يمكن قبولها في هذا المجال يجب ان تبقى محدودة خاصة في مجال تملك المؤسسات المالية وادارتها ومجال المشاركة في المنتجات المالية الاخرى، مثل شركات الوساطة المالية، ادارة الاصول، تملك الاسهم والسندات والمتاجرة بها وادارة صناديق الاستثمار المشترك وتفرع المؤسسات الاجنبية في الأردن، وان تسمح في المراحل الانتقالية بدخول الخبرات التي نفتقر إليها في السوق الأردني والتي نوى انها ستساعد على تطوير السوق المحلي.

٤-٨- الآثار المحتملة لمنطقة التبادل الحر على الإقتصاد الأردني :

تكتسي مناطق التبادل الحر اشكالا وتحوى مضامينا مختلفة بإختلاف التوليفات الممكن تركيبها من المتغيرات التالية:

١- تركيبة الأطراف المكونة لمنطقة التبادل الحر؛دولتان؛ دولة من جهة ومجموعة دول من جهة أخرى.

٢- مستوى النمو للطرفين المكونين لمنطقة التبادل الحر، مستوى نمو متقارب، مستوى نمو متفاوت.

٣- مستوى التكامل أو الاندماج الاقتصادي، في حالة قيام منطقة للتبادل الحر بين بلد ومجموعة أو بين مجموعتين قد تكون أحد المجموعات أكثر اندماجا وتكاملا من الطرف الثاني.

٤- قد تغطى منطقة التبادل الحر كافة فروع الإقتصاد كما يمكن أن تتحصر في أحد القطاعات أو بعضها (كالزراعة أو الصناعة).

أما المنطقة المقرر انشاؤها بين الاردن والاتحاد الأوروبي فهي تشمل على الأقل أربع مميزات وهي:

١- هي منطقة للتبادل الحر بين بلد من جهة ومجموعة بلدان من جهة أخرى.

٢- هي منطقة للتبادل الحر بين اقتصادات ذات مستويات نمو مختلفة.

٣- هي منطقة للتبادل الحر بين اقتصاد منعزل ومجموعة بلدان تكاد أن تكون في أرقى درجة من الاندماج والتكامل الاقتصادي.

٤- هي منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان سياسة جمركية متفاوتة بين الطرفين.

هذه الخصائص السابقة الذكر تجعل من منطقة التبادل الحر بين الأردن الإتحاد الأوروبي تخرج عن النطاق المعهود، إذ أنها تختلف عن الحالة الكلاسيكية المتمثلة في إلتقاء دولتين أو مجموعة دول ذات مستويات متشابهة فيما يتعلق بدرجة النمو والاندماج والحماية الجمركية حول مشروع إنشاء منطقة مشتركة للتبادل الحر. ويعود سبب التباين في هذا المشروع (منطقة التبادل الحر بين الأردن والاتحاد الأوروبي) إلى العناصر التالية:

١- الفرق الشاسع في مستوى النمو (حيث أن دخل الفرد الأوروبي يفوق بـ خمسة عشرة مرة دخل الفرد الاردني).

٢- الفرق الشاسع في النمو السكاني والاقتصادي والسياسي.

٣- الفرق الشاسع في مكانة الطرف عند الثاني، فالاتحاد الأوروبي يمثل حوالي (٣٥%) من التجارة الخارجية الأردنية، بينما مكانة الإقتصاد الأردني تمثل حوالي (٠,١%) من التجارة الخارجية للإتحاد الاوروبي.

ولا بد من الذكر أن الأردن يتمتع منذ عام (١٩٧٧) بنظام تفاضلي غير متبادل فيما يتعلق بصادراته نحو الإتحاد الأوروبي، فقيام منطقة التبادل الحر بين الأردن والاتحاد الأوروبي ترجع بالأساس إلى رفع الحماية الجمركية على الصادرات الاوروبية القادمة إلى الأردن، مع العلم بأن الصادرات الاردنية (ما عدا بعض السلع) تتمتع بنظام الإعفاء منذ توقيع معاهدة التعاون في سنة (١٩٧٧).

ويعد الأردن البلد الأقل نموا والمثقل بالمشاكل الاقتصادية مدعو إلى رفع جميع وسائل الحماية تجاه المنتوجات الاوروبية من دون تنازل واضح مقابل من الجانب الاوروبي، فهذا التوجه الحديث في العلاقات الاردنية الاوروبية يعد تتويجا لمسار اعتمده كلا الطرفين في تحديد سياستهما الخارجية؛ السياسية المتوسطية للإتحاد الأوروبي والسياسة الانفتاحية للإقتصاد الأردني المتطلع للإندماج في مسار العولمة.

وكباقي مناطق التبادل الحر الاوروبية المتوسطة، فإن المنطقة الاوروبية الاردنية تنحصر في السلع الصناعية، أما السلع الزراعية فبقيت على نفس الترتيب المتفق عليه في الاتفاقية الموقعة بينهما عام (١٩٧٧)، وسيعاد النظر فيها بعد مرور ثلاثة أعوام من بدء تنفيذ اتفاقية المشاركة إلموقعة عام (١٩٩٧).

ويكون قيام منطقة التبادل الحر بين الأردن والاتحاد الأوروبي ممتد على مدى (١٢) سنة (١٩٩٩-٢٠١٠) وذلك حسب تدرج في رفع الحماية الجمركية والرسوم الأخرى.

إن انشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي يتمخض عنه أساسا إلغاء أساليب الحماية الاقتصادية تجاه السلع الاوروبية، وتقدر تأثيرات منطقة التجارة الحرة أولا بمدى ارتباط التجارة الخارجية بالمبادلات مع الإتحاد الأوروبي، ويمكن تقييم هذا الارتباط بالنظر إلى مكانة الإتحاد الأوروبي في المستوردات والصادرات. حيث تمثل الصادرات الاردنية الىدول الإتحاد

الأوروبي حوالي (٥٠%) من مجمل صادرات الاردن، في حين تمثل مستوردات الأردن من دول الإتحاد الأوروبي بحوالي (٣٥%) من مجمل مستوردات الأردن.

٤-٨-١- التأثيرات السلبية لمنطقة التجارة الحرة:

١- تحويل التجارة الخارجية(Diversion Of Trade):

إن إلغاء الحماية الجمركية بين الأردن والاتحاد الأوروبي من شأنه أن يخلق تميزا لصالح الإتحاد الأوروبي، ويكون هذا التميز غير مبني على قدرة تنافسية للإتحاد الأوروبي تفوق قدرات بقية البلدان بل مركزا على مزايا جمركية تفاضلية، حيث أنه إذا لم تتبع السياسة الجمركية تجاه بقية بلدان العالم نسق تحرري متناسق مع التدرج المعتمد لرفع الحماية الجمركية تجاه الإتحاد الأوروبي، فهذه الوضعية من شأنها أن تفسح المجال لتحويل التجارة لصالح مصدرين اوروبيين أقل كفاءة من منافسين عالميين.

ففي حالة الأردن فإنه من المتوقع حدوث تحويل في التجارة لصالح دول الإتحاد الأوروبي وخاصة بأن (٣٥%) من مستوردات الادرن تأتي من دول الإتحاد الاوروبي.

٢- المستوى الإقتصادي والإجتماعي:

أن إلغاء الحماية الجمركية يهدد النشاطات الإقتصادية غير التنافسية بالإندثار وهذا الأثر من شأنه أن يخلق توترا في سوق العمل واستفحال حالة البطالة في البلد التي يحدث فيها اندثار لبعض النشاطات الانتاجية نتيجة مواجهتها لمنافسة المنتوجات الأوروبية.

٣- مستوى الإيرادات الحكومية:

إن إلغاء الحماية الجمركية ينتج عنه انخفاض هام في الموارد المالية المتأتية للميزانية العامة للدولة، حيث تمثل الرسوم الجمركية في الأردن موردا هاما تتجاوز أهمية مردود جميع الضرائب المباشرة، حيث تمثل الرسوم الجمركية في

الأردن حوالي (٢٠%) من مجمل إيرادات الدولة،[٢١] مما يعني الاستغناء عن جزء كبير من موارد ميزانية الدولة وبالتالي احتمال انخفاض موازي في النفقات العامة.

٤-٨-٣- التأثيرات الإيجابية:

إن التأثيرات الإيجابية لمنطقة التجارة الحرة تتمحور حول إرتفاع الكفاءة الإقتصادية، وخاصة إن التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي والاردن لن تصحبها فرص تصديرية جديدة بالنظر لما أتاحته اتفاقية التعاون المبرمة في عام (١٩٧٧)، حيث أن تحسين القدرة التنافسية للمنشآت الاردنية يقابله انخفاض الرسوم الجمركية على المستوردات الأخرى من دول الإتحاد الأوروبي مما يشكل منافسة أكبر لها. غير أن التدفق للإستثمار الأجنبي الخارجي يمثل حجة أكثر تداول عند تحليل مزايا منطقة التجارة الحرة، لكن العناصر الأساسية والأكثر أهمية لإستقطاب الاستثمار الخارجي هي الحوافز الإقتصادية المصاحبة لإقامة منطقة التجارة الحرة، حيث إن رفع الحواجز الجمركية من شأنه أن يخلق أسواقا جديدة وبالتالي فرص استثمار جديدة وهذا ما تتيحه اتفاقية المشاركة الاردنية الأوروبية والاستفادة من مزايا هذا السوق الكبير، رغم أن هذا السوق كان مفتوحا له في السنوات السابقة منذ عام (١٩٧٧) وعدم استفادة الأردن منه بدرجة كبيرة في الفترة السابقة، وبالتالي فإن نجاح منطقة التجارة الحرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي يبقى رهين تدفقات الاستثمار الخارجي المباشر، الذي سيلعب دورا كبيرا لسيرورة إنشاء منطقة التجارة الحرة، فالتدفقات المالية الأجنبية تكون بمثابة المحرك الضروري لتعجيل مسيرة النمو الإقتصادي متفادين بذلك وضع الركود الناتج عن عملية الانفتاح الإقتصادي ومواجهة الأنشطة الداخلية للمنافسة الخارجية، نتيجة انخفاض نفقات الحكومة نتيجة انخفاض ايراداتها وعدم التدخل الحكومي المباشر في الإنتاج، كما أن الاستثمارت الأجنبية ستعوض قصور الموارد المحلية عن تلبية المتطلبات اللازمة لبرامج التنمية في الدولة.

٤-٩-الآثار المحتملة للمشاركة الاردنية الأوروبية على اتجاهات التجارة الخارجية:

إن العلاقات التجارية الاردنية الأوروبية تعود إلى عقود سابقة، قام الأردن من خلالها بالتعامل والاستفادة من المنتجات الأوروبية المصنعة من أجل بناء إقتصاده صناعيا وزراعيا، حيث أن الأردن يستورد من الإتحاد الأوروبي حوالي (٣٥%) من مجمل مستورداته، في حين أنه يصدر إليه حوالي (٥%) من مجمل صادراته،وذلك إن الصادرات الأردنية تعتمد بدرجة كبيرة على عوامل أخرى، حيث أن (٣٥%) من صادرات الأردن تتركز في أسواق عربية مجاورة كالسعودية والعراق والامارات[٢٢]، ثم تليها الهند التي تعد من أكبر الدول المستوردة من الاردن، حيث مثلت صادرات الأردن إلى الهند حوالي (٢٠%) من مجمل الصادرات[٢٣]، ويعود السبب في انخفاض نسبة التصدير إلى الدول الصناعية كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان إلى عوائق فنية متعلقة بالمواصفات والمقاييس المطلوبة من قبل المصدر الأردني لمنتوجاته.

اقام عادل عبدالله[٢٤] بحساب مؤشر انسجام التجارة(Trade Similarity Index) لمجموعة من الدول الاسلامية ومقارنتها مع مؤشرات التجارة الخارجية لبعض الدول الصناعية (الدول الصناعية هي فرنسا والمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وامريكا، أما الدول الاسلامية فهي الأردن والامارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والصومال وسلطنة عمان وقطر والكويت وليبيا ومصر والمغرب واليمن واندونيسيا وماليزيا وباكستان وتركيا) انظر جدول رقم (٤-١٠) و (٤-١١) و (٤-١٢).

ومن خلال حساب المؤشر السابق كانت النتائج التالية:

١- الدول الصناعية التي تمتاز بكبر إقتصادها وتنوع صادراتها لها مؤشر انسجام تجاري مرتفع نسبيا مقارنة مع الدول النامية ذات الاقتصاديات غير المتنوعة من ناحية الصادرات حيث كانت قيمة المؤشر (TS) للدول الصناعية

أعلى من الدول الأخرى كمصدرين حيث كانت قيمة TS للدول الصناعية تقع ما بين (0.4) و(0.5)[٢٥].

٢- معظم الدول الاسلامية كانت قيمة مؤشر انسجام التجارة لها أقل من (0.2) مما يعني انخفاض أو عدم وجود انسجام في التجارة مع الدول الأخرى حيث كانت هذه القيمة للدول كمصدرين مثل تركيا، الكويت، باكستان، السعودية، المغرب، الاردن، الصومال، اليمن والسودان. أما من ناحية الدول كمستوردين فإن هذه الدول هي السعودية، ماليزيا، الكويت، الجزائر، مصر، قطر، الصومال، السودان وليبيا، ويعود السبب في ذلك أن معظم الدول الاسلامية السابقة الذكر تستورد اوتصدر مجموعة منخفضة من السلع مما يخفض من درجة التقاء مع مجموعة كبيرة من السلع.

٣- تعد سوريا والامارات وماليزيا من الدول الاسلامية التي ترتفع فيها نسبة التصدير واعادة التصدير (*Intra - industry trade*). حيث أن هذه الدول تقوم بتصدير كميات كبيرة وتستورد كميات كبيرة من نفس السلع حيث كانت قيمة انسجام التجارة تقع ما بين (0.51) و(0.78)، أما لباقي الدول الاسلامية فقد كانت أقل من (0.2).

٤- تعتبر الدول المتوسطية التي حصلت أو على وشك الحصول على منطقة تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي (تونس، المغرب، الاردن، مصر، الجزائر، وسوريا) من الدول التي تنسجم صادراتها بالمتوسط مع مستوردات الدول الصناعية بشكل أفضل من غيرها.

٥- أن اقامة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية ستسبب الضرر تجاريا لكل من سوريا، اندونيسيا، المغرب، باكستان، تركيا والجزائر وسلطنة عمان وليبيا ومصر نتيجة تحول التجارة عنها لصالح دول الإتحاد الاوروبي.

٦- عند حساب مؤشر انسجام التجارة للدول المتوسطية مقارنة مع كافة الدول الأخرى وجد أن هذا المؤشر منخفض جدا لهذه الدول كمصدرين

ومستوردين ولكن بالمتوسط كانت سوريا وتونس لها أفضلية مقارنةمع بقية الدول المتوسطية في كافة السلع.

٧- من جهة الصادرات، كانت مصر وتونس لها أفضلية وانسجام أفضل من الدول المتوسطية الأخرى مع مستوردات الدول الأخرى منهم في انتاج كافة السلع والقطاعات غير الحساسة، بينما كانت الأردن والمغرب لها أفضلية تقريبية مع الدول الأخرى بالنسبة للقطاعات الحساسة.

٨- من جهة المستوردات، كانت الأردن وسوريا لها أفضلية نسبية في الاستيراد من الدول الأخرى بكافة السلع والقطاعات غير الحساسة، بينما كانت تونس والمغرب لها أفضلية بالنسبة للقطاعات الحساسة.

٩- بالمعدل كانت تونس، الجزائر ومصر أفضل شريك بالتجارة مع الدول الصناعية في كافة السلع بينما كانت الاردن وتونس واحيانا سوريا ومصر أفضل كشريك تجاري مع الدول الاسلامية.

١٠- من جهةالصادرات، كانت كل من مصر، تونس، الجزائر وسوريا صادراتها نسبيا تنسجم مع مستوردات الدول الصناعية والدول الاسلامية بكافة السلع والقطاعات غير الحساسة، أما في القطاعات الحساسة، كانت المغرب، تونس وسوريا صادراتها تنسجم نسبيا مع الدول الصناعية بينما الأردن كانت صادراته نسبيا تنسجم تجاريا مع الدول الاسلامية.

١١- من جهة المستوردات، كانت قيمة مؤشر انسجام التجارة للدول المتوسطية الستة قريبة من بعضها بالتجارة مع الدول الصناعية (تقع ما بين -0.31 0.55) بينما كانت سوريا، الاردن، المغرب لها انسجام أفضل نسبيا مع الدول الاسلامية من الدول المتوسطية الأخرى خاصة بالقطاعات غير الحساسة وكافة السلع.

١٢- كما سبق نلاحظ أن احتمالية حدوث تصدير من الدول المتوسطية بالقطاعات الحساسة أضعف من القطاعات غير الحساسة ما عدا للأردن والمغرب ولكن هذا لا يعني أن ذلك سيؤدي إلى حدوث ضرر من جراء ذلك بل أن الخوف يعود إلى القيود والشروط التي وضعها الإتحاد الأوروبي التي تمنع من التصدير.

مما سبق نلاحظ أن الدول المتوسطية العربية بما فيها الأردن تعاني من ضعف في جانب الصادرات، حيث لوحظ أن مؤشر انسجام التجارة لها منخفض جدا لدرجة أنه يمكن اعتبار أن احتمالية حدوث تجارة مع الإتحاد الأوروبي بشكل خاص صعب واحتمالية زيادة صادرات الأردن إلى دول الإتحاد الأوروبي يكاد يكون مستحيلا وذلك لأن هيكل صادرات الأردن إلى العالم الخارجي يختلف بدرجة كبيرة عن مستوردات دول الإتحاد الأوروبي ولكن صادرات دول الإتحاد الأوروبي المتنوعة والمختلفة تكاد تكون شبيهة لمستوردات الأردن من العالم الخارجي، مما ينعكس سلبا على اقتصاد الاردن، وسيؤدي إلى زيادة المستوردات الاردنية من دول الإتحاد الأوروبي مع حدوث انحراف في التجارة لصالح مصدرين من دول الإتحاد نتيجة التخفيض الجمركي على تلك المستوردات تدريجيا، كما أن احتمالية زيادة الصادرات الاردنية إلى دول الإتحاد سيكون ذلك على حساب التصدير إلى أسواق أخرى عربية اواسلامية، وذلك إذا كانت السلع الاردنية الصناعية منافسة وضمن المقاييس والشروط الأوروبية. كذلك فان الأردن سيلاقي منافسة كبيرة في التصدير للإتحاد الأوروبي من الدول المتوسطية المجاورة التي لها نفس الأفضلية بالتعامل مع الإتحاد الاوروبي.

جدول رقم (٤-١١)

مؤشر انسجام التجارة للدول المتوسطية مع الدول الصناعية في العينة

T_{Sij} لكافة القطاعات				T_{Sij} للقطاعات الحساسة				T_{Sij} للقطاعات غير الحساسة			
مصدر		مستورد		مصدر		مستورد		مصدر		مستورد	
الأردن	٠,٠٢٨	المغرب	٠,٣١٩	الجزائر	٠,١٣١	مصر	٠,٤٣٣	الأردن	٠,٠٢٩	المغرب	٠,٣١٨
المغرب	٠,٠٩٧	سوريا	٠,٣٢٦	مصر	٠,٢٠٧	الجزائر	٠,٤٦٣	المغرب	٠,٠٨٢	سوريا	٠,٣٢٥
الجزائر	٠,٥١٦	مصر	٠,٣٣٣	الأردن	٠,٢٢٩	تونس	٠,٤٧٦	سوريا	٠,٥١٣	مصر	٠,٣٣٢
سوريا	٠,٥٣	الأردن	٠,٣٧٢	سوريا	٠,٢٩٦	سوريا	٠,٤٩٢	تونس	٠,٥٢٥	الأردن	٠,٣٧
تونس	٠,٥٣١	تونس	٠,٣٩١	تونس	٠,٣٦٣	المغرب	٠,٤٩٣	الجزائر	٠,٥٣٣	تونس	٠,٣٩
مصر	٠,٥٤٩	الجزائر	٠,٤٣٥	المغرب	٠,٣٩٣	الأردن	٠,٥٣١	مصر	٠,٥٥	الجزائر	٠,٤٣٣

المصدر: د. عادل عبدالله، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٨.

جدول رقم (٤-١٢)

مؤشر انسجام التجارة للدول المتوسطية مع الدول الاسلامية في العينة

T_{Sij} لكافة القطاعات				T_{Sij} للقطاعات الحساسة				T_{Sij} للقطاعات غير الحساسة			
مصدر		مستورد		مصدر		مستورد		مصدر		مستورد	
المغرب	٠,٠٣٩	الجزائر	٠,٠٤٢	الجزائر	٠,٠٣٩	مصر	٠,٠٧٣	المغرب	٠,٠٣٨	الجزائر	٠,٠٥٣
الاردن	٠,٠٠٥	مصر	٠,٠٥٤	مصر	٠,١٢٢	الجزائر	٠,١٤٦	الاردن	٠,٠٥	مصر	٠,٠٦٢
الجزائر	٠,٢٨٦	تونس	٠,١٧٦	سوريا	٠,١٥٧	الاردن	٠,١٥٢	الجزائر	٠,٢٨٦	تونس	٠,١٦٣
سوريا	٠,٣١٧	المغرب	٠,٣١٧	المغرب	٠,١٧٩	سوريا	٠,١٦٦	سوريا	٠,٣٢	المغرب	٠,٣١٨
تونس	٠,٣٢٣	الأردن	٠,٣٥	تونس	٠,١٨٢	المغرب	٠,١٨٨	تونس	٠,٣٢٨	الاردن	٠,٣٥٥
مصر	٠,٣٣٢	سوريا	٠,٣٥٢	الاردن	٠,٢٣٢	تونس	٠,٢٠٦	مصر	٠,٣٣١	سوريا	٠,٣٥٥

المصدر: د. عادل عبدالله، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٨.

هوامش الفصل الرابع :

1- 1- The New Euro –Mediterranean Economic Area, study written By The Club De Bruxelles, Under The Direction of Noureddine Fridhi & Jean Quatremer, 1996, p. p 14-16.

٢- نفس المصدر السابق.

٣- نفس المصدر السابق.

٤- نفس المصدر السابق.

٥- نفس المصدر السابق.

٦- نفس المصدر السابق.

٧- نفس المصدر السابق.

٨- نفس المصدر السابق.

٩- نفس المصدر السابق.

10- Euro-Mediterranean Bulletin On Short –term Indicators, General Statistics, 1997, p. p 48-51.

١١- اتفاقية الشراكة الأردنية الاوروبية، تقرير شامل عن الوضع الحالي للمفاوضات، وزارة التخطيط، تشرين ثاني، عام ١٩٩٦، ص ص ٤-٩.

١٢- نفس المصدر السابق، ص ٧-٩.

١٣- نفس المصدر السابق، ص ٧-٩.

١٤- نفس المصدر السابق، ص ٨.

١٥- انظر الشاذلي العياري، تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة الاوروبية التونسية، ص (٥-٦٥) من بحوث اقتصادية عربية، العدد الخامس، ١٩٩٦.

١٦- أكرم كرمول، الصناعة الأردنية في ظل اتفاقيات الشراكة الاوروبية وتحرير التجارة الدولية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر غرفة صناعة عمان حول الشراكة الاوروبية الاردنية، عمان، (٢٢/٢٣-٩-١٩٩٧).

١٧- نفس المصدر السابق .

١٨- البنك المركزي الاردني،النشرة الاحصائية الشهرية،١٩٩٧

١٩- تيسير عبد الجابر، اتفاقية المشاركة بين الأردن والاتحاد الاوروبي، ندوة رجال الاعمال الاردنيين حول الشراكة، عمان ٢٤-٢٦/١١/١٩٩٧.-

٢٠- محمد النسور، القطاع الصناعي التصديري في الاردن، المعوقات والاستراتيجيات، مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الاردنية، عمان، ١٩٩٧.

٢١- البنك المركزي الاردني،النشرة الاحصائية الشهرية،١٩٩٧.

٢٢- نفس المصدر السابق.

٢٣- نفس المصدر السابق.

24-Adil Abdalla, The Impact of Euro- Mediterranean Partnership On Trade Intrests Of The OIC Countries, Arab Planing Institute,Kuwait,1998.

وتم حساب المؤشر عن طريق المعادلة التالية:

$$TS_{ij} = X_i M_j / |X_i||M_j|$$

$$= \frac{\sum_n x_{in} m_{jn}}{\sqrt{\sum_n x^2_{in} \sum_n m^2_{jn}}}$$

حيث أن:

TS_{ij}: مؤشر انسجام التجارة للدولة (i) من السلعة (n).

X_{in} : صادرات الدولة (i) من السلعة (n).

M_{jn} : مستوردات الدولة (j) من السلعة (n).

هذا ويأخذ هذا المؤشر قيمة ما بين الصفر والواحد صحيح حيث أن قيمة (صفر) تعني أنه لن يكون هناك تجارة بين الطرفين حيث إن صادرات الدولة الاولى تختلف اختلافا كاملا عن مستوردات الدولة الأخرى.

وكلما ارتفعت هذه القيمة كلما زادت نسبة احتمالية حدوث تجارة بين الدولتين.

٢٥- انظر نفس المصدر السابق، ص ٧-٩.

الفصل الخامس

تقييم القطاع الصناعي الأردني لإتفاقية المشاركة وبنودها

الفصل الخامس

تقييم القطاع الصناعي الأردني لإتفاقية المشاركة وبنودها

٥-١: مقدمة

يشهد العالم ونحن على مشارف نهاية القرن العشرين تحركات اقتصادية على مستوى اقليمي ودولي، متمثل في تشكيل تكتلات اقتصادية ومالية كبيرة في مناطق مختلفة من العالم؛ لا غنى للأردن عن التعامل معها بشكل أو بآخر، كما تعالت الأصوات التي تدعو إلى تحرير التجارة العالمية وإزالة الحواجز الجمركية والتشريعية الماثلة أمامها، من خلال تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO)، والتي تتبنى اتفاقيات توجب تخفيف القيود على التبادل التجاري السلعي والخدمي، وإزالة المعوقات التي تحول دون انسياب التجارة، لا سيما من حيث إزالة كل أنواع الدعم للمنتوجات بمختلف أنواعها.

ولقد أشارت الدراسات الإقتصادية الغربية منذ مطلع السبعينات من هذا القرن إلى وجود علاقة ايجابية بين الحرية التجارية والتقدم الاقتصادي، وأكدت في الثمانينات على علاقة الحرية التجارية بالنمو الإقتصادي بشرط التخصص وفق مبدأ الميزة النسبية[١]، واعتبرت هذه الدراسات أن تحرير التجارة الخارجية هو الأداة الفعالة في تطوير التنافس الدولي للدول النامية، كما اعتقدت أن تباطؤ الدول النامية في تحرير التجارة، سيؤخرها عن اللحاق بالدول المتقدمة[٢]، كما أكد صندوق النقد الدولي في تقريره لعام (١٩٩٢)، أن الدول النامية التي طبقت برامج التصحيح الإقتصادي وتحرير التجارة، قد بدأت بقطف ثمار هذا التحرير[٣]، حيث اعتبر انخفاض معدل الحماية الجمركية هو المقياس الرئيسي للحرية التجارية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أ شارت بعض الدراسات الأخرى إلى أنه لا يوجد دليل على علاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي، فقد اشارت دراسة (Taylor-1991)، أن اتباع الدول النامية لاستراتيجية التحرير التجاري، في ظل الأوضاع غير المستقرة التي تعاني منها معظم الدول النامية، لا يعد عقلانيا، وأن هذه الدول لن تجنى من هذه الاستراتيجية سوى الخسائر واقترح على هذه الدول

استمرار اتباع استراتيجية الإتجاه الداخلي (Inward-Oriented Strategy) إلى أن تتخلص من مشاكلها.(٤)

ورغم تضارب الآراء والدراسات حول التحرير التجاري، فإن البنك الدولي استمر في طرح هذه الاستراتيجية على الدول النامية، وهذا يؤكد إن الغاية الرئيسية للدول المتقدمة من التحرير التجاري هي اقحام البلدان النامية في منظمة التجارة العالمية، وتجهيز هذه الدول لامتصاص الكساد الذي تعيشه اسواق الدول المتقدمة.

وفي ظل هذه المتغيرات إتجه الأردن نحو عولمة اقتصاده، فانتهج برامج التصحيح الإداري والاقتصادي منذ عام (١٩٨٩)، وتقدم بطلب للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية،ووقع اتفاقية شراكة مع الإتحاد الاوروبي، حيث دعا البنك الدولي في تقريره عن الأردن عام (١٩٩٤)، إلى ضرورة تحرير التجارة الخارجيةالاردنية في نهاية برامج التصحيح الاقتصادي، واعتبر التحرير التجاري المحرك الرئيسي لفترة ما بعد التصحيح.(٥)

وقع الأردن مع دول الإتحاد الأوروبي اتفاقية مشاركة، جاءت ضمن توجهات الأردن إلى عولمة اقتصاده، وتوجهات الإتحاد الأوروبي الجديدة نحو الدول المتوسطية غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ولهذه الاتفاقية آثار عدة على الإقتصاد الأردني. وقبل أن نقوم بتحليل وتقييم رأي قطاع الصناعة بالإتفاقية لا بد من ذكر بعض المؤشرات الرئيسة لقطاع الصناعة الأردني.

٥-٢ قطاع الصناعة الأردني:

يعد قطاع الصناعة الأردني أحد الروافد الرئيسة للإقتصاد الأردني والدخل القومي، فقد زادت قيمة انتاجه عام (١٩٩٤) عن (١٧٠٠) مليون دينار ونما بنسبة (٥,١%) عام (١٩٩٦)، وأصبح مصدرا لتشغيل مائة وعشرين الف عامل، وتنوعت منتجاته، وتوفرت معظم خدماته التحتية، وساهم القطاع التحويلي بحوالي (١٧%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام (١٩٩٦)، وبلغ دخل الفرد الأردني الإجمالي (١٦٣٠) دولار لعام (١٩٩٦)، وبلغت الصادرات الصناعية حوالي

(٦٢%) من قيمة إجمالي الصادرات الوطنية لنفس العام،[٦] الا أن هذا القطاع ما زال يعاني من تأثير بعض المشاكل الإقتصادية المزمنة بالرغم من تبني الأردن برامج تصحيح لإقتصاده منذ عام (١٩٨٩) ومن هذه المشاكل، العجز المزمن في الميزان التجاري الذي بلغ حوالي (٥٠%) من الناتج القومي الاجمالي (بواقع ١,٨١ مليار دينار لعام ١٩٩٦) نظرا لمحدودية الأسواق وزيادة المستوردات التي بلغت ثلاثة اضعاف الصادرات،[٧] تدني القيمة المضافة للناتج الصناعي التحويلي بسبب محدودية الموارد والمدخلات، ضعف الانتاجية، ومحدودية الأسواق.

ولقد عملت القطاعات الصناعية في الأردن خلال العقود الماضية في ظروف احمائية، نشأت فيها الصناعة نشأة متواضعة، وبعيدة عن أجواء المنافسة الدولية، الأمر الذي ساهم باعدادها لخدمة السوق المحلي، دون أخذها لمعايير الجودة العالمية.

وتعتبر الصناعة الاستخراجية مثل الفوسفات والبوتاس والأسمدة من أهم الصناعات التصديرية، بالاضافة إلى صناعة الأدوية إلا أن هذه الصادرات تعتمد على أسواق تقليدية ومجاورة في معظمها مما يجعلها عرضة لمخاطر تقلبات هذه الأسواق وخاصة في ضوء التطورات الدولية السريعة والداعية لتحرير التجارة الدولية، والتي يمكن إذا أحسن استغلالها أن تفتح لهذه الصناعة اسواقا جديدة.

ومن المطمئن بعض الشيء أن بعض الصناعات الاردنية تمكنت مؤخرا من الحصول على معايير الجودة العالمية (ISO-9000)، كما أن هناك اقبالا كبيرا من صناعات أخرى نحو ذلك، ويقدر عدد الشركات الاردنية الحاصلة على شهادة (ISO - 9000) حوالي (١١٥) شركة، ومن أهم المعوقات أو المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعة الأردني هي:

١- الخلل الهيكلي في ميزان التجارة الخارجي:

اول هذه المشاكل، وهي تزايد المستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة الداخلة في الانتاج، الأمر الذي يعرض إلى استيراد التضخم (Imported Inflation) من دول المنشأ المصدرة للمواد الخام والسلع الوسيطة،

حيث ارتفعت مستوردات الأردن من المواد الخام والسلع الوسيطة بنسبة (٤٢%) خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٦) من (١,١٦٣) مليون دينار عام (١٩٩٢) إلى (١,٦٥٠) مليون دينار عام (١٩٩٦).

٢- التمويل لأغراض الاستثمار:

إن ارتفاع كلفة الاستثمار تعمل على عكس كل معايير الجدوى لإنشاء المشاريع الاستثمارية، حيث أن الحفاظ على سعر صرف للدينار مقابل الدولار، وإبقاء أسعار الفوائد مرتفعة أدى الىانعكاسات سلبية على الاستثمار في المشاريع الانتاجية. حيث أن ارتفاع سعر الفائدة عند الاقتراض أعاق مؤشر ربحية دراسات جدوى المشاريع لإرتفاع كلفة الاستثمار، ولقد انخفضت اعداد الشركات الصناعية المسجلة من حيث العدد ورأس المال، فمن حيث العدد، انخفضت أعداد الشركات المسجلة من (٨١٣) شركة عام (١٩٩٢) لتصل إلى (٣٠١) شركة علم (١٩٩٦)، أي بمعدل حوالي (٦٢%) خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٦)، أما من حيث رؤوس الأموال للشركات الصناعية المسجلة فقد انخفض من (١٠١) مليون دينار عام (١٩٩٢) إلى (٢٨,٥) مليون دينار عام (١٩٩٦)، أي بمعدل حوالي (٧٢%)، لنفس الفترة السابقة.

٣- معوقات فنية (*Technical*)

يتفشى قطاع الصناعة العديد من المعوقات الفنية ومن أهمها:

أ- عدم توفر العمالة المهنية والمتخصصة.

ب- ارتفاع كلفة الوصول إلى الأسواق الدولية.

ج- ضعف خدمات البنية التحتية (كهرباء، مياه)، التي يحتاجها قطاع الصناعة.

د- صغر السوق الاردني، وبالتالي عدم الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير (*Mass Production*).

هـ-ضعف ثقة الشركات العالمية والمستهلك الأجنبي بالمنتجات الاردنية، وذلك بسبب قلة الشركات التي حصلت على شهادة الايزو (*ISO -9000*) لتوكيد الجودة، وعدم وجود معيار للجودة في باقي الشركات الصناعية.

ولا بد من الإشارة، إلا أنه لا بد من معالجة المعوقات السابقة من أجل تقليص التحديات التي ستواجه هذا القطاع نتيجة لتحرير التجارة، والدخول باتفاقية شراكة مع الإتحاد الاوروبي.

٥-٣ تقييم قطاع الصناعة لإتفاقية المشاركة:

تلعب اتفاقية المشاركة الاردنية الأوروبية دورا بارزا وتحديا كبيرا على الإقتصاد الوطني بشكل عام وقطاع الصناعة بشكل خاص، وخاصة إن الاتفاقية تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين بحلول عام (٢٠١٠)، من خلال إلغاء الرسوم الجمركية من قبل الإتحاد الأوروبي على المنتجات الصناعية الاردنية مباشرة عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وإلغاء الرسوم الجمركية الاردنية على المنتجات السلعية الصناعية الأوروبية المنشأ تدريجيا حتى تصل الصفر عام (٢٠١٠)، مما يترتب على ذلك تحديا كبيرا ومنافسة للصناعات الأردنية، والتخوف من اندثار بعض الصناعات غير التنافسية على المستوى الدولي، مع توقعات زيادة في الصادرات الاردنية نتيجة فتح الاسواق الأوروبية أمام منتجاتها لذلك لا بد من معرفة تقييم القطاع الصناعي للإتفاقية، من خلال التحليل الاحصائي للإستبانة التي تم توزيعها على المنشآت الصناعية الكبرى في الأردن. (تمت عملية تعبئة الاستبيان من خلال المقابلة الشخصية من قبل الباحث لبعض مدراء الشركات الصناعية، ومختصين في الشركات الصناعية في أقسام البحث والتطوير والدراسات).

وتناولت الاستبانة والتحليل اجزاء رئيسة ثلاثة تتعلق بالصادرات الاردنية، والصناعة، والاستثمار في الاردن، انظر جدول رقم (٥-١)، (٥-٢)، (٥-٣)،(٥-٤) وسنتناول في تحليلنا اللاحق الاجزاء الرئيسية الثلاثة:

أ- الصادرات الاردنية:

من أهم الأهداف المتوخاة للإتفاقية هو العمل على زيادة الصادرات الاردنية إلى الخارج، بل إن نجاح الاتفاقية يتوقف على مدى تطور الصادرات الأردنية. ومن خلال التحليل الاحصائي كانت النتائج التالية:

١- تهدف الاتفاقية إلى إقامة منطقة تجارة بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية مدتها اثنى عشر عاما، وذلك من خلال تحرير التجارة عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية لكلا الطرفين عن منتجاتهم، مما يفتح المجال أمام المنتجات الاردنية للدخول إلى الاسواق الأوروبية الكبيرة والواسعة، حيث إن حوالي (٥٨,٢%) من الصناعيين المشمولين بالعينة يعتقدون أن الاتفاقية بشكلها المتفق عليه ستؤدي إلى زيادة الصادرات الاردنية إلى دول الإتحاد الاوروبي، مما ينعكس ايجابا على مستوى الانتاج والتشغيل، وتخفيض العجز التجاري مع الإتحاد الأوروبي بشكل خاص، وقد أظهرت النتائج بأن مستوى الصادرات الاردنية سيرتفع نتيجة الاتفاقية بشكل متوسط (٢,٥) أما أثر الرسوم الجمركية على كمية الصادرات الاردنية إلى الإتحاد الأوروبي فقد أشار حوالي (٦٥,٥%) من الصناعيين المشمولين بالعينة إن إلغاء هذه الرسوم من قبل الإتحاد الأوروبي سيؤدي إلى زيادة الصادرات الاردنية لدول الإتحاد الأوروبي. واظهرت النتائج أيضا ان مستوى زيادة الصادرات إلى الإتحاد الاوروبي ستزداد بشكل متوسط نتيجة الغاء الرسوم الجمركية من قبل الإتحاد الأوروبي (٢,٨٤)، مما يؤثر ايجابا على ميزان المدفوعات الأردني وميزان التجارة الخارجية. كما وجد أن هناك ارتباط قوي بين الاعتقاد السائد من قبل الصناعيين حول زيادة الصادرات الاردنية جراء الاتفاقية وزيادتها جراء تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية من قبل الإتحاد الاوروبي، حيث كان معامل ارتباط بيرسون (٠,٧٠٦) ، ومعامل ارتباط الرتب(٠,٧١) وبمستوى أهمية عال(١٠٠%) ، مما يعزز الاعتقاد السائد بأن الاتفاقية لها آثار ايجابية على الصادرات الأردنية في حالة الغاء الاوروبيين للرسوم الجمركيةعلى السلع الاردنية.

٢- يتوقف تطور الصادرات الاردنية ونموها إلى دول الإتحاد الأوروبي على مدى تقيد قطاع الصناعة (رجل الاعمال الاردني) بالنوعية والمقاييس

والمواصفات الدولية التي تتطلبها الأسواق الأوروبية والالتزام بتحقيق الشروط الخاصة بقواعد المنشأ سواء للسلع المتحصلة كليا أم جزئيا ويعتمد ذلك على قدرة قطاع الصناعة على تلبية نسبة القيمة المضافة في السلعة المصنعة في الأردن لكي تتمتع بالاعفاءات المتفق عليها، وحيث إن الشروط السابقة الذكر تقف معوقا أساسيا امام صادرات الاردن، فقد اشار حوالي (٣٦,٤%) من الصناعيين المشمولين بالعينة بأن إصدار شهادة إثبات المنشأ (*EURO-1*) من قبل المصدر الاردني، ستعمل على عرقلة التصدير إلى دول الإتحاد الاوروبي بشكل متدني (٢,١)، في حين إشار حوالي (٥٤,٥%) من الصناعيين المشمولين بالعينة أن الشروط الخاصة بقواعد المنشأ للسلع المتحصلة كليا (سلع ناشئة بالكامل في الأردن) والتي وضعها الإتحاد الأوروبي كشروط اضافية في الاتفاقية، ستعمل على عرقلة الصادرات الاردنية بشكل متوسط (٢,٨)، أما بالنسبة للشروط الخاصة بقواعد المنشأ المتحصلة جزئيا (اي اجراء المعالجة أو التجهيز الكافي على المنتج) فإن حوالي (٦٠%) من الصناعيين يعتقدون، إن تلك الشروط ستعمل على عرقلة التصدير إلى دول الإتحاد الاوروبي، بشكل متوسط (٢,٨)، وبالتالي عدم الاستفادة من المزايا الممنوحة بالاتفاقية والاستفادة من مزايا السوق الكبير في اوروبا، فقد اشار حوالي (٩٢,٧%) من الصناعيين المشمولين بالعينة بأن نسبة القيمة المضافة للسلعة المصنعة في الاردن المطلوبة من قبل الإتحاد الأوروبي تعد مرتفعة (٣,٨).

٣- إن منح الأردن لتراكم المنشأ مع بعض الدول المجاورة، وذلك من خلال اتفاقات تبادل حرة بينهم سيساهم في تحسين قطاع الصناعة وذلك من خلال رفع نسبة القيمة المضافة على المنتج وبالتالي تحقيق الشروط الخاصة التي يطلبها الاتحاد الاوروبي بالنسبة لصناعة المنتج، وبالتالي سهولة دخوله إلى الأسواق الاوروبية، فقد اشار حوالي (٦١,٨%) من الصناعيين بأن السماح للاردن بتراكم المنشأ مع دول مختارة سيعمل على زيادة الصادرات الاردنية إلى دول الإتحاد الأوروبي بشكل متوسط (٢,٧)، مما ينعكس ايجابا على الإقتصاد من ناحية الانتاج والتشغيل. ولقد عبر حوالي (٧٦,٤%) من العينة عن رغبتهم في الحصول على

المواد الاولية الداخلة في الانتاج من دول اوروبية حيث أظهرت النتائج أن متوسط الرغبة للحصول على مواد أولية من الإتحاد الأوروبي متوسطه (٣,٢) ومن جهة أخرى فقد أشار حوالي (٢٩%) فقط من العينة إلى رغبتهم في استيراد منتجات نهائية من دول الإتحاد الأوروبي بديله ومنافسة للسلع المحلية بمتوسط (١,٤)، ويعود سبب انخفاض هذه النسبة إلى رغبة الصناعيين الاردنيين بحماية الصناعة المحلية وتشجيعها.

٤- يتوقف نجاح هذه الاتفاقية على قدرتها على تحسين كمية الصادرات الاردنية المصدرة إلى الخارج، ولذلك فقد أعتقد حوالي (٦٠%) من الصناعيين المشمولين بالعينة بأن مدى تقيد المنتج الأردني بالاتفاقية والشروط الاضافية عليها ستعمل على زيادة كمية الصادرات الاردنية إلى العالم الخارجي بشكل متوسط (٢,٩) وانحراف معياري (١,٢٧) مما ينعكس ايجابيا على رفاهية الافراد.

٥- يميل الصناعيون في الأردن إلى رفض الشروط الاضافية التي تنص عليها الاتفاقية حيث وجد انه ليس هناك ارتباط بين الاعتقاد السائد من قبل الصناعيين بقبولهم الاتفاقية وتوقعاتهم حول دورها في زيادة مستوى الصادرات الاردنية، وبين الاعتقاد السائد بان الشروط الأخرى مثل اصدار اثبات منشأ (Euro-1)، ونسبة القيمة المضافة سواء للسلع الناشئة بالكامل أو جزئيا داخل الأردن ستعمل على عرقلة الصادرات إلى الخارج. فقد كان معامل ارتباط بيرسون منخفض جدا بين أي مجموعتين (٠,١٦)، (٠,٠١٨)، (٠,٠٤)، على التوالي، ومستويات أهمية مختلفة (٠,٢٤)، (٠,٨٩) ، (٠,٧٧) على التوالي.

من جهة أخرى، وجد ان هناك علاقة نسبيا قوية بين الاعتقاد السائد من قبل الصناعيين بأن الاتفاقية بشكلها ومضمونها الحالي ستعمل على زيادة كمية الصادرات إلى الإتحاد الاوروبي، والاعتقاد السائد بأن زيادة الصادرات إلى العالم الخارجي تأتي جراء تقيد الصناعي الأردني بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية، حيث كان معامل ارتباط بيرسون (٠,٣٩) ، ومعامل ارتباط الرتب (٠,٤١) وبمستوى أهمية مرتفع (٠,٠٠٣).

٦- وجد ان هناك علاقة متوسطة بين الاعتقاد السائد بان الاتفاقية بشكلها الحالي ستعمل على زيادة الصادرات الاردنية، وبين الاعتقاد السائد بان زيادتها ياتي عن طريق السماح للاردن بتراكم المنشأ مع دول مختارة ، حيث كان معامل ارتباط بيرسون (٠,٣٣١) ، ومعامل ارتباط الرتب(٠,٣٣٦) ، وبمستوى أهمية (٠,٠١٢٥) . مما ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد الأردني.

ب- الصناعة الاردنية:

من خلال التحليل الاحصائي الخاص بهذا الجزء، تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- يعتقد (٨٧,٣%) من الصناعيين المشمولين بالعينة يعتقدون بأهمية منطقة التبادل الحر حيث كان مستوى أهمية المنطقة مرتفع (٣,٦٤). أما بالنسبة لاثر الرسوم الجمركية على المستوردات الاردنية من قبل الإتحاد الاوروبي، فقد اشار حوالي (٩٦,٤%) من الصناعيين بأن إلغاء هذه الرسوم سيعمل على منافسة المنتوجات الاردنية بشكل كبير (٤,١) مما يهدد بعض النشاطات الإقتصادية بالاندثار وبالتالي التأثير سلبا على مستوى الانتاج والتشغيل، في حين أشار حوالي (٩٨,٢%) من الصناعيين بضرورة اتخاذ الأردن تدابير استثنائية حمائية (فرض رسوم جمركية) لمدة محدودة، نتيجة تعرض بعض نشاطاتها الانتاجية لمنافسة كبيرة، حيث أن مستوى اهمية تلك التدابير مرتفع.(٤,٢٥) مما يساهم في اعطاء تلك الصناعات بعض الوقت لإعادة تقييم سياساتها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن (٨٣,٦%) من الصناعيين يعتقدون بأن نسبة الرسوم الجمركية الممنوحة للأردن في حالة فرض بعض التدابير الاستثنائية الاحمائية هي مرتفعة (٣,٤٢).

٢- وجد أنه ليس هناك علاقة بين الاعتقاد السائد من قبل الصناعيين حول أهمية وجود منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي على الصناعة الاردنية، وبين إلغاء الرسوم الجمركية الاردنية على المنتجات الاوروبية المنشأ ومنافستها للمنتوجات الاردنية. حيث كان معامل ارتباط بيرسون منخفض جدا (٠,٠٨) ، ومعامل ارتباط الرتب (-٠,٠٤) ، وبمستوى أهمية (٠,٦٥). وذلك

يعني ان الصناعيون يميلون إلى التخلص من الشروط التي تؤدي إلى انخفاض الفوائد المجنية من الاتفاقية، لما لتلك الشروط من آثار سلبية على الإقتصاد بشكل عام وعليهم كأصحاب منشآت بشكل خاص.

٣- إن حوالي (٥٤,٥%) من الصناعيين المشمولين بالدراسة يعتقدون بأن الاتفاقية بشكلها الحالي سوف تحول دون قيام الصناعات الأوروبية بإغراق السوق الاردني، بشكل منخفض (٢,٣٥) مما ينعكس بشكل سلبي على المنتجات المحلية، ومنافستها وبالتالي سلبيا على مستوى الانتاج والتشغيل، في حين يعتقد حوالي (٧٨,٢%) من الصناعيين بأن الاتفاقية ستساعد في السيطرة على التلوث، ومنع تدهور البيئة الصناعية بشكل متوسط (٣,١٦).

٤- أن تطبيق حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية والتوقيع على الاتفاقيات الدولية حول براءات الاختراع له تأثير بالغ على الصناعة الوطنية، فقد أشار حوالي (٨٣,٦%) من الصناعيين المشمولين بالدراسة بأن تطبيق حقوق الملكية وبراءات الاختراع ستساهم في زيادة التكلفة الانتاجية على الصناعة الاردنية بمستوى متوسط (٣,٣٣)، نتيجة محاولة اصحاب المنشآت شراء براءات الاختراع، بالاضافة إلى الانفاق الكبير المرتقب من الشركات الصناعية على البحث والتطوير، مما يؤثر سلبا على الصناعة وذلك بسبب ضعف القدرة التنافسية لتلك الصناعات مقارنة بصناعات مشابهة لها اوروبية، حيث وجد أن هناك ارتباط ضعيف جدا بين الاعتقاد السائد حول أهمية وجود منطقة تبادل حر على الصناعة الاردنية وبين الاعتقاد السائد من قبل الصناعيين حول تطبيق حقوق الملكية وبراءات الاختراع وتاثيرها في زيادة التكلفة الانتاجية الصناعية، فقد كان معامل ارتباط بيرسون (٠,٠٣)، في حين كان معامل ارتباط الرتب (- ٠,٠٨) وبمستوى أهمية (٠,٧٥). حيث أن الصناعيين ايضا يميلون إلى التخلص من كافة الشروط التي تعمل على انخفاض الفوائد المرجوة من الاتفاقية.

٥- إن حوالي (٩٢,٧%) من الصناعيين يعتقدون بأن الاتفاقية ستساهم في تطور مستوى الصناعة الاردنية بشكل كبير (٤,١٣)، وذلك من خلال الزام المنتج الأردني بقواعد الجودة، والمواصفات والمقاييس المعمول بها بدول الاتحاد

الأوروبي، مما ينعكس ايجابا على مستوى الانتاج والتشغيل وبالتالي تحسين القدرة التنافسية على المستوى الدولي والدخول إلى الأسواق العالمية، حيث وجد أن هناك علاقة قوية نسبيا بين الاعتقاد السائد حول أهمية وجود منطقة تجارة حرة بين الطرفين على الصناعة الأردنية وبين الزام المنتج المحلي بتنفيذ الاتفاقية عن طريق الالتزام بالمقاييس والمواصفات العالمية من اجل تطوير قطاع الصناعة ، حيث وجد ان معامل ارتباط بيرسون (٠,٤٦٢) وبمستوى أهمية (٠,٠٣٥). أما بخصوص دور الاتفاقية بنقل التقنية الحديثة والتكنولوجيا بهدف إسراع التقدم الصناعي في الأردن فقد اشار حوالي (٨٧,٣%) من الصناعيين بأن الاتفاقية تعمل على نقل التقنية الحديثة إلى الأردن بهدف تكييف وتطوير قطاع الصناعة بشكل كبير (٣,٥٥)، مما ينعكس ايجابيا على مستوى الانتاج والتطور الصناعي وبالتالي التخفيض من التكلفة الانتاجية للمنتوجات لتصبح منافسة على المستوى الاقليمي والدولي، حيث وجد أن هناك ارتباط متوسط بين الاعتقاد السائد باهمية وجود منطقة تجارة حرة على الصناعة الاردنية والاعتقاد السائد بضرورة نقل التكنولوجيا والتقنية الحديثة من الإتحاد الأوروبي إلى الأردن بهدف تطوير قطاع الصناعة، حيث كان معامل ارتباط بيرسون(٠,٣٣) ومعامل ارتباط الرتب (٠,٢٩)، وبمستوى أهمية (٠,٠١٤) .

٦- تهدف الاتفاقية إلى رفع كافة أنواع الحماية المُقدمة من قبل الدولة إلى قطاع الصناعة، حيث اشار حوالي (٩٢,٧%) من الصناعيين المشمولين بالعينة، أن منع رد الرسوم على السلع ذات الادخال المؤقت سيؤثر على الصناعة الأردنية بشكل كبير (٣,٦٧)، وسيؤثر ذلك سلبا على الصناعة، بسبب ارتفاع الكلفة الانتاجية بحوالي (٢٠%). أما بخصوص تواجد مؤسسات اوروبية داخل السوق الأردني فقد اشار حوالي (٩٠,٩) من الصناعيين إن تلك الشركات ستعمل على منافسة المؤسسات الاردنية بشكل كبير (٣,٧٨)، مما ينعكس سلبيا على مستوى الانتاج والتشغيل. من جهة أخرى، فان حوالي (٩٤,٥%) من الصناعيين يعتقدون أن السماح للشركات الأوروبية بدخول السوق الأردني سيعمل أيضا على منافسة المؤسسات الحكومية الاحتكارية ذات الطبيعة التجارية بشكل كبير (٣,٦٧)، مما

يهدد تلك الشركات ويسبب لها الخسارة والخروج من السوق، وبالتالي التأثير سلبا على الاقتصاد، وحدوث تبعية اقتصادية وانتاجية لصالح مواطني الدول الاوروبية، كما أن حوالي (٩٦,٤%) من الصناعيين يعتقدون أن تحرير العطـــاءات العامـــة سيؤثر على المقاول المحلي ومنافسته في حصوله على تلك العطاءات المطروحـــة بشكل كبير (٣,٩٣)، وبالتالي خروج بعض المقاولين غير الكفوئين مـــن دائـــرة المنافسة وبالتالي زيادة نسبة البطالة.

٧-وجد أن هناك علاقة سلبية منخفضة بيـــن الاعتقـــاد السـائد مـــن قبـــل الصناعيين حول أهمية وجود منطقة تبادل حر على الصناعـــة الأردنيـــة وبيـــن الاعتقاد السائد بان السماح بقيام شركات اوروبية داخل الأردن سيعمل على منافسة الشركات الاردنية، حيث كان معامل ارتباط بيرسون (-٠,١٤) ومعامل ارتبـــاط الرتب (-٠,٠٨) وبمستوى أهمية (٠,٣١).

٨- يعتقد حوالي (٨٠%) من الصناعيين المشمولين بالدراسة بأن الفـــترات الممنوحة للأردن في الاتفاقية لتخفيض رسومه الجمركية متوسطة (٣,١٨). وهـذا يدل على تخوف الصناعيين من رفع الرسوم الجمركية مباشرة وذلك بسبب نشـوء معظم الصناعات الاردنية ضمن أجواء احمائية جمركية مرتفعة، وبالتـــالي فـــان إلغاء الرسوم الجمركية على المستوردات الأوروبية سيعمل على منافسة الصناعـــة المحلية، لذلك فان الصناعيين يرغبون بفترة انتقالية يتم فيـــها تخفيـــض الرســـوم الجمركية تدريجيا.

ج - الاستثمار الأجنبي والمحلي:

تهدف الاتفاقية إلى تحسين اقتصاديات الأطراف المندمجة، وتقليل التفـــاوت بينهما، ويعد حجم الاستثمار الاجنبي الموجود في الأردن وقدرة هذه الاتفاقية فـــي جذب الاستثمارات، من أهم العناصر الرئيسية في تقييم هذه الاتفاقية مستقبلا، ومن خلال تقييم قطاع الصناعة للاتفاقية كانت النتائج التالية:

١- إن حوالي (٥٦,٤%) من الصناعيين المشمولين بالدراسة يعتقدون بـــأن الاتفاقية بوضعها وشكلها المتفق عليه، ستعمل على هروب رأس المال الأردنـــي إلى الخارج بشكل متوسط (٢,٧٦)، مما يؤثر سلبا على المستوى الإقتصادي مـــن

حيث الانتاج والتشغيل في حين أشار حوالي (٨١,٨%) بأن الاتفاقية ستعمل على جذب الاستثمارات الأوروبية إلى الأردن بشكل متوسط (٣,٣١)، مما يؤثر ايجابيا على مستوى الانتاج والتشغيل، ولكن زيادة حجم الاستثمار الاجنبي بالدرجة الاولى يعتمد على بيئة الاستثمار الحالية في الاردن، حيث أن حوالي (٥٨,٢%) من الصناعيين يعتقدون أن بيئة الاستثمار الحالية في الأردن ستساهم في جذب الاستثمارات الأوروبية إلى الأردن بشكل منخفض (٢,٥٣). وذلك بسبب وجود بعض أنواع الروتين في الاجراءات الرسمية، وارتفاع كلفة الاستثمار في الأردن من أسعار فائدة وخدمات أخرى مثل الكهرباء والمياه والهاتف والنقل، ولا بد من الاشارة أن الصناعيين يعتقدون أن الاتفاقية ستعمل على جذب الاستثمارات الأوروبية إلى الأردن بهدف الاستثمار في القطاع المالي (البنوك والتأمين)، مما سيعرض الشركات الاردنية في هذا المجال لمنافسة كبيرة، قد تسبب باندثار وخروج بعض المؤسسات من السوق المحلي.

في حين أشار حوالي (٨٣,٦%) من الصناعيين المشمولين بالعينة بإن الاتفاقية بوضعها الحالي ستعمل على اقامة مشاريع مشتركة بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي بشكل متوسط (٣,٣٥)، مما سيساهم ايجابيا على الصناعة الاردنية وبالتالي على مستوى الانتاج والتشغيل.

٢- وجد إن هناك علاقة سلبية بين الاعتقاد السائد بأن بيئة الاستثمار الحالية في الأردن ستعمل على جذب الاستثمار الأوروبي إلى الأردن وبين الاعتقاد بأن الاتفاقية ستعمل على هروب رأس المال الأردني حيث كان معامل ارتباط بيرسون(-٠,١٢٩) ومعامل ارتباط الرتب (-٠,١٣٢) وبمستوى أهمية (٠,٣٤) . في حين وجد أن هناك علاقة نسبيا قوية بين الاعتقاد السائد بأن بيئة الاستثمار الحالية في الأردن ستساهم في جذب الاستثمار الأوروبي إلى الأردن وبين الاعتقاد السائد بأن الاتفاقية ستساهم في جذب الاستثمار الاوروبي،حيث كان معامل ارتباط بيرسون(٠,٤٧٣)، ومعامل ارتباط الرتب (٠,٤٧٤)،وبمستوى أهمية (٠,٠٠٠٢).حيث يتخوف الصناعيون من قدرة كل من الاتفاقية وبيئة الاستثمار في الأردن على جذب الاستثمارات الاوربية إلى الاردن.

٣- يعتقد حوالي (٨٥,٥%) من الصناعيين في العينة، بأن النسبة الممنوحة للشركات الأوروبية للاستثمار في الشركات الاردنية (٥٠%) هي متوسطه (٣,٤٢) في حين اشار حوالي (٤٧,٣%) من الصناعيين أن قيمة الاستثمار الاجنبي (غير الاردني) المحددة من قبل الحكومة الاردنية بأن لا تقل عن (٥٠,٠٠٠) دينار في أي مشروع في الأردن هي منخفضة (٢,٤٤)، حيث يميل الصناعيون إلى رفع هذه النسبة لقيام شركات كبرى سواء منفردة أو بتمويل مشترك بين الأردن والاتحاد الأوروبي وبالتالي ينعكس ايجابيا على مستوى الانتاج والتشغيل.

وأخيرا، ومن خلال النتائج السابقة نلاحظ أن الصناعي الأردني يميل إلى تعظيم الفوائد المجنية من الاتفاقية في حالة تحققها، وبنفس الوقت تقليل التكاليف أو التخلص من كل المعيقات الممكنة.

جدول رقم (٥-١)

التكرارات والوسط الحسابي لمتغيرات الاستبانة

المتغير	كبير جدا (٥)	كبير (٤)	متوسط (٣)	منخفض (٢)	منخفض جدا (١)	لايوجد اثر صفر	الوسط الحسابي **	نسبة التكرارات الايجابية%*
اثر الاتفاقية على زيادة الصادرات الأردنية.	١	١٣	١٨	١٠	٥	٨	٢,٥	٥٨,٢
اثر الغاء الرسوم الجمركية على السلع الأردنية من قبل دول الاتحاد الاوروبي على زيادة الصادرات الأردنية	٤	١٨	١٤	٨	٦	٥	٢,٨٤	٦٥,٥
اثر اصدار شهادة منشأ من قبل المنتج الأردني على عرقلة الصادرات.	٣	٩	٨	٢٠	٥	١٠	٢,١	٣٦,٤
اثر الشروط الخاصة بقواعد المنشأ للسلع المتحصلة كليا على عرقلة الصادرات.	٦	١٥	٩	١٦	٧	٢	٢,٨٤	٥٤,٥
اثر الشروط الخاصة بقواعد المنشأ للسلع المتحصلة جزئيا على عرقلة الصادرات.	٥	١١	١٧	١٥	٤	٣	٢,٨	٦٠
اثر مبدأ المنشأ التراكمي الممنوح للاردن على زيادة الصادرات.	٢	٨	٢٤	١٣	٦	٢	٢,٧	٦١,٨
اثر تقيد الأردن بتطبيق بنود الاتفاقية على زيادة الصادرات	٣	٢١	٩	١٣	٨	١	٢,٩	٦٠
نوع الاعداد والمعالجة المطلوبة للمنتج قبل تصديره.	١١	٢٢	١٨	٤	-	-	٣,٨	٩٢,٧
مدى الرغبة في استيراد مواد اولية داخلة في الانتاج من اوروبا.	٥	٢٦	١١	٤	٣	٦	٣,٢	٧٦,٤
مدى الرغبة في استيراد سلع مماثلة ومنافسة للسلع المحلية من اوروبا.	-	٧	٩	١٠	٣	٢٦	١,٤	٢٩,١

مدى أهمية وجود منطقة تجارة حرة على الصناعة الأردنية.	٩	٢٤	١٥	٧	–	–	٣,٦٤	٨٧,٣
اثر الالغاء التدريجي للرسوم الجمركية على المستوردات من اوروبا على ملائمة الصناعة الأردنية.	١٦	٣١	٦	١	–	١	٤,١	٩٦,٤
مدى أهمية التدابير الاستثنائية للمنتج الأردني.	٢٣	٢٤	٧	١	–	–	٤,٢٥	٩٨,٢
نسبة الرسوم في حالة فرض التدابير الاستثنائية.	١	١٢	٣٣	٩	–	–	٣,٤٢	٨٣,٦
دور الاتفاقية في منع الصناعات الاوروبية باغراق السوق الأردنية.	١	١٣	١٦	١٢	–	١٣	٢,٣٥	٥٤,٥
اثر تطبيق حقوق الملكية على زيادة التكلفة الانتاجية الصناعية.	٦	١٩	٢١	٦	٢	١	٣,٣٣	٨٣,٦
تقيد المنتج الأردني بالمقاييس الاوروبية يعمل على تطوير الصناعة.	٢٢	٢٤	٥	٣	–	١	٤,١٣	٩٢,٧
اثر منع رد المكوس على المنتجات ذات الادخال المؤقت على الصناعة الأردنية.	٩	٢٥	١٧	٣	–	١	٣,٦٧	٩٢,٧
اثر نقل التكنولوجيا نتيجة الاتفاقية في تطور الصناعة.	٥	٢٩	١٤	٥	٢	–	٣,٥٥	٨٧,٣
تساهم الاتفاقية في منع تدهور البيئة الصناعية.	٣	٢٥	١٥	٧	–	٥	٣,١٦	٧٨,٢
تعمل الاتفاقية على هروب راس المال الأردني إلى الخارج.	٥	١٣	١٣	١٨	–	٦	٢,٧٦	٥٦,٤
مدى دور الاتفاقية في جذب الاستثمار الاوروبي إلى الأردن.	١	٢٩	١٥	٨	–	٢	٣,٣١	٨١,٨

تعمل بيئة الاستثمار الحالية في الأردن على جذب الاستثمارات الاجنبية.	2	11	19	14	-	9	2.53	58.2
مدى دور الاتفاقية في نشـــوء مشاريع مشتركة.	2	17	27	7	1	1	3.35	83.6
النسبة المملوحـــة للشـركات الاوروبيـــة للاســتثمار فـــي الشركات الأردنية	7	17	23	8	-	-	3.42	85.5
قيمة الاستثمار الاجنبـــي فـــي المشاريع الانتاجية فـــي الأردن بان لاتقل عـــن (50.000) دينار	-	5	21	22	7	-	2.44	47.3
اثر الســـماح بقيـــام شـركات اوروبيـــة فـــي الأردن علـــى منافسة الشركات المحلية.	11	26	15	2	-	1	3.78	94.5
اثر الســـماح بقيـــام شـركات اوروبيـــة فـــي الأردن علـــى منافسة المؤسسات الحكوميـــة الاحتكارية.	11	20	19	5	-	-	3.67	90.9
اثـــر التحريـــر التدريجـــي للعطاءات العامة على المقـاول المحلي.	14	26	13	1	1	-	3.93	96.4

المصدر: تم اعداده من قبل الباحث.

* نسبة التكرارات الايجابية هي عبارة عن نسبة مجموع التكرارات التي تشمل متوســـط + كبـير + كبير جدا

** الوسط الحسابي عبارة عن وسط حسابي توافقي (مرجح)، أي عبارة عن مستوى كمي يعبر عـــن متوسط رأي الصناعيين

الوسط الحسابي يساوي مجموع (التكرار × قيمة الاختيار/ مجمل العينة) على سبيل المثال:

الوسط الحسابي للمتغير الأول يساوي (5×1) + (4×13) + (3×18) + (2×10) + (1×5)

+ (0×8) / 55 = 2.5

جدول رقم (٥-٢)

معامل ارتباط بيرسون والرتب ومستوى الاهمية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

المتغير المستقل	المتغير التابع ، اثر الاتفاقية على زيادة الصادرات الأردنية.		
	معامل ارتباط بيرسون	معامل ارتباط الرتب (سبيرمان)	مستوى الاهمية
اثر الغاء الرسوم الجمركية على السلع الأردنية من قبل دول الاتحاد الاوروبي على زيادة الصادرات الأردنية	٠,٧٠٦	٠,٧١	٠,٠٠
اثر اصدار شهادة منشأ من قبل المنتج الأردني على عرقلة الصادرات.	٠,١٦	٠,١٠	٠,٢٤
اثر الشروط الخاصة بقواعد المنشأ للسلع المتحصلة كليا على عرقلة الصادرات.	٠,٠١٨	-٠,٠٢٧	٠,٨٩٠
اثر الشروط الخاصة بقواعد المنشأ للسلع المتحصلة جزئيا على عرقلة الصادرات.	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٧٧
اثر مبدأ المنشأ التراكمي الممنوح للاردن على زيادة الصادرات.	٠,٣٣	٠,٣٣٦	٠,٠١٢٥
اثر تقيد الأردن بتنفيذ بنود الاتفاقية على زيادة الصادرات	٠,٣٩	٠,٤١	٠,٠٠٣

المصدر : تم اعداده من قبل الباحث

جدول رقم (٥-٣)

معامل ارتباط بيرسون والرتب ومستوى الاهمية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

المتغير المستقل	المتغير التابع مدى اهمية وجود منطقة تجارة حرة على الصناعة الأردنية.		
	معامل ارتباط بيرسون	معامل ارتباط الرتب (سبيرمان)	مستوى الاهمية
اثر الالغاء التدريجي للرسوم الجمركية على المستوردات من اوروبا على منافسة الصناعة الأردنية.	٠,٠٨	-٠,٠٤	٠,٦٥
مدى أهمية التدابير الاستثنائية للمنتج الأردني.	٠,٠٠٢٥	٠,٠٣٧	٠,٨٥
نسبة الرسوم في حالة فرض التدابير الاستثنائية.	٠,١٣	٠,١١١	٠,٣٧
دور الاتفاقية في منع الصناعات الاوروبية باغراق السوق الأردنية.	٠,٠٦٦	٠,٠٧	٠,٠٦٢
اثر تطبيق حقوق الملكية على زيادة التكلفة الانتاجية الصناعية.	٠,٠٣	-٠,٠٨	٠,٧٥
تقيد المنتج الأردني بالمقاييس الاوروبية يعمل على تطوير الصناعة.	٠,٤٦٢	٠,٤٨٢	٠,٠٣٥
اثر منع رد المكوس على المنتجات ذات الادخال المؤقت على الصناعة الأردنية.	٠,٠٣٣	-٠,٠٤٦	٠,٧٧
اثر نقل التكنولوجيا نتيجة الاتفاقية في تطور الصناعة.	٠,٣٣	٠,٢٩	٠,٠١٤
تساهم الاتفاقية في منع تدهور البيئة الصناعية.	٠,١٨	٠,١٢	٠,٢٣
اثر السماح بقيام شركات اوروبية في الأردن على منافسة الشركات المحلية.	-٠,١٤	-٠,٠٨	٠,٣١
اثر السماح بقيام شركات اوروبية في الأردن على منافسة المؤسسات الحكومية الاحتكارية.	-٠,٠٥٧	-٠,٠٦٦	٠,٦٤
اثر التحرير التدريجي للعطاءات العامة على المقاول المحلي.	-٠,١١	-٠,١٤	٠,٣٧

المصدر : تم اعداده من قبل الباحث

هوامش الفصل الخامس:

1- a - Bela, Balassa, (1985),"Export Policy Choices and Economic Growth in Developing Countries After the 1973 Oil Shock," Journal of Development Economics, May /June, 1985, p p 23-35.

b- Jeffrey, D. Sachs, Trade and Exchange Rate Policies in Growth-oriented Adjustment Programs, Washington, D C, IMF, 1987.

2- Beanard, Hoekman and Simeon, Diankov,"Catching up with Eastern Europe? The European Union's Mediterranean Free Trade Initiative", Economic Research Forum, working paper 9612, p 1.

3- IMF Bulletin, 28, sep. 1992. p. 275.

4- Lance, Taylor,"Economic Openness Problems to The Century End, In Econmic Liberalization: No Panacea, E.d: tariff Banuri, Oxford and Ny: Oxford Un. press Clarendon press, 1991, p. 119-141.

5- The World Bank, "Jordan-Consolidating Economic Adjustment and Establishing The Base For Sustainable Growth,Washington D.c Dec. 30, 1993, p. 54.

٦- البنك المركزي، النشرة الاحصائية الشهرية، ١٩٩٧.

٧- نفس المصدر السابق.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

٦-١ النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- تأتي اتفاقية المشاركة الاردنية الأوروبية في الوقت الذي يتبنى فيه الأردن فلسفة اقتصادية تعمل على عولمة وتحرير الإقتصاد من المعوقات الداخلية والخارجية ، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة دورة في ممارسة مختلف النشاطات الإقتصادية ومنافسة دول المنطقة في جذب الاستثمارات الاجنبية إلى الاردن، ونقل التكنولوجيا الصناعية من أجل نمو قطاع الصناعة، وبالتالي نمو قطاع التجارة الخارجية والدخل القومي.

٢- تأتي اتفاقية المشاركة الاردنية الاوروبية ضمن توجهات البلدان الىتكوين تجمعات اقتصادية تكاملية للاستفادة من مزايا التكامل، كالتخصص في الانتاج، والانتاج الوفير الكبير، وزيادة مقدرة الدول التنافسية في الأسواق العالمية من أجل زيادة حصتها في الانتاج العالمي.

٣- تختلف اتفاقيات المشاركة المتوسطية الأوروبية والاتفاقيات الاخرى، كقيام منطقة تبادل حر بين امريكا وكندا من جهة والمكسيك من جهة أخرى، في توجهاتها نحو قيام مثل هذه المناطق عن الصيغة التقليدية في التكامل الإقتصادي، حيث أن هذه الصيغة الجديدة تدعو إلى التفاف مجموعة دول ناميه حول دول متقدمة مختلفة النمو الإقتصادي، وتحول دون انتقال عنصر العمل كما تعمل على ابراز دور القطاع الخاص وشركات عابرة القارات في الدعوة إلى تلك التجمعات.

٤- إن اتفاقيات التعاون الثنائي المبرمة بين دول الإتحاد الأوروبي من جهةوالدول المتوسطية من جهة الأخرى في السبعينات، لم تحقق ما كانت تصبوا إليه من تحقيق وتعزيز التنمية في البلدان المتوسطية، حيث أن المساعدات المالية

كانت موجهة، وبالنسبة لقطاع التجارة فان التوسع في التجارة مع دول الإتحاد الأوروبي لهذه الدول كان على حساب الدول الأخرى.

٥- تهدف اتفاقيات المشاركة الأوروبية المتوسطية الجديدة إلى اقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين تدريجيا بحلول عام (٢٠١٠) وتتشابه الاتفاقيات المبرمة مع بعضها البعض في ذلك، ولكنها تختلف من دولة إلى أخرى متوسطية فيما عدا بعض التفاصيل الفنية وقوائم السلع الملحقة بها وبعض الامتيازات لبعض الدول في مجال السلع الزراعية.

٦- إن الاتفاقيات الجديدة لا تبدو قادرة علىتحقيق كسب حقيقي للدول المتوسطية، وبالتالي تتناقض مع الهدف المحوري للاتحاد الأوروبي من قيامها وهو إيقاف تيار الهجرةاليه وتحقيق الأمن والاستقرار في حوض المتوسط.

٧- إن الاتفاقية الموقعة بين الأردن والاتحاد الأوروبي عام(١٩٧٧) التي كانت تهدف إلى زيادة حجم التجارة بين بلدان السوق الاوروبية والاردن، ودعم الصادرات الاردنية الىبلدان هذه السوق، لم تحقق النتيجة المرجوة منها من هذه الناحية، حيث أن الأردن يمثل حوالي (٠,١%) من تجارة السوق الاوروبي، في حين أن الإتحاد الأوروبي يمثل حوالي (٣١%) من تجارة الأردن الخارجية.

٨- إن دخول اتفاقية المشاركة الاردنية الأوروبية حيز التنفيذ يرتب على الإقتصاد الأردني الكثير من المعوقات والقضايا، حيث أن رفع الحماية الجمركية على مستورداته من دول الإتحاد الأوروبي سيعمل على خفض ايرادات الحكومة، ومنافسة قطاع الصناعة.

٩- تختلف اتفاقية المشاركة عن اتفاقية التعاون الإقتصادي بين الأردن ودول الإتحاد الاوروبي، من حيث أنها أكبر شمولا، حيث أنها تشتمل على جميع العلاقات بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي بما ذلك الحوار السياسي، وتحقيق منطقة تجارة حرة والاستثمار والخدمات ومختلف مجالات التعاون الإقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي هذا بالاضافة أن المزايا التجارية الممنوحة لم تعد تقدم من طرف واحد وهو الإتحاد الأوروبي، بل من كلا الطرفين.

١٠- تتناسب اتفاقية المشاركة مع اتفاقيات الجات، ولو أنها مقتصرة على علاقات بين الأردن مع دول الإتحاد الاوروبي، ويظهر هذا التوافق في التزام الأردن بتحرير تجارته، وتطبيق حقوق الملكية الفكرية وتحرير قطاع الخدمات ومعالجة سياسات الإغراق.

١١- إن إلغاء الحماية الجمركية من قبل الأردن من شأنه أن يخلق تميزا لصالح الإتحاد الأوروبي، قد يكون قائم على قدرة غير تنافسية للاتحاد الأوروبي مقارنة مع بقية بلدان العالم، وبالتالي حدوث تحويل في التجارة لصالح دول الإتحاد الأوروبي.

١٢- أن إلغاء الحماية الجمركية يهدد النشاطات الإقتصادية غير التنافسية بالاندثار وبالتالي حدوث توتر في سوق العمل، نتيجة مواجهة منتجات تلك النشاطات لمنافسة من قبل المنتوجات الأوروبية.

١٣- انخفاض في النفقات العامة للحكومة نتيجة انخفاض في ايراداتها الجمركية نتيجة إلغاء الرسوم على السلع المستوردة من الإتحاد الأوروبي تدريجيا.

١٤- تعاني الدول العربية المتوسطية ومنها الأردن من ضعف في جانب الصادرات نتيجة انخفاض مؤشر انسجام التجارة لها مقارنة مع الدول الصناعية الاوروبية، مما يعني انخفاض احتماليه زيادة صادراتها إلى دول الإتحاد الأوروبي.

١٥- سيلاقي الأردن منافسة شديدة لزيادة صادراته إلى دول الإتحاد الأوروبي من الدول المتوسطية المجاورة التي لها نفس الأفضلية بالتعامل، بالاضافة إلى منافسة شديدة من دول شرق ووسط اوروبا.

١٦- هناك عددا من المنتجات الزراعية التي تتوفر لها فرصة لزيادة الصادرات الاردنية منها إلى الأسواق الأوروبية، بالرغم من المنافسة الشديدة في هذه الأسواق، مثل العنب والشمام والفراولة والفاصوليا والفلفل، كما منحت الاتفاقية الأردن اعفاءات وامتيازات جمركية أو كمية خلال فترات معينة لعدد من المحاصيل يتوقع أن تساعد الأردن على زيادة صادراته منها مثل رب البندورة وازهار القطف.

١٧- أن نجاح قيام منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي يبقى رهين تدفقات الاستثمار الخارجي، التي ستلعب دورا كبيرا في سيرورة هذه المنطقة، حيث ستكون هذه التدفقات بمثابة المحرك الضروري لتعجيل مسيرة النمو الاقتصادي.

١٨- إن قيام منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الاوروبي، يعني خلق اسواق جديدة واسعة للاردن وبالتالي فرص استثمار جديدة، وذلك من خلال الاستفادة من مزايا هذا السوق الكبير كفرص تصديرية له.

١٩- يعاني قطاع الصناعة الأردني من العديد من المعوقات اعاقت مسيرته التنموية، منها زيادة المستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة الداخلة في الانتاج، وارتفاع كلفة الاستثمار، وضعف ثقة المستهلك الاجنبي بالمنتجات الاردنية؛ نتيجة قلة الشركات الاردنية التي حصلت على شهادة الايزو، بالاضافة إلى قيام وعمل المنشآت الصناعية الاردنية في ظروف احمائية بعيدة عن المنافسة الدولية، الأمر الذي ساهم بتوضيبها لخدمة السوق المحلي، دون أخذها لمعايير الجودة العالمية.

٢٠- يميل الصناعيون في الأردن إلى رفض الشروط الاضافية التي تنص عليها اتفاقية المشاركة بين الأردن والاتحاد الأوروبي.

٢١- يتوقع الصناعيون أن هذه الاتفاقية تعمل على زيادة الصادرات الاردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي، كما أن تنفيذ بنود هذه الاتفاقية سيعمل على زيادة الصادرات الاردنية إلى الخارج وبالتالي تخفيض العجز في الميزان التجاري مما لها آثار محمودة على الانتاج والتشغيل.

٢٢- يميل الصناعي الاردني إلى تعظيم الفوائد المجنية من الاتفاقية في حالة تحققها وبنفس الوقت تقليل أو التخلص من التكاليف أو المعيقات الممكنة.

٢٣- يرى الصناعيون أن إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات الاردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي من قبل دول الإتحاد سيعمل على زيادة الصادرات إلى دول الاتحاد، وذلك يعتمد على مدى تقيد المصدر الأردني بالمواصفات والمقاييس المطلوبة من قبل دول الاتحاد.

٢٤- يتخوف الصناعيون من الاتفاقية بسبب منافسة المنتوجات الأوروبيـــة إلى المنتجات الاردنية، حيث يميل الصناعيون إلى ضرورة اخذ الأردن ببعـــض التدابير الاستثنائية في حالة ضرر الصناعة المحلية نتيجة المنافسة الأوروبية.

٢٥- يرى الصناعيون أن بيئة الاستثمار الحالية في الأردن غـــير مناســبة لجذب الاستثمارات الأوروبية التي ستعتمد عليها نجاح الاتفاقية أو فشلها.

٢٦- أن اتفاقية المشاركة لا تبدو قادرة على تحقيق كسب حقيقي للاردن في الأمد القصير، ولكن لا بد من إعطاء هذه الاتفاقية الفرصـــة لاســتيعاب آثارهــا ومواجهة متطلباتها.

٦-٢ التوصيات:

نتيجة للتخوف من الآثار السلبية للاتفاقية على الإقتصاد الأردني من خلال التأثير السلبي علىالتجارة الخارجية وقطاع الصناعة، وانخفاض ايرادات الحكومة فإن الباحث يوصي بما يلي:

١- طرح برنامج متكامل الأبعاد لتطوير الصادرات الوطنية يهدف إلى اصلاح العجز المزمن في الميزان التجاري، واصلاح ميزان المدفوعات من خلال:

أ- تحسين كفاءة الإنتاج وجودته، من خلال تطوير نظام المواصفات والمقاييس، ومساعدة المنشآت الصناعية في الحصول على شهادة توكيد الجودة (الايزو)، وتطوير المنتوجات من خلال تشجيع عمليات البحث العلمي والاختراع من قبل المنشآت الصناعية.

ب- تحفيز وتطوير الاستثمارات المحلية والاجنبية، من خلال خلق البيئة الاستثمارية والقانونية المناسبة.

ج- تخفيض تكلفة المنشأة، وذلك من خلال اصلاح النظام الجمركي، وتطوير نظام المناطق الحرة لما لها من دور في تخفيض التكاليف الانتاجية وتشجيع الصناعات التصديرية.

٢- تعزيز الموارد الذاتية للمنشآت الصناعية والمالية، وتكوين وحدات كبيرة من خلال عمليات اندماج بين المنشآت.

٣- تكييف البرامج الانتاجية للمحاصيل الزراعية في الأردن بما يتناسب مع احتياجات اسواق الإتحاد الاوروبي، وفترات الاعفاءات الجمركية الممنوحة للاردن.

٤- العمل على تحسين نوعية الصادرات الاردنية وتطوير أساليب تعبئتها لتعزيز قدرتها التنافسية على مثيلاتها من الدول المنافسة في حوض المتوسط.

٥- دراسة كل صناعة على حده، ومعرفة آثار هذا الانفتاح الإقتصادي عليها، ومعرفة المعوقات، ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة، وخاصة أن الصناعة الاردنية ما يزال أمامها الوقت الكافي لتحسين قدرتها التنافسية، حيث أن إلغاء

الرسوم على السلع المنافسة لن يأتي قبل ستة سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

٦- الحصول على معونات مالية من الإتحاد الأوروبي بغية تعويض النقص في ايرادات الجمارك.

٧- مساعدة الشركات والصناعات ومنظمات الأعمال لإعادة هيكلة أعمالها والتكيف مع الظروف المستجدة من خلال توفير الكفاءات العاملة والتكنولوجيا الحديثة، وبما يرفع سوية أدائها وتحسين قدراتها التنافسية والتصديرية.

٨- الاستفادة من المساعدات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي للقطاع الخاص، وذلك بالتقيد بالنوعية والمقاييس التي تتطلبها الأسواق الاوروبية.

٩- التحرك الفوري للقطاع الخاص لتأسيس قنوات للتوزيع في الأسواق الاوروبية والترويج للمنتجات الاردنية في تلك الأسواق.

١٠- العمل على زيادة القيمة المضافة للسلع الاردنية المصنعة عن طريق التكامل محليا وعربيا، وتراكم المنشأ بين الأردن والدول المجاورة، لكي تتمتع السلع الاردنية بالاعفاءات المتاحة.

١١- عقد اتفاقيات مشاركة مع الأوروبين في مجالات الاستثمار وخاصة انتاج النسيج والألبسة والصناعات ذات العمالة الكثيفة بهدف الاستفادة من مزايا العمالة الرخيصة في الاردن، والأسواق المتاحة في اوروبا.

١٢- تقديم الدعم الفاعل للصناعات الصغيرة والمتوسطة من الصناعات الاردنية والتي يمكنها أن تصمد امام تحديات تحرير التجارة على اعتبار أن هذه الصناعات تلائم الأذواق المحلية، أكثر من المستورد الاجنبي، واسعارها أقل منها نظرا لقربها من المستهلك ولعدم استخدامها للتقنيات المتقدمة المكلفة، والملكية الفكرية، واستخدامها للعمالة الكثيفة، وذلك من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لهذه المصانع، واعفاء الصناعات الصغيرة من ضريبة الدخل والضرائب الأخرى.

١٣- مساعدة قيام ونشوء صناعات مشتركة بين الشركات الأردنية وشركات الاتحاد الاوروبي.

١٤- توفير دليل سهل للصناعات الاردنية، تظهر فيه المعوقات والالتزامات عن الاتفاقية.

١٥- اقامة مركز أعمال اوروبي اردني، يعمل بالتعاون مع القطاع الخاص في الاردن، وذلك بدراسة المعوقات وايجاد الحلول المناسبة لها.

١٦- إعطاء الاتفاقية الوقت الكافي لاستيعاب آثارها، لأن الانفتاح القادم أوسع ولا بد من مسايرته ولكن بالحد الادنى من الضرر.

١٧- وضع برنامج زمني لتنفيذ بنود هذه الاتفاقية، وخاصة بالنسبة لتخفيض الرسوم الجمركية وذلك بالبدء بالسلع التي تخضع لرسوم جمركية نسبيا مخفضة.

١٨- متابعة اجراء التعديلات الضرورية على الاتفاقية بما يخدم مصالح الاردن، وذلك من خلال عمليات المراجعة السنوية للاتفاقية مع هيئات الإتحاد الأوروبي.

قائمة المراجع

اولا: المراجع العربية:

١- ولعلو، فتح الله، تحديات عولمة الإقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر العربي، ١٩٩٥.

٢- الحمش، منير، التكامل الإقتصادي العربي، تعقيدات الحاضر وطموح المستقبل، دمشق، ١٩٨٧.

٣- عنتر، محمد صابر، التكامل الاقليمي، الخبرة الأوروبية والواقع العربي، قضايا عربية في الوحدة العربية وقضايا المجتمع العربي، التكامل الإقتصادي العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.

٤- الراوي، منصور، التكامل الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الإقتصادي في العالم والوطن العربي، كلية الاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩١.

٥- بلاسا، بيلا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، ١٩٦٤.

٦- السمان، احمد، التكامل الإقتصادي عن طريق التنسيق، مركز الدراسات للوحدة العربية والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ١٩٨٩.

٧- بكري، كامل، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٨٤.

٨- الباز، محمود، دراسات في الإقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٤.

٩- درويش، عشري حسين، العلاقات الإقتصادية الدولية، الجزء الثاني، ١٩٨٠.

١٠- شقير، محمد لبيب، الوحدة الإقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

١١- الامام، محمد محمود، الأساس النظري للتكامل الإقتصادي والتجارب الاقليمية مع الاشارة إلى الواقع العربي، مركز الدراسات للوحدة العربية، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ١٩٨٩.

١٢- العرموطي، اسماعيل، نظرية التكامل الاقتصادي، والتكامل الإقتصادي العربي، ١٩٨٥.

١٣- لطفي، علي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، ١٩٨٨.

١٤- المحمود، عمر محمد، نظرات في العلاقات الإقتصادية الدولية، ١٩٨٦.

١٥- الامام، محمد محمود، اتفاقيات المشاركة الاوروبية، وموقعها من الفكر التكاملي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، ١٩٩٧.
١٦- البنك المركزي الاردني دائرة الابحاث والدراسات، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد ٣٣، العدد٤، نيسان ١٩٩٧.
١٧- المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، خطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية.
١٨- المفوضية الاوروبية، الإتحاد الأوروبي وشركاؤه المتوسطيون، بروكسل، ١٩٩٧.
١٩- المفوضية الاوروبية، برشلونه (١٩٩٥) نحو رؤية جديدة لشراكة اوروبية متوسطية، تعريب المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، برشلونه، ١٩٩٧.
٢٠- وزارة التخطيط، اتفاقية الشراكة الاردنية الاوروبية، تقرير شامل عن الوضع الحالي للمفاوضات، تشرين ثان، ١٩٩٦.
٢١- الشاذلي، العياري، تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الخامس، ١٩٩٦.
٢٢- كرمول، اكرم، الصناعة الاردنية في ظل اتفاقيات الشراكة الأوروبية وتحرير التجارة الدولية، مؤتمر غرفة صناعة عمان حول الشراكة الاردنية الأوروبية، عمان (٢٢/٢٣-٩-١٩٩٧).
٢٣- عبد الجابر، تيسير، اتفاقية المشاركة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، ندوة رجال الاعمال الاوروبيين حول الشراكة، عمان(٢٤-٢٦-/١١/١٩٩٧).
٢٤- النسور، محمد، القطاع الصناعي التصديري في الاردن، المعوقات والاستراتيجيات، مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الاردنية، عمان، ١٩٩٧.
٢٥- وزارة المالية، دائرة الجمارك، التقرير السنوي لدائرة الجمارك، ١٩٩٦، مديرية التخطيط والتطوير، قسم المعلومات.
٢٦- الاحصاءات العامة، المسح الصناعي ١٩٩٥ للصناعات الاستخراجية والتحويلية وانتاج وتوزيع الكهرباء، كانون الثاني، ١٩٩٧.
٢٧- قات، يوسف، كلفة واربحية التصدير إلى الدول الاوروبية، مؤسسة التسويق الزراعي، مديرية الدراسات والمعلومات، عمان، آيار، ١٩٩٣.
٢٨- عقل، مفلح، اتفاقية المشاركة الاردنية الاوروبية، واثرها على القطاع المصرفي الاردني، ندوة رجال الاعمال الاردنيين حول الشراكة، عمان (٢٤-٢٦/١١/١٩٩٧).
٢٩- أبو غزالة، طلال، اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية ضمن اتفاقية الشراكة ومنظمة التجارة العالمية، ندوة رجال الاعمال الاردنيين حول الشراكة الاوروبية، عمان ٢٤-٢٦/١١/١٩٩٧.

٣٠- العبداله، نظمي، قواعد المنشأ في ضوء اتفاقية الشراكة، ندوة رجال الاعمال الاردنيين حول الشراكة الاوروبية، عمان، ٢٤-١٩٩٧/١١/٢٦.
٣١- المجموعة الاوروبية، بروكسل، تقارير احصائية سنوية، ١٩٩٥.
٣٢- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥.
٣٣- الحافظ، مهدي، أهمية منهج العولمة، مجلة الرباط، ١٩٩٨.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1- R. Margoline, Towards A Theory of Economic Integration in Latin American Integration Experience and prospects, Edited by B.Balsa 1966.

2- J.Tinbergen, International Economic Integration, Amsterdam, 1965.

3- United States Commission for The Study of International Migration and Cooperative Economic Development, Unauthorized Migration, Economic Development Response, Washnignton D.C 1990.

4- Euro-Mediterranean Bulletin on Short - term Indicators, European Communities, Luxembourg, 1997.

5- The New Euro-Mediterranean Economic Area, Study Written by The club Bruxelles, Under the Direction of Noureddine Fridhi and Jean Quatemer, 1996.

6- Abdall, Adil, The Impact of Euro-Mediterranean Partnership on Trade Interests of The OIC Countries, Arab Planing Institute, Kuwait, 1998.

7- The World Bank, World Development Report, 1995.

8- The UNDP, Human Development Report, 1995.

9- The IMF, Direction of Trade Statistics, Year Book, 1995.

10- Balassa, Bela, Export Policy Choices and Economic Growth in Developing Countries After The 1973 Oil Shock, Journal of Development Economics, May, June, 1985.

11- Jeffrey, D.Sachs. Trade and Exchange Rate Policies In Growth-oriented Adjustment programs, Washington D.C, IMF, 1987.

12- Beanard, Hoekman and Simeon, Diankov, Catching up with Eastern Europ? The European Union's Mediterranean Free Trade Initiative, Economic Research Forum, Working Paper No. 9612.

13- IMF Bulletin, 28, sep, 1992.

14- The world Bank, Jordan -Consolidating Economic Adjustment and Establishing The Base for Sustainable Growth, washington D.C. 1993.

15- Lanc, Taylor, Economic Openness Problems to The Century End, In Economic Liberalization, No panacea, ED. Trariff Bannri, Oxford and Ny: Oxford Un. press Clarendon press, 1991.

16- Zaineldine, Ayman, The Challenge to Euro-Mediterranean Cooperation, Conference on Regional Economic Cooperation in the Mediterranean, Amman, 1966.

17- Arisan, Nilgun, The Possible Impact of Euro-Mediterranean Partnership on the Economic Cooperation in the Region, Conference on Regional Economic Cooperation in the Mediterranean, Amman, 1996.

18- Ingram, James, International Economics, Third Edition, 1990.

19- Said, Abdel Momeim, Regional Cooperation in The Middle East, Conference on Regional Economic Cooperation in The Mediterranean, Amman, 1996.

20- Philippe, Bernard, Architecture and Potential Effects of The Association Agreement, Seminar on Euro-Jordanian Association Agreement, Organized by JBA, Amman, 24-26 Nov, 1997.

21- Attiga, Ali, Euro-Mediterranean Prospective, Seminar on Jordan and Euro-Mediterranean Partnership Agreement, Amman, 22-23-Sep, 1997.

22- Halaigah, Moh'd, Technical Cooperation for Adjustment, Seminar on Euro-Jordanian Association Agreement, Organized by JBA, Amman, 24-26, Nov, 1997.

23- Mansur, Yusuf, The Jordan-Euro partnership Agreement and Jordan's Accession to The WTO, Introduction and Summary of Effects, seminar on ,Euro-Jordanian Association Agreement, Organized by JBA, Amman, 24-26, Nov. 1997.

24- Euro-Mediterranean Agreement Establishing An Association between The Euro Communities & Their member States of the One Part, And The Jordan, of The Other Part, Ministry of Planing, Amman, 1996.

25- Euro-Mediterranean Agreement Establishing An Association between The Euro Communities & Their member States of the One Part, And The Israel, of The Other Part, Ministry of Planing, Amman, 1996.

26- Euro-Mediterranean Agreement Establishing An Association between The Euro Communities & Their member States of the One

Part, And The Morocco, of The Other Part, Ministry of Planing, Amman, 1996.

27- Euro-Mediterranean Agreement Establishing An Association between The Euro Communities & Their member States of the One Part, And The Tunisia, of The Other Part, Ministry of Planing, Amman, 1996.

28- Euro-Mediterranean Agreement Establishing An Association between The Euro Communities & Their member States of the One Part, And The Turkey, of The Other Part, Ministry of Planing, Amman, 1996.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (١)

استبيان

دراسة للتعرف على أثر اتفاقية المشاركة الاردنية الأوروبية على قطاع الصناعة التصديري الأردني

تحية طيبة وبعد:

- اسم الشركة:.....
- عنوان الشركة: .....

المدينة .....ص.ب.....

هاتف ..... فاكس.....

- نوع الشركة: .....
- تاريخ المباشرة في الانتاج .....
- نسبة المواد المستوردة الداخلة في الانتاج .....%
- نسبة المبيع للسوق المحلي الأردني .....%
- نسبة المبيع للاسواق الخارجية .....%

- اسواق عربية.....%
- اسواق اجنبية .....%
- اسواق اوروبية .....%

تم توقيع اتفاقية شراكة بين الأردن والاتحاد الاوروبي، تنص على إقامة منطقة تجـــارة حرة بينهما خلال فترة انتقالية مدتها اثنتي عشر عاما، وذلك من خـــلال الإلغـاء التدريجـي للرسوم الجمركية للمستوردات الاردنية من دول الإتحاد الأوروبي خـــلال الفـترة الانتقاليـة، والالغاء الكامل والمباشر للرسوم الجمركية على الصادرات الاردنية لدول الإتحاد الأوروبـــي مع السماح للأردن بأخذ بعض التدابير الاستثنائية محدودة المدة في حالة تعـــرض المنتجـات الاردنية لضرر شديد جراء منافسة المستوردات الاوروبية، بالاضافة إلى ذلك فقد تم الاتفـــاق على بعض الامور الاخرى الإقتصادية والمالية، من خلال ذلك ارجو الاجابة علـــى الاسـئلة التالية:

أولا: الصادرات الاردنية:

١- تعمل هذه الاتفاقية على زيادة الصادرات الاردنية إلى دول الإتحاد الأوروبي بشكل:

أ- كبير جدا ب- كبير ج-متوسط د- منخفض جدا و- لا يوجد أثر

٢- إن إلغاء الرسوم الجمركية الجمركية والرسوم على السلع الاردنية من قبـل دول الإتحـاد الأوروبي تعمل على زيادة صادرات الأردن إلى دول الإتحاد الأوروبي بشكل:

أ- كبير جدا ب- كبير ج-متوسط د- منخفض جدا و- لا يوجد أثر

٣- تنص الاتفاقية أنه على الشركة الاردنية المصدرة الى دول الإتحـــاد الأوروبـي اصـدار شهادة اثبات منشأ (شهادة حركة-اي يو آر-١) فان اصدار هذه الشهادة تعمل علـــى عرقلـة التصدير إلى دول الإتحاد الأوروبي بشكل:

أ- كبير جدا ب- كبير ج-متوسط د- منخفض جدا و- لا يوجد أثر

٤- قام الإتحاد الأوروبي بوضع شروط خاصة بقواعد المنشأ للسلع المتحصلة كليـــا(اي تتـم كافة عمليات التصنيع في الاردن)، إن هذه الشروط تعمل على اعاقة صـــادرات الأردن إلـــى الإتحاد الأوروبي بشكل:

أ- كبير جدا ب- كبير ج-متوسط د- منخفض جدا و- لا يوجد أثر

٥- قام الإتحاد الأوروبي بوضع شروط خاصة بقواعد المنشأ للســلع المتحصلـة جزئيـا(اي اجراء التعديلات اللازمة والكافية على المنتج)،ان هذه الشروط تعمل على اعاقة التصدير إلى دول الإتحاد الأوروبي بشكل:

أ- كبير جدا ب- كبير ج-متوسط د- منخفض جدا و- لا يوجد أثر

٦- هل لمبدأ المنشأ التراكمي الممنوح للأردن أثر في زيادة الصـادرات الاردنيـة إلـى دول الإتحاد الاوروبي:

أ- كبير جدا ب- كبير ج-متوسط د- منخفض جدا و- لا يوجد أثر

٧- إن التزام الأردن بتنفيذ هذه الاتفاقية يعمل على زيادة صادراته إلى العالم الخارجي بشكل:

أ- كبير جدا ب- كبير ج-متوسط د- منخفض جدا و- لا يوجد أثر

٨- هل توافق على اعطاء أفضلية لاستيراد مواد أولية داخلة في التصنيع من دول الإتحاد الاوروبي:

أ-اوافق بشدة ب-متوسط د-منخفض هـ-منخفض جدا و-غير موافق

٩- هل توافق على اعطاء افضلية لمنتجات منشأها الإتحاد الأوروبي يتم استيرادها إلى الأردن على منتجات محلية:

أ- كبير جدا ب- كبير ج-متوسط د- منخفض جدا و- لا يوجد أثر

١٠- يتطلب على المصدر الأردني اجراء نوع من الاعداد والمعالجة لمنتجه قبل تصديره إلى دول الإتحاد الاوروبي، هل تعتقد أن هذه المعالجة المطلوبة:

أ- عالية جدا ب- عالية ج- متوسطة د- منخفضة هـ- منخفضة جدا

ثانيا: الصناعة الاردنية:

١١- ما مدى أهمية وجود منطقة تجارة حرة بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي خلال فترة حدها الاعلى (١٢) سنة على الصناعة الاردنية:

أ- مهمة جدا ب- مهمة ج- متوسطة الأهمية د- قليلة الاهمية هـ-عديمة الاهمية

١٢- إن الالغاء التدريجي للرسوم الجمركية على المستوردات الصناعية الأوروبية أثر على منافسة المنتجات الاردنية المصنعة بشكل:

أ- كبير جدا ب- كبير ج-متوسط د- منخفض جدا و- لا يوجد أثر

١٣- في حالة تعرض الصناعة الاردنية لضرر شديد جراء منافسة المستوردات الأوروبية المتماثلة، فانه يجوز للاردن اتخاذ تدابير استثنائية محدودة المدة، فهل لتلك التدابير اهمية للمنتج الاردني:

أ- مهمة جدا ب- مهمة ج- متوسطة الأهمية د- قليلة الاهمية هـ-عديمة الاهمية

١٤- في حالة فرض بعض التدابير الاستثنائية، يجب أن لا تزيد نسبة الرسوم الجمركية على (٢٥%) من مجمل مستوردات الأردن من دول الإتحاد الاوروبي، فهل تعتقد أن هذه النسبة:

أ- عالية جدا ب- عالية ج- متوسطة د- منخفضة هـ- منخفضة جدا

١٥- هل تعتقد أن الاتفاقية تحول دون قيام الصناعات ذات المنشأ الأوروبي بإغراق السوق الاردني:

أ- كبير جدا ب- كبير ج-متوسط د- منخفض جدا و- لا يوجد أثر

١٦- أن تطبيق حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية تساهم في زيادة التكلفة الانتاجية على الصناعة الاردنية بشكل:

أ- كبير جدا ب- كبير ج-متوسط د- منخفض جدا و- لا يوجد أثر

١٧- تعمل الاتفاقية على الزام المنتج الأردني بقواعد الجودة والمقاييس المعمول بها في دول الإتحاد الاوروبي، فهل تعتقد أن ذلك سوف يساهم في تطور الصناعة الاردنية:

أ-اوافق بشدة ب-متوسط د-منخفض هـ-منخفض جدا و-غير موافق

١٨- هل لمنع رد المكوس والرسوم على المنتجات ذات الادخال المؤقت اثر على الصناعة الاردنية:

أ- كبير جدا ب- كبير ج-متوسط د- منخفض جدا و- لا يوجد أثر

١٩- أثر الاتفاقية على نقل التقنية الحديثة ونشر الكيفية التقنية بهدف الاسراع في تكييف القدرة الصناعية الاردنية:

أ- كبير جدا ب- كبير ج-متوسط د- منخفض جدا و- لا يوجد أثر

٢٠- هل تعتقد أن الفترات الممنوحة للاردن لتخفيض رسومه الجمركية على السلع المستوردة من دول الإتحاد الأوروبي حتى الالغاء:

أ-مناسبة جدا ب- مناسبة ج- متوسطة د- منخفضة هـ- غير موافق

٢١- هل تعتقد أن الاتفاقية تساعد في السيطرة على التلوث والحفاظ على الاستعمال المنطقي للموارد الطبيعية ومنع تدهور البيئة الصناعية:

أ-اوافق بشدة ب-متوسط د-منخفض هـ-منخفض جدا و-غير موافق

٢٢- هل تعتقد أن موافقة الأردن السماح للشركات الأوروبية بإنشاء شركات داخل الاردن في معظم القطاعات الإقتصادية (ما عدا التعدين والمقاولات والبيع بالتجزئة) تعمل على منافسة الشركات المحلية الاردنية:

أ-اوافق بشدة ب-متوسط د-منخفض هـ-منخفض جدا و-غير موافق

٢٣- هل لدخول الشركات الأوروبية أثر على منافسة المؤسسات الحكومية الاحتكارية ذات طبيعة تجارية (كالاتصالات):

أ- كبير جدا ب- كبير ج-متوسط د- منخفض جدا و- لا يوجد أثر

٢٤- إن للتحرير التدريجي للعطاءات العامة الاردنية أثر على المقاول المحلي الأردني بشكل:

أ- كبير جدا ب- كبير ج-متوسط د- منخفض جدا و- لا يوجد أثر

ثالثا: الاستثمار الأجنبي:

٢٥- هل تعتقد أن الاتفاقية تعمل على هروب رأس المال الأردني إلى دول الإتحاد الاوروبي:

أ-اوافق بشدة ب-أوافق ج-متوسط د-منخفض هـ-منخفض جدا و-غير موافق

٢٦- هل تعتقد أن الاتفاقية تعمل على جذب الاستثمار الاجنبي (الاوروبي) المباشر إلى الاردن:

أ-اوافق بشدة ب-أوافق ج-متوسط د-منخفض هـ-منخفض جدا و-غير موافق

٢٧- هل تعتقد أن بيئة الاستثمار الحالية في الأردن تساهم في جلب الاستثمارت الأوروبية إلى الاردن:

أ-اوافق بشدة ب-أوافق ج-متوسط د-منخفض هـ-منخفض جدا و-غير موافق

٢٨- هل النسبة الممنوحة لشركات دول الإتحاد الأوروبي للاستثمار في شركات اردنية والتي لا تزيد عن (٥٠%) من ملكية الشركات الاردنية:

أ- عالية جدا ب- عالية ج- متوسطة د- منخفضة هـ- منخفضة جدا

٢٩- هل قيمة الاستثمار الاجنبي المحددة من قبل الحكومة الاردنية بأن لا تقل عن (٥٠,٠٠٠) دينار في أي مشروع في الاردن:

أ- عالية جدا ب- عالية ج- متوسطة د- منخفضة هـ- منخفضة جدا

٣٠- أن هذه الاتفاقية تعمل على اقامة مشاريع مشتركة بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي بشكل:

أ- كبير جدا ب- كبير ج-متوسط د- منخفض جدا و- لا يوجد أثر

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث

ملحق رقم (٢)

عدد المنشآت الصناعية في الأردن، وعدد المنشآت التي تم اختيارها في العينة وتوزعها على الانشطة الإقتصادية المختلفة

التصنيف	النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت الصناعية الكلي حسب النشاط	عدد المنشآت في العينة حسب النشاط
٠٠١٤	الصناعات الاستخراجية	١٣١	٢
٠٠١٥	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	١٩٣٩	٢٦
٠٠١٦	صنع منتجات التبغ	٦	٢
٠٠١٧	صنع المنسوجات	٣٤٨	٤
٠٠١٨	صنع الملابس	١٤٨٥	٧
٠٠١٩	دباغة وتهيئة الجلود، صنع الحقائب والاحذية	٢٤٩	٢
٠٠٢٠	صنع الخشب والمنتجات الخشبية	١٢٤٠	–
٠٠٢١	صنع الورق والمنتجات الورقية	٦٦	٦
٠٠٢٢	الطباعة والنشر	٢٠٣	٣
٠٠٢٣	صنع المنتجات النفطية	١	١
٠٠٢٤	صنع المواد والمنتجات الكيمائية	١٩٨	١٧
٠٠٢٥	صنع منتجات المطاط واللدائن	١٨٨	٧
٠٠٢٦	صنع منتجات المعادن اللافلزية مثل الزجاج	٢٠٤٥	٨
٠٠٢٧	صنع المعادن الاساسية (الحديد والصلب)	٣٢٠	٨
٠٠٢٨	صنع المعادن المشكلة (صهاريج، ادوات قطع)	٢٩٦٩	٤
٠٠٢٩	صنع الآلات والمعدات (معدات رفع، آلات زراعية)	١٧٠	٤
٠٠٣١	صنع الآلات والاجهزة الكهربائية	٢٧	٢
٠٠٣٢	صنع معدات واجهزة الراديو والتلفزيون	٣	١
٠٠٣٣	صنع الاجهزة الطبية	٦٦	–
٠٠٣٤	صنع المركبات ذات المحركات	٣١	١
٠٠٣٥	صنع معدات النقل الاخرى(توارب)	٤	–
٠٠٣٦	صنع الاثاث والمجوهرات	٢٣٧٨	٣
٠٠٤٠	امدادات الكهرباء والغاز	٣	٣
	المجموع	١٣٧٨٢	١٢٠

المصدر : الاحصاءات العامة، المسح الصناعي ١٩٩٥، للصناعات الاستخراجية والتحويلية وانتاج وتوزيع الكهرباء، كانون ثسلني ١٩٩٧.

EURO-JORDANIAN ASSOCIATION AGREEMENT AND IT'S PROBABLE IMPACT ON JORDANIAN INDUSTRIAL EXPORTS

ABSTRACT

The aim of this study is to investigate the impact if the European Union – Jordan Association Agreement on the Jordanian industrial export sector by conducting field survey on a selected sample from the exporting industries. The researcher has made a comparative study of other (EU) Association agreements with other countries such as a Morocco, Tunisia, Turkey, and Israel with an aim to discern the relative importance of the agreement with Jordan.

Jordanian exporters are contend that the agreement will result in greater export potential to the EU, which will enhance the Jordanian capability to generate foreign reserves and thus great production and employment.

This study shows that eliminating customs protections by Jordan, will create an advantage to Europe not indeclinable on competition ability compared with other countries, which lead to diversion of trade for European countries. In addition, will threat un-competitive Jordanian industries, as well as, decreasing the government revenues.

An existence of free trade area (FTA) between Jordan & (EU) will increase the Jordanian export, but that depends on the degree of holding the European qualifications in the goods by the Jordanian exporters, which strongly depend on more flow of foreign capital for the next period. On the other hand, the ability to increase Jordanian export is difficult, because the trade similarity index for Jordan (as exporter) is very week, which means that export vector for Jordan is differs from import's vector in Europe.

Finally, This Agreement seems to unable to achieve its positive impacts as a short-term, so we must give the agreement enough opportunity to obtain its impacts, by elevating the competitive advantages of the Jordanian exports worldwide.